هل تستطيع المملكة العربية السعودية إطعام شعبها؟

مصارف عُمان تتطلع إلى الخارج لتحقيق طموحاتها

إسلاميو صاحب الجلالة: التجربة المغربية

أسواق العرب
ARAB MARKETS

شهرية • إقتصادية • ثقافية • إجتماعية - السنة الثالثة - العدد ٢٩ - نيسان (أبريل) - ٢٠١٥

البُعد الجيوسياسي للإتفاق النووي مع إيران

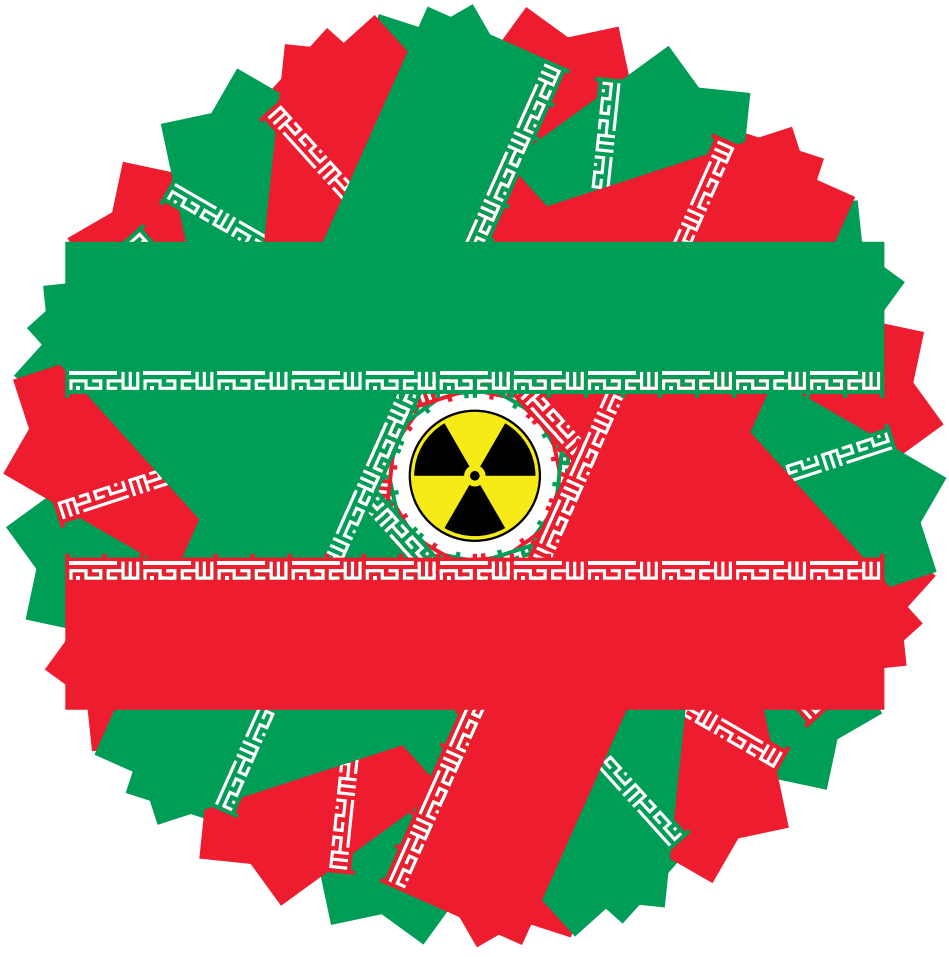

إطارٌ للسلام

في تشـرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨، أصدرتُ كتاباً بالإنكليزيـة بعنوان "كيف تخطّط إيران لمحاربة أميركا والهيمنة على الشـرق الأوسط" (How Iran Plans To Fight America and Dominate The Middle East)، وأهدتـه دار النشـر الأميركية "أوتور هاوس" إلى بعض المسـؤولين الأميركيين المهتمين بشؤون الشرق الأوسط ومرشحَي الرئاسة الأميركية في حينه السيناتور باراك أوباما والسيناتور جون ماكين.

بعد أسـابيع على فوز الأول بالبيت الأبيض في تشـرين الثاني (نوفمبر)، إتصل بي الناشر، وكنت لا أزال في واشنطن، ليبلغني بأن الرئيس المُنتَخَب أرسل رسالة شكر يقول فيها بأنه قرأ كتابي وإهتم بكل ما جاء فيه، وأكثر ما لفته كان الفصل الأخير وما أدعو إليه فيه.

ماذا في الفصل الأخير من كتابي؟

بالمختصر المفيد: حان الوقت لتقارب أميركي – إيراني لإعادة السـلام في الشرق الأوسط ويجب أن تكون الديبلوماسية هي الوسيلة، وإلّا فالمنطقة مُقبلة على ما لا يُحمَد عقباه.

بعـد ٧ أعوام على هذا الـكلام تحققت إحدى الخطوات التي دعيـتُ إليها حيث وقّعت مجموعـة ٥+١ للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن، الى ألمانيا، إطار إتقاق نووي مع إيران سيتبعه إتفاق نهائي متوقع في حزيران (يونيو) المقبل.

ويبدو أن الرئيس أوباما يريد الإسـتفادة من الطريق الديبلوماسـي الذي إتبعه إلى أقصى الحدود، لعلّه يسـتطيع أن يحقق عبر إيران ما عجز عن تحقيقه عبر إسـرائيل، السلام في الشرق الأوسط؛ لذا فقد أعلن أنه سيتم قريباً دعوة قادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى "كامب ديفيد" للبحث في سـبل تعزيز التعاون الأمني في وقت تسود النزاعات الإقليمية فـي المنطقة، حيث من المتوقع أن يتناول هذا الإجتمـاع "القضايا الجوهرية التي تُقلق القادة في الخليج، ولن يكون ممارسة سطحية شكلية"، على حد قول مسؤول أميركي لي.

مـن الواضـح أن أطرافاً عدة كانت في البداية تُعارض أي إتفـاق نووي محتمل، قد بدأت تتقبّل الفكرة ولو بشروطٍ، ربما لأنها أدركت أنه قد يكون لها فوائدها.

حتى بنيامين نتنياهو الذي حاول المسـتحيل لعرقلة أي تفاهم نووي مع إيران توقّع بأن أي إتفاق نهائي يجب أن يتضمن الإعتراف بإسـرائيل، وبهذا يبدو على الأقل قد وصل إلى قناعة بأن الإتفاق سيحدث.

مـن جهتـه يتحدث الرئيس الإيراني حسـن روحاني عـن إمكانات فوائـد الصفقة، ليس فقط لبلاده، ولكن للمنطقة؛ وقال بأنها سـوف تكون إسـتهلالاً لحقبة جديدة من الإحترام المتبـادل بين الدول. لذا من المهم أن يقف قادة المنطقة حقاً وراء هذه الفكرة، وإتخاذ القرارات اللازمة والمناسـبة لتحقيق الإستقرار في المنطقة، في الوقت الذي تبدو أنها في أمس الحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى.

قبـل زيارتهم إلى كامب ديفيد، يجب على قـادة دول الخليج الإتفاق على موقف موحّد للعمـل علـى ضمان ما هو أفضـل، ليس فقط بالنسـبة إليهم، ولكن لبقية دول الشـرق الأوسط، وفي نهاية المطاف، للعالم الأوسع. وإذا لم تحصل هذه التغييرات الجديدة، فإن الجهود التي بُذلت للوصول إلى الإتفاق النووي الإيراني كانت من أجل لا شيء.

كابي طبراني

أسواق العرب

شهرية • إقتصادية • ثقافية • إجتماعية

السنة الثالثة - العدد ٢٩ - نيسان (أبريل) - ٢٠١٥

www.asswak-alarab.com

تصدر من لندن عن شركة "أسواق العرب" للنشر المحدودة

العنوان الرئيسي:
Asswak Al-Arab Publishing Ltd
788-790 Finchley Road
London NW11 7TJ - United Kingdom
Tel: +44(0)758 3320593
Fax: +44(0)2082019448
email: info@asswak-alarab.com

Editor-In-Chief: Gabriel Tabarani

رئيس مجلس الإدارة / رئيس التحرير
كابي طبراني - www.gabrielgtabarani.com
g.tabarani@gmail.com

مدير التحرير (لندن)
هاني مكارم - h.m.makarem@gmail.com

مديرة التسويق - فيكتوريا روبرتس

تصدر في لبنان بالتعاون مع مجلة "تحت الأضواء" الإقتصادية - مركز الشرق الأوسط للدراسات والعلاقات العامة، بناية بيرلا، الطابق الأول شارع الجزائر، الملا - بيروت - لبنان

مدير التحرير (بيروت)
جوزف قرداحي - josephkordahi@yahoo.com

مديرة التسويق والعلاقات العامة (بيروت)
دارين علامه - darinealameh@gmail.com

مكتب المغرب:
برومو بريس - ١٦ شارع جيلالي العريبي
الدار البيضاء - المغرب

الإخراج الفني
علي كمال الدين - alikamallll@gmail.com

التوزيع - شركة الأوائل - بيروت - لبنان

الإشتراكات:
للأفراد: ١٠٠ جنيه إسترليني أو ما يعادلها
للشركات: ١٥٠ جنيه إسترليني أو ما يعادلها
للمؤسسات الرسمية والبعثات الديبلوماسية: ٢٠٠ جنيه إسترليني أو ما يعادلها

Price list

Lebanon	7000	L.L.
Bahrain	2	B.D.
Cyprus	2	C.
Egypt	15	E.P.
Jordan	2	J.D.
Kuwait	1	K.D.
Oman	1	O.R.
Qatar	15	Q.R.
Saudi Arabia	10	S.R.
Syria	100	S.L.
UAE	15	Drhm.
UK	3	Pounds.
Tunis	10	T.D
Morocco	20	MAD

المقالات التي تُنشر تعبّر فقط عن آراء أصحابها

في هذا العدد

46
العالم / إيران
موضوع الغلاف
البُعد الجيوسياسي للمفاوضات النووية مع إيران

20
فلسطين
محكمة الشعب؟

26
السعودية
هل تستطيع المملكة العربية السعودية إطعام شعبها؟

42
المغرب
إسلاميو صاحب الجلالة: التجربة المغربية

52
إيران
من يكون المُرشد الأعلى المقبل للثورة في إيران؟

32
البحرين
البحرين: توقعات إقتصادية قاتمة

58
مصارف
مصارف عُمان تتطلّع إلى الخارج لتحقيق طموحاتها

62
عملات
هل يجب على بوتين أن يدع الروبل يهبط ليجد الأرضية الملائمة؟

64
مصارف
البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية يشكّل تهديداً للحوكمة الإقتصادية

84
تحقيق الشهر
دول مجلس التعاون تستثمر تريليون دولار في الصناعة

92
قضايا
جمعية لبنانية تَبني مستقبل الوطن من طريق رعاية أطفاله

98
مسرح
مسرح الأخوين الرحباني صنع مجد الفن في لبنان والعالم العربي

36
الخليج العربي
طيران
حربٌ خليجية - أميركية حول الأجواء المفتوحة

78
الطاقة الشمسية
الطاقة الشمسية تُكهرب العالم و"تُنوّر" ليالي فقرائه

74
هيدروكربونات
هل تواجه الصين أميركا في الخليج العربي لضمان أمن طاقتها؟

70
نفط
هبوط أسعار النفط لن يؤثر في المشاريع الكبرى في الخليج

25
كلمة خبير
لماذا تراجع دور الإقتصاد في الإنتخابات الإسرائيلية الأخيرة؟

41
رأي خبير
أزمة اليمن، ظاهرها مذهبي وباطنها نفط

91
المنبر الإجتماعي
الأنظمة الملكيَّة: ما لها وما عليها

94
الموقف الثقافي
"ألله أكبر" رددها مسيحيو الصحراء قبل الإسلام!

114
آخر العنقود
ممنوع على القبطان دخول الحمّام

الموقف اللبناني

يا ساسة لبنان أوقفوا التشهير!

السياسيون في لبنان مولعون منذ فترة طويلة بالمشاحنات العامة التي لا تمت بصلة إلى المصلحة الوطنية العليا، ولكن زيادة نبرة وحجم الخطاب في الأيام الأخيرة جعلا الأمر دقيقاً وخطيراً، ويمكن أن يهدّد بزعزعة إستقرار الوضع الملبّد والمتدهور أصلاً.

إن البلاد محاطة من كل جانب بالعنف، الذي بعضه إمتدّ عبر الحدود خلال السنوات الأخيرة؛ والهيكل السياسي هو في حالة من الفوضى والإهتراء، ونحن لا نزال بلا رئيس للجمهورية. وكما يحذّر ويُنذر الجميع، من الداخل والخارج ، فإن لبنان يبدو على حافة الهاوية.

في مثل هذا المناخ المحفوف بكل أنواع المخاطر، يمكن للكلمات المسيّسة أن تشكّل تلك الشرارة التي يحتاج إليها الوضع المهترىء والهشّ للبدء في إشعال النار. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الـ٤٠ لإندلاع الحرب اللبنانية الأهلية المدمّرة (١٣ نيسان (إبريل)، فهذا هو الوقت المهم الذي ينبغي أن نتذكّر ما حدث، ولا ننسَ المعاناة التي ألمّت بكل مواطن لبناني من كل الطوائف والأطياف، وما كانت التداعيات.

مع ما يكفي من المشاكل للتعامل معها في البلاد، لماذا يصرّ السياسيون اللبنانيون على توريط البلاد في صراعات خارجية؟ عندما تكون إحتياجات المواطنين لا يمكن أن تتحقق، ليس فقط من الناحية الأمنية، ولكن من حيث الرعاية الإجتماعية والعمل والخدمات الأساسية، ثمّ مَن الذي يحارب مَن في اليمن لا يجب أن يكون مسألة ذات أولوية وطنية، كما أن مهاجمة المملكة العربية السعودية لن تسفر عن أي خير للبنانيين، خصوصاً أولئك الذين يعملون في دول الخليج.

على مدى السنوات القليلة الفائتة، كانت الإرادة المتضافرة للحفاظ على السلام إلى حد كبير كافية، إلّا في حالات تفشي العنف المأسوي والمتكرّر في طرابلس وأماكن أخرى.

إذا كان الجو الحالي المستقر - نسبياً - داخلياً أن يبقى ويستمر، فهناك حاجة إلى إلتزامات حقيقية، من جميع الجهات، للتخفيف من هذه اللغة التحريضية، والعمل معاً من أجل مصلحة البلاد، والحفاظ على الصراعات الخارجية بعيداً من هذه الشواطئ.

بيروت - رئيف عمرو

الأمن القومي ضرورة للنمو الإقتصادي في لبنان

خرجت ندوة "الأمن القومي في لبنان" التي نظّمها "مركز البحوث والدّراسات الإستراتيجيَّة" في الجيش اللُبناني بالتّعاون مع "ملتقى التأثير المدني" برعاية قائد الجيش العماد جان قهوجي، بتوصيات أذاعها مدير المركز العميد الركن غسان عبد الصمد والمدير التنفيذي لـ"ملتقى التأثير المدني" زياد الصائغ.

وأشار بيان التوصيات إلى أن الجلسات "سلطت الضوء على مفهوم "الأمن القومي" بأبعاده المُتكاملة، طارحة الإشكاليَّات التي يُعاني منهَا لبنان". وأكد فيها المشاركون على ضرورة "إطلاق منهجيَّة عمل تشاركيَّة لبناء منظومة "الأمن القومي في لبنان" على قاعدة إعادة التَّوازُن بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني". وشَدّد المشاركون على أنّ "أي بُنية للدولة لا تستقيم في ظل غياب الإستقرار الأمني في ضوء الحاجة إلى صون الدستور وتطبيق القانون مترافقين مع أمن إقتصادي - إجتماعي موثوق". وقرَّر "مركز البحوث والدّراسات الإستراتيجية" في الجيش اللبناني بالتّعاوُن مع "ملتقى التأثير المدني" إستكمال الندوة الحوارية "الأمن القومي في لبنان" بحوارات "تُعالج المفاصل الأساسيّة المتعلقة بالخلل البنيوي في النظام التشغيلي، كما في السياسات الإقتصادية والإجتماعية في مقاربة أولية". ورأى البيان الختامي "ضرورة التفكير لإيجاد مؤسسة مؤتمنة على الأمن القومي على غرار مجالس الأمن القومي في الدول المتقدمة، مع الأخذ في الإعتبار الخصوصية اللبنانية".

العميد الركن غسان عبد الصمد

وفي الأمن القومي والنظام التشغيلي، تبرز "الحوكمة وآليَّة اتّخاذ القرار السياسي، وقوانين الانتخاب واللامركزيَّة الإداريَّة الموسَّعة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإعادة هيكلة إدارات الدولة".

وفي الأمن القومي والسياسات الإقتصاديَّة، لا بد من تصميم "سياسات المياه والطاقة والكهرباء، والغاز والنفط والنقل والمواصلات والإتصالات"، على أن يشمل "الأمن القومي والسياسات الإجتماعيَّة السياسات التربوية والإستشفائيَّة والإسكانيَّة، والتقاعد والحماية الإجتماعية والعمل والهجرة والنازحين والإغتراب".

وشدد البيان على أن المركز بالتعاون مع "ملتقى التأثير المدني"، "يحضّان اللُبنانيين لتتضافر جهودهم لبناء منظومة "الأمن القومي في لبنان" وتشكيل مجموعات ضغط لتحقيق أهداف هذه المنظومة، بما يخدُم مصلحة الدَّولة اللبنانيَّة العليا ومصالح المواطنين اللبنانيين، ووقف مسيرة الإنهيار والإنحدار".

لبنان: إطلاق مشروع النقل السريع للركاب

أطلق وزير الأشغال العامة والنقل في لبنان غازي زعيتر مشروع النقل العام للركاب ضمن بيروت الكبرى بما في ذلك النقل السريع على الخط الساحلي، ما يشكل نظاماً متكاملاً للنقل يهدف الى خدمة كل المناطق ضمن بيروت الكبرى وربطها بمراكز المحافظات في الشمال والجنوب والبقاع، كمشروع رائد ينفذ في مرحلة أخرى، على أن يتم في المرحلة الثانية إستكمال هذا النظام وايصال خدمة النقل الى كل المناطق. وحضر وفد من البنك الدولي برئاسة الدكتور زياد النكت، وخبير المواصلات والنقل الدكتور ابرهيم شحرور عن مجلس الانماء والاعمار، والمدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، والمدير العام لمصلحة السكك الحديد والنقل المشترك زياد نصر.

وزير الأشغال العامة والنقل اللبناني غازي زعيتر

وأوضح زعيتر أن الخطة تشمل شراء باصات، فيما يعتبر مشروع النقل السريع الذي يربط بين بيروت وجونيه بطول نحو ٢٢ كلم، العمود الفقري لخطة النقل لبيروت الكبرى، على ان يبدأ بالتنفيذ فور موافقة مجلس الوزراء، مشيراً الى أن كلفة المشروع المموَّل من البنك الدولي تقدر بنحو ٢٥٠ مليون دولار، والتنفيذ في مدة أقصاها ٣ سنوات.

ولفت الى ممرّ الباص السريع من بيروت الى جونيه "سيكون على الأوتوستراد، والدراسات التي توضع ستحدد ما إذا كانت ثمة معوّقات يمكن تذليلها بشكل فني ومدروس".

ورداً على سؤال عن السكة الحديد، أوضح زعيتر "ان خط السكة الحديد الحالي تعترضه تعديات لكنها لا تحول دون تنفيذ الخطة، ويمكن إزالة كل المعوقات خصوصاً التعديات على خط بيروت - الشمال وبيروت - الجنوب وبيروت - رياق - البقاع"، لافتاً الى أنّ ثمة عروضاً من البنك الدولي ومن شركات عدة، أبدت حماستها للمشروع لما له من جدوى إقتصادية، معتبراً أنه من الضروري الشراكة مع القطاع الخاص أو إعطاؤه دوراً كاملاً بإشراف الوزارة".

إنتاج القطاع الخاص يواصل تراجعه

شهد إنتاج القطاع الخاص اللبناني تراجعاً في شهر آذار (مارس) الفائت، مواصلاً الإتجاه الملحوظ عينه منذ شهر حزيران (يونيو) ٢٠١٣ إستناداً الى مؤشر "BLOM Lebanon PMI" الصادر عن "بلوم إنفست بنك"، حيث شهد معدل الإنكماش زيادة طفيفة في سرعته ووصل الى أسرع مستوى له منذ تشرين الأول (أكتوبر)، ولكنه ظل أقل من الوتيرة العامة المسجّلة على مدار سلسلة التراجع الحالية. وربط عدد من المشاركين في الإستبيان تراجع نشاط العمل بحالة عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي، فضلاً عن المشكلات الأمنية، كما أظهر الإستبيان أيضاً التراجع الشهري الثالث في الأعمال المتراكمة، ما يشير الى وجود قدرة إنتاجية غير مستعملة لدى الشركات. وشهد حجم الأعمال الجديدة تراجعاً للشهر الثاني والعشرين على التوالي، ولكن هذا التراجع جاء بوتيرة أضعف مما كان عليه في شهر شباط (فبراير)، إذ شهدت أعمال التصدير الجديدة تراجعاً وسجلت أبطأ وتيرة لها على مدار ٢٠١٥ حتى الآن. وقد إستجابت الشركات اللبنانية للتراجع المستمر في أعباء العمل بتقليل نشاط الشراء في آذار وذلك للشهر الثاني على التوالي، إلا أن هذا التراجع جاء بمعدل هامشي أبطأ مما كان عليه الشهر السابق. وعلى الرغم من ذلك، شهد مستوى المخزون من مستلزمات الإنتاج زيادة طفيفة خلال الشهر، وشهدت أعداد العاملين لدى الشركات تغييراً بما يتماشى مع تراجع أعباء العمل خلال آذار (مارس).

الموجز اللبناني

أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بأن لبنان "يمرّ في مرحلة دقيقة من تاريخه إذ تتجسد الأزمة السياسية بإستحالة إنتخاب رئيس للجمهورية، ما أدّى إلى تباطؤ في عمل المؤسسات الدستورية الأخرى وتأخير في إقرار قوانين يحتاج إليها لبنان. وبالرغم من هذه الصعوبة، بقيت الحركة الإقتصادية مقبولة إذ حقق لبنان في ٢٠١٤ نمواً حقيقياً يقارب ٢٪ وبقيت نسب التضخم منخفضة ما دون ٤٪. وأضاف "قام مصرف لبنان بمبادرات حساسة لتعزيز الطلب الداخلي والإبقاء على نمو إيجابي، فالرزم التحفيزية التي أُطلقناها ما بين ٢٠١٣ و٢٠١٥ تقارب ٤ مليارات دولار، وكان لها آثارها في النمو إذ ساهمت بأكثر من ٥٠٪ من النمو المحقق خلال هذه السنوات. كما أن مبادرتنا لدعم إقتصاد المعرفة في لبنان بدأت تعطي نتائجها من حيث توظيف الأموال من المصارف في هذا القطاع. وأصبح لدى لبنان إمكانات تساوي ٤٠٠ مليون دولار يمكن إستثمارها في هذا القطاع، وقد موّلت المصارف صناديق إستثمار وشركات ناشئة بما يقارب ٢٠٠ مليون دولار، إضافة الى تحفيز التسليف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

❖❖❖

وقّع وزير الأشغال العامة والنقل اللبناني غازي زعيتر إتفاقاً مع شركة "رايثون" الكندية، لتحديث برنامج رادارات مطار رفيق الحريري الدولي وتأهيله، حفاظاً على سلامة الطيران في لبنان.

ويقوم المشروع على تقنيات تكنولوجية متطورة ومعتمدة عالمياً، ويغطي مراقبة كل الأجواء اللبنانية وأحوال الطقس المرتبطة بعمل الملاحة الجوية.

وإعتبر زعيتر أن توقيع الإتفاق "مهم لأن الرادارات الموجودة منذ فترة زمنية تحتاج إلى تجديد وإعادة تأهيل بأحدث التقنيات"، موضحاً أن القرار بهذا الشأن "اتّخذ في مجلس الوزراء في كانون الأول (ديسمبر) الماضي".

ولفت إلى أن عمل المشروع "يستغرق عشرة أشهر من تاريخ بدء التنفيذ، وأمّنا من جانبنا كل ما هو مطلوب لقيام الشركة بعملها".

❖❖❖

قال رئيس إتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير: "المطلوب أكثر من أي وقت مضى، إطلاق العنان للقطاع الخاص العربي للعب دور ريادي وطليعي في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، لذلك نرى لزاماً على حكوماتنا تسهيل هذه المهمة بإقرار الإجراءات والخطوات المطلوبة".

المفكرة اللبنانية

لبنان حافظ على قدرة التكيّف مع الظروف الإقتصادية

المفوضية الأوروبية في بروكسل: لبنان تكيف إقتصادياً

حافظ لبنان على قدرة عالية في التكيف مع التحديات والتهديدات الناشئة عن الإضطرابات في المنطقة ومواجهتها، وفقاً للمفوضية الأوروبية في تقرير عن "تقدم العمل في السياسة الأوروبية للجوار ٢٠١٤ – لبنان"، لافتة إلى أن النزاع في سوريا في سنته الرابعة "أثّر في إستقرار لبنان وزاد الضغط على مؤسساته والنشاطات الإقتصادية فيه وتوازنه الإجتماعي وبنيته التحتية". وكشف أن عدد اللاجئين من سوريا والعراق "وصل إلى ١,٢ مليون نهاية العام الماضي، ما جعل لبنان البلد ذا النسبة الأعلى من اللاجئين للفرد في العالم".

وأشارت المفوضية إلى أن الوضع الأمني في لبنان "إستمر متقلّباً في شكل كبير وتفاقم في آب (أغسطس) ٢٠١٤، عندما هاجمت مجموعات متطرفة آتية من سوريا القوى الأمنية". لكن أظهرت الأجهزة الأمنية اللبنانية "إلتزاماً وعزماً للحفاظ على إستقرار لبنان وأمنه بفضل جهودها المشتركة". وإعتبر التقرير أن الوضعية الضعيفة للمؤسسات "لم تسمح بإعتماد خيارات سياسية إستراتيجية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية وتنفيذها"، مشيراً إلى "إستمرار المشكلات مثل معدلات البطالة المرتفعة، والفجوة المتزايدة في المالية العامة، فضلاً عن تراجع إمدادات الطاقة والمياه". وأكد على أن لبنان "طبّق سياسة أمنية ناجحة، محافظاً على الإستقرار الداخلي، ومُظهراً قدرة على التكيّف مع الظروف الإقتصادية السائدة ومواجهتها على عكس التوقعات". وشدد على أن "أهم إنجاز تمثل في الحفاظ على إستقرار البلاد ووحدتها".

وأوصت المفوضية بـ"الإستمرار في حفظ السلام والإستقرار ودعم الإعتدال والحوار، ونزع فتيل التوترات وضمان الأمن الداخلي ودعم تدابير مكافحة التطرف، وتعزيز الإستجابة الوطنية لأزمة اللاجئين السوريين". ولم تغفل المطالبة بـ"إعادة إطلاق عجلة عمل المؤسسات اللبنانية وفق الإطار الدستوري، والأهم إنتخاب رئيس جديد للجمهورية وإجراء الانتخابات التشريعية، وإتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من عبء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية على اللبنانيين".

وعرض التقرير ما قدّمه الإتحاد الأوروبي من تمويل من خلال آلية الجوار الأوروبي و"وصل إلى ٦٧ مليون يورو العام الماضي، لدعم حماية الموارد البحرية وتنميتها المستدامة (١٩ مليون يورو)، وتعزيز قدرات إدارة النفايات الصلبة (٢١ مليوناً)، وبناء الإستقرار الوطني (١٢ مليوناً)، وتقديم خدمات الصرف الصحي للفئات السكانية الفقيرة (١٥ مليوناً)".

وقدّم الإتحاد أيضاً "مبلغاً قيمته ٧٩,١ مليون يورو كمساهمة لمساعدته على التكيّف مع تداعيات الأزمة السورية". وأوضحت المفوضية أن "هذه المساعدة الخاصة التي تتضمن مساهمة مالية من هولندا (٢,٧٥ مليوني يورو) تركز على الفئات السكانية الأكثر فقراً بما فيها المجتمعات المضيفة. كما تهدف إلى تأمين الوصول إلى الخدمات الإجتماعية، بما فيها التعليم والصحة والبنية التحتية الأساسية". وأعلنت أن المخصصات المالية الثنائية بموجب آلية الجوار الأوروبي لعامي ٢٠١٤ - ٢٠١٦، "ستتراوح بين ١٣٠ مليون يورو و١٥٩ مليوناً. وستركّز على إصلاح القضاء والمنظومة الأمنية والتماسك الإجتماعي، ودعم التنمية الإقتصادية وحماية المجموعات الضعيفة، فضلاً عن الطاقة والموارد الطبيعية".

وإلى آلية الجوار الأوروبي، ذكر التقرير أن لبنان "إستفاد من دعم آخر من الإتحاد الأوروبي على غرار البرنامج الخاص بالمجتمع المدني والسلطات المحلية (١,٤ مليون يورو)، وآلية السلام والاستقرار (٢٥ مليوناً)، والآلية الأوروبية للديموقراطية وحقوق الإنسان (٠,٦ مليون)".

ستة ملايين نسمة في لبنان نصفهم "محتاجون"

تظهر دراسة للامم المتحدة، عن الأرقام المتوقعة للعام ٢٠١٥ زيادة في عدد سكان لبنان ليصبحوا ٥,٩ ملايين نسمة أي ما يقارب الستة ملايين، منهم ٣,٣ ملايين شخص محتاج و١,٨ مليون لاجئ سوري وفلسطيني بحكم الامر الواقع، يضاف اليهم الكثير من السوريين غير المسجّلين لأسباب عدة. وتحتاج هذه الكتلة البشرية الى ٢,١٤ مليارى دولار لتمويل معيشتهم. في حين تعتبر الدراسة تحت عنوان "الحاجات ذات الاولوية" أن ٢٩ في المئة من اللاجئين السوريين والفلسطينيين غير قادرين على تلبية حاجات البقاء الخاصة بهم، فيما يفتقر ثلثهم تقريباً الى وثائق الإقامة القانونية ما يحدّ من قدرتهم على تأمين رفاهيتهم الخاصة، والمقصود بالرفاهية سبل العيش. وتظهر خريطة توزع اللاجئين واللبنانيين الأكثر ضعفاً، أن ثمة مليوني شخص يوصفون بالضعفاء ويتواجدون في ٢٤٢ منطقة عقارية موزعة على كل لبنان من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب مروراً بسهل البقاع والعاصمة بيروت ومحيطها، ويعيشون جميعاً وسط تدهور خطير وسريع على صعيد التوترات الإجتماعية والفقر بما يفوق قدرة الدولة والمؤسسات والبنى التحتية على تلبية الحاجات المتعاظمة. ويتوزع هؤلاء "الضعفاء" او الفقراء بين ٨٦ في المئة لاجئين سوريين و٦٨ في المئة لبنانيين. لكن الأسوأ ان نسبة إرتفاع أعداد الفقراء في لبنان بلغت ٦١ في المئة منذ العام ٢٠١١. تستند المعلومات الواردة في التقرير الى دراسات التوزع السكاني الصادرة عن مجلس الإنماء والإعمار، ودراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العام ٢٠٠٨، والتي تظهر أن ٢٨,٥٥ في المئة من سكان لبنان يعيشون بأقل من أربعة دولارات يومياً، إضافة الى خريطة إنتشار اللاجئين والتي يتم تحديثها بإستمرار من الهيئة العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة.

لبنان يراهن على ثلاثية الإستهلاك والإستثمار والإصلاحات

أعلن وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني آلان حكيم، أن "رؤيتنا المستقبلية تعتمد وفي شكل أساس على ثلاثية الإستهلاك والإستثمار والإصلاحات"، مشدداً في كلمة خلال رعايته إفتتاح "الملتقى الإقتصادي المصرفي اللبناني"، على ضرورة "اتخاذ إجراءات في ظل هذه الأوضاع ترفع النمو وتحافظ على مصادر فرص العمل".

وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني آلان حكيم

ولم ينكر رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، في إفتتاح الملتقى الذي ينظّمه الإتحاد بالتعاون مع مصرف لبنان ووزارة الإقتصاد والتجارة والمؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات بعنوان "التوجه الإستراتيجي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية"، أن لبنان "تأثر بأزمات محيطه، فتراجع النمو إلى أقل من ٢ في المئة سنوياً، وتعطّلت حركة التجارة مع البلدان العربية في شكل ملحوظ نتيجة الحرب في سوريا، وإنقطاع الحركة الطبيعية لإنتقال الأشخاص والبضائع من خلال البرّ السوري، فضلاً عن توافد النازحين السوريين الذين قارب عددهم ١,٥ مليون ووضعوا لبنان أمام تحدّيات إقتصادية وإنسانية وإجتماعية وأمنية كبيرة".

ولفت إلى "إنخفاض الصادرات أكثر من ٢٣ في المئة ما أدى إلى إرتفاع العجز في الميزان التجاري، فيما عجز الموازنة إلى إزدياد وكذلك الدين العام الذي تعدّى ٦٦ مليار دولار، وقطاعات الصناعة والزراعة مهمّشة، في حين يعاني القطاع الصناعي من جمود في حركة النمو يؤدي إلى الإستغناء عن الآلاف من فرص العمل". وأشار إلى أن القطاع المصرفي اللبناني "أظهر صلابة تجاه الأزمات مع الحفاظ على معدلات نمو مقبولة".

إرتفع معدل التوظيف في لبنان على رغم تباطؤ النشاط الإقتصادي، إستناداً إلى تقرير أعدّه مصرف "كريدي أغريكول" بعنوان "تعليقات حول الإقتصاد الكلّي – تحديث بيانات لبنان". وأعلن كبير المحللين الإقتصاديين في المصرف بول ويتّروالد، أن معدل توظيف اليد العاملة "إزداد في لبنان على رغم تراجع بيانات مؤشر مديري المشتريات الناتج عن تراجع مستويات الأعمال والإنتاج". ولفت إلى أن المستويات المنخفضة للمؤشر "أدت إلى تدني أسعار المدخلات وتكاليف اليد العاملة، ما أفضى إلى تراجع أسعار منتجات وخدمات الشركات".

❖❖❖

بيّنت إحصاءات المديرية العامة للشؤون العقارية الواردة في التقرير الأسبوعي لبنك الإعتماد اللبناني تحسناً في أداء القطاع العقاري في لبنان في شباط (فبراير) ٢٠١٥، إذ إرتفع عدد المعاملات العقارية الى ٣٩٨٠ معاملة مقارنة بـ٣٥٥١ في كانون الثاني (يناير). اما على صعيد سنوي، فتراجع عدد المعاملات العقارية ٢٦,٧٣٪ الى ٧٥٣١ معاملة في الشهرين الاولين من سنة ٢٠١٥، من ١٠٢٧٨ في خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٤. كذلك إنخفضت قيمة المعاملات العقارية في شباط (فبراير) ٢٠١٥ الى ٤٧٨,٣٤ مليون دولار في مقابل ٥٢٤,٨٣ مليوناً في كانون الثاني (يناير). في المقابل، حققت قيمة المعاملات العقارية تراجعاً سنوياً بنسبة ٤٧,٣١٪ إلى مليار دولار، من ١,٣٨ مليار في الفترة نفسها من العام ٢٠١٤. في هذا السياق، تراجعت قيمة المعاملة العقارية الواحدة بشكل طفيف الى ١٣٢,٢٠٤ دولاراً في خلال الشهرين الأولين من ٢٠١٥، من ١٣٤,٦٦١ دولاراً في الفترة نفسها من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن حصة الاجانب من عمليات المبيع العقارية، إرتفعت الى ٤,٤٢٪ كما في نهاية شباط (فبراير) من ٢٠١٥، من ١,٦٩٪ في نهاية ٢٠١٤

❖❖❖

إحتفلت الهيئات الإقتصادية وجمعية تجار بيروت بما حققه رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس عبر إنتخابه رئيساً لرابطة خريجي معهد ماساتشوستس للتقنية "أم آي تي" (MIT) خصوصاً أن المنصب يتسلمه خريج غير أميركي للمرة الاولى منذ تأسيس "MIT" في العام ١٨٦١، على أن تبدأ ولايته في منتصف ٢٠١٦. الإحتفال الذي اقيم في فندق "فينيسيا" وحضره أكثر من ٧٥٠ مدعواً من وزراء ونواب وهيئات إقتصادية ومصرفية وإعلامية وفنية، تخللته كلمات ركّزت على اهمية إنتخاب شماس رئيساً للجمعية.

الموقف العربي

هل نجح مؤتمر التنمية الإقتصادية في مصر أم فشل؟

كان العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز أول من دعا إلى مؤتمر التنمية الإقتصادية في مصر كوسيلة لدعم القاهرة وحكومتها الجديدة بعد إسقاط الرئيس محمد مرسي في حزيران (يونيو) ٢٠١٣. وكانت الخطة تقوم على توفير منتدى يمكن من خلاله أن تنسّق الجهات المانحة مساعداتها الإقتصادية. وقد تُوِّجت الإستعدادات الطويلة أخيراً في حدث منظّم تنظيماً جيداً في شرم الشيخ بين ١٣ و١٥ آذار (مارس) الفائت. وعلى الرغم من أن المشككين أشاروا إلى أن قادة الخليج وحدهم سيحضرون، فقد حضر المؤتمر في الواقع ممثلون من أكثر من ١١٢ بلداً. وشمل ما يقرب من ٢،٠٠٠ مندوب من كبار المديرين التنفيذيين من الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، وكذلك كبار المسؤولين في المنظمات الإقليمية والدولية الإقتصادية.

التحليل الموضوعي للمؤتمر يبدو معقّداً بسبب التوقعات المتطرفة -العالية والمنخفضة- التي أحاطت به. بعض المراقبين إعتبر الحدث مؤتمراً لإنقاذ الإقتصاد المصري المضطرب (رأيٌ رُحِّب به من قبل النظام وغذته الدعاية الإعلامية)، في حين أن المشكّكين كانوا على إستعداد لإعلان فشله.

في أعقاب المؤتمر، إستمرّ النقاش. الحضور القوي والتعهدات الرائعة للدعم الإقتصادي من قبل القادة السياسيين ورجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم يبدو أنه أحيا وأنعش مستوى التفاؤل بشكل لم تعرفه مصر منذ العام ٢٠١١. وخلال المؤتمر، أصبح، "أفتخر بأن أكون مصرياً"، الشعار الذي رافق ثورة ٢٥ يناير (كانون الثاني)، شعبياً مرة أخرى. لكن بعض المراقبين وضع علامات إستفهام حول إنجازات المؤتمر الجذابة، بحجة أن مجموعة الدعم المالي ليست إلتزامات صارمة ومؤكدة في الواقع، وبأن الشروط فضّلت المستثمرين الأجانب على حساب العمل والعمال في مصر، وأن جدول الأعمال الإجتماعي لم يُعطَ إهتماماً كافياً.

هل نجح المؤتمر؟ هل أن النظام يبالغ بالفوائد التي ستجنيها البلاد من المؤتمر؟ أو هل أن النقاد كانوا غير منصفين للذم ونقد النتائج؟ الجواب، ليس مستغرباً، يبدو قليلاً من كل سؤال على حد سواء.

على الجبهة السياسية، أثبت المؤتمر أنه كان ناجحاً بكل المقاييس. إن الحضور القوي أشار إلى تأكيد المجتمع الدولي على شرعية النظام.

بعضٌ من الفضل في هذا يذهب إلى الديبلوماسيين المصريين، الذين عملوا بجد للنقل والتسويق إلى العالم الخارجي أن إطاحة مرسي تعكس الإرادة الشعبية.

على الصعيد الإقتصادي، إن إبداء رأي قاطع هو أكثر تعقيداً. إذا كان معيار النجاح يتم تعريفه في تعابير ضيّقة، تحديداً بالتغلب على مشكلة النقد الأجنبي وإستعادة ثقة المستثمرين، فإن المؤتمر حقق أهدافه. التعهدات لتوفير كميات من الدولارات تمثل أدلّة حيّة في هذا الصدد، حيث بلغت ١٢،٥ مليار دولار مقسّمة بالتساوي بين إستثمارات وودائع في البنك المركزي والتي تتجاوز ٣٥ مليار دولار في مذكرات تفاهم وإتفاقات حول مشاريع مستقبلية أخرى. لقد أبدت الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى إستعدادها من جديد للإستثمار في مصر، مخصّصةً مبالغ محددة وموقّعة عقود على هامش المؤتمر. ووافق المستثمرون الأجانب على دعم مشاريع إقتصادية ضخمة جديدة للحكومة المصرية، مثل التوسع في قناة السويس، وتطوير منطقة المثلث الذهبي، وبناء عاصمة جديدة. وكانت بلا شك هذه الشركات مُطمئنة في جزء من قانون الإستثمار الجديد، الذي يتضمّن تبسيط وتخفيض ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية، والمصادقة على قانون الخدمة المدنية قبل فترة قصيرة من إنعقاد المؤتمر، مما يشير إلى إلتزام النظام بالإصلاح القانوني والإداري. وبعبارة أخرى، كمؤتمر للمانحين، فقد نجح بشكل جيد.

لكن الإقتصاد المصري يواجه تحديات معقّدة، ليست كلها يمكن حلها من طريق الزيادة في الإستثمار. لقد تمّ الإعلان في المؤتمر عن برنامجين للتحويلات النقدية الجديدة التي تستهدف الفقراء، وقد شهدت مصر تحسناً مطرداً في نظام البطاقة التموينية ودعم الخبز، ولكن أشار النقاد إلى أن جدول الأعمال الاجتماعي، بما في ذلك الإستراتيجيات لتخفيف حدة الفقر، لم تحصل تقريباً على ما يكفي من الإهتمام في المؤتمر. وقد أعرب آخرون عن قلقهم إزاء حقوق العمال، وخصوصاً في ضوء التنازلات التي منحها قانون الإستثمار الجديد إلى المستثمرين. (هناك قانون جديد للعمل قيد التحضير، ولكن حتى الآن لم يتم الإعلان عن معالمه).

وذكر النقاد أيضاً أن الثغرات الموجودة في قانون الإستثمار الجديد سيسمح للمستثمرين الإستفادة بشكل غير متناسب من الصفقات، مستشهدين، على سبيل المثال، ببند يمنع أي طرف ثالث من تحدّي عقد الخصخصة أمام المحاكم. وعلاوة على ذلك، فقد وصفوا الحد من سقف ضريبة الدخل تنازلاً غير ضروري للمستثمرين على حساب الجمهور الأوسع.

مثل هذه القضايا يمكن وينبغي مناقشتها، وهناك بشكل واضح حاجة إلى المزيد من الإصلاحات. السياسات النقدية والمالية ينبغي تنسيقها بشكل أفضل، ويجب التغلب على الفساد وتجاوز البيروقراطية الخانقة، ويجب إعادة النظر في الأثر الإجتماعي الآتي من توسيع حقوق المستثمرين. ومع ذلك، لم يكن من الممكن أن نتوقع من المؤتمر "إصلاح" الإقتصاد المصري. إن الحكومة نفسها غدّت من دون قصد مثل هذه الإنتقادات من خلال وضع توقعات عالية بشكل غير واقعي، وتشجيع تقارير مثيرة في وسائل الإعلام. وبالتالي، ليس من المستغرب أن بعض المصريين أصيب بخيبة أمل من النتائج الفعلية للمؤتمر.

الواقع أن الحكم على مؤتمر التنمية الإقتصادية في مصر سيتم في نهاية المطاف وفقاً لأداء الإقتصاد بشكل عام. ولذلك، فإن المؤتمر ليس مؤهلاً بعد لإعتباره نجاحاً كبيرا أو فشلاً، بل خطوة أولى كبرى تحتاج إلى أن تليها خطوات أخرى مهمة لضمان النمو الإقتصادي الشامل. وتشمل هذه التدابير تحسين رصد وتقييم المشاريع المعلن عنها، بما في ذلك تلك التي قُدّمت في المؤتمر والشفافية بشأن وسائل وطرق تمويل هذه المشاريع، وإنفاذ القوانين الحالية (وليس بالضرورة وضع أخرى جديدة)، وتحسين آليات المساءلة للسلطة التنفيذية، وخصوصاً في ضوء غياب البرلمان، وإنشاء نظام قضائي فعّال وسريع. ومن دون مصاحبة الإصلاحات المؤسسية، فإن مؤتمر التنمية الإقتصادية سيكون بمثابة رفع سياسي في المدى القصير بالنسبة إلى الحكومة الحالية، وإمكانات مصر الإقتصادية – التي وضعها المؤتمر قيد التركيز الشديد-- ستبقى حبراً على ورق.

القاهرة - هدى أحمد

العالم العربي يضم العدد الأكبر من الاقتصادات الفاشلة

تبقى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق أوروبا ومعظم القارة السمراء، من المناطق الأقل أماناً في مجال المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية، بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة والضبابية السياسية والاقتصادية.

وأظهرت إحصاءات أصدرتها مؤسسة "كوفاس" الفرنسية لضمان الصادرات والتجارة الخارجية، أن بعض الدول العربية إحتل مراكز متقدمة على قائمة الإقتصادات الأسوأ في العالم، إذ جاء كل من العراق وليبيا وسوريا واليمن والسودان في لائحة تصنيف "دال" المتأخرة جداً والتي تعني وجود أخطار قوية جداً وحالة ضعف أمني كبير وفشل إقتصادي ترتفع فيه كلفة التأمين أو يصعب التأمين. ولم يوضّح التقرير أسباب هذا التصنيف، ولكن إعتبره مرتبطاً بالوضع الأمني وغياب شبه كامل لهياكل الدولة والمؤسسات في هذه الدول التي تعيش حروباً أهلية، ما يجعل كل علاقة تجارية أو إقتصادية محفوفة بأخطار مرتفعة جداً بسبب سيطرة الجماعات المتطرفة والميليشيات المسلحة والعصابات على مصادر بعض المواد الأساس مثل الطاقة والمعادن الثمينة، والموانئ والمطارات، إلى جانب عمليات السطو على المصارف وإستعمال التهريب والتزييف والإحتجاز والاختطاف. وحلت دول أخرى مثل مصر ولبنان وموريتانيا في مرتبة "سي" التي تعني وجود أخطار عالية بسبب الأوضاع الداخلية، وهي تقع في ترتيب متدنٍ إلى جانب دول أخرى مثل روسيا وصربيا ونيجيريا وأنغولا وساحل العاج وبنغلاديش، وقبرص واليونان وجورجيا وأرمينيا وكمبوديا ومنغوليا.

مصر: ١٣،٣ مليار دولار لدعم المواد النفطية

وزير المال المصري هاني قدري دميان

أعلنت وزارة المال المصرية أن إجمالي مخصصات دعم السلع التموينية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الحالي بلغت نحو ٢،٨٦ مليار دولار. وقال وزير المال هاني قدري دميان في بيان أن "وزارتي المال والبترول أنجزتا تسوية دعم المواد البترولية للنصف الأول من العام المالي الحالي، وبلغ إجمالي قيمة الدعم الذي تتحمله الخزينة العامة نحو ٥،٩٤ مليارات دولار".

وبلغت مخصصات دعم المواد البترولية نحو ١٣،٣ مليار دولار خلال العام المالي الحالي، مقارنة بـ١٦،٧ مليار في العام المالي الماضي.

ولفت دميان إلى الموافقة على عدد من الإتاحات العاجلة لسبع وزارات، وهي البترول والتعاون الدولي والزراعة والشباب والرياضة والصحة والتموين والنقل إلى جانب مصلحة الضرائب، بما قيمته نحو ٦٠٠ مليون جنيه (٩١،٤ مليون دولار).

وقال رئيس قطاع الموازنة العامة في وزارة المال محمد عبدالفتاح إن الإتاحات تشمل ٩٦،٧ مليون جنيه لوزارة التعاون الدولي لتسديد الإشتراكات في المنظمات والهيئات الدولية، و٧٥،١ مليون جنيه قيمة دعم إشتراكات الطلاب والخطوط غير الإقتصادية المستحقة لهيئة السكك الحديد عن شباط (فبراير) الماضي، ليصبح إجمالي المبلغ الذي حُوّل للهيئة نحو ٧٠٩،١ ملايين جنيه منذ مطلع العام المالي وحتى نهاية شباط (فبراير) الماضي. وأضاف أن وزير المال وافق أيضاً على ١٠٨،٥ ملايين جنيه لبرنامج توصيل الغاز الطبيعي إلى نحو ٥١،٤٣٦ ألف وحدة، ليصبح إجمالي الوحدات التي تم إدخال الغاز إليها منذ بداية العام المالي الحالي نحو ٣٥٢،٦٧٥ ألف وحدة بتمويل من الخزانة يصل إلى ٧٦١،١ مليون جنيه.

الموجز العربي

بحث وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني عماد فاخوري، في لقاء مع وفد من البنك الدولي، آلية استفادة الأردن من البنك في مجال الحوكمة. وعرض التحديات الإقتصادية والإجتماعية والمالية التي تواجه الأردن، داعياً إلى ضرورة "الإسراع في وضع البرامج العاملة على دعم الجهود التنموية، مع التركيز على البرامج التي تحقق النمو الشامل والمستدام وتوفير فرص عمل، خصوصاً للشباب". وقدّم فاخوري خلال اللقاء، ملخصاً حول رؤية "الأردن ٢٠٢٥" التي وضعت أولويات الحكومة للفترة المقبلة، وستُنفّذ بموجبها إجراءات تحسّن وتيرة النمو وبيئة الأعمال والإستثمار، وتنمية الموارد البشرية، ورفع مستوى كفاءة الأداء الحكومي".

اختتمت الدورة ٤٢ للمؤتمر العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، والتي عقدت على مدى يومين في المقر الدائم للاتحاد "مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي"، بعنوان "مستقبل الاقتصاد العربي والتحولات الإقليمية والدولية". وركزت التوصيات على تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، والتصدي لتحدي البطالة المتفاقمة في العالم العربي من خلال الحلول المبتكرة.

أكدت شركة "أربتك" الظبيانية، إحدى أكبر شركات التطوير العقاري في دولة الإمارات، أنها ستبدأ إنشاء مليون وحدة سكنية في مصر قريباً، لافتة إلى أنها بصدد توقيع اتفاقات مع مصارف محلية وعالمية لتمويل المرحلة الأولى من المشروع التي تتضمن إنشاء ١٠٠ ألف وحدة سكنية بمبلغ يراوح بين ١٠٠ مليون و٢٠٠ مليون دولار.

حذّرت الممثّلة العليا نائب رئيس المفوّضية الأوروبية، فيدريكا موغريني، ومفوّض المساعدات الإنسانية وإدارة الأزمات كريستوس ستيليانيدس، في بيان مشترك، من أن تداعيات القتال الدائر بين الميليشيات المختلفة، والقصف، وانقطاع الخدمات الأساسية عن المدنيين وخصوصاً الأطفال في اليمن، "وصلت إلى مستويات مخيفة وتفاقم الوضع الإنساني السيئ أصلاً".

وجاء في البيان: "لا يمكن تحمّل الهجمات على المستشفيات والمنشآت الطبية من الفصائل المتحاربة، وكذلك الاستهداف المتعمّد وتدمير المنازل والمنشآت التعليمية والبنية التحتية الأساس".

المفكرة العربية

العراق: تعزيز القطاع الخاص ضرورة للخروج من الأزمة

تُلقي البطالة ظلالها على حركة المجتمع في العراق، إذ تشهد قطاعات واسعة إرباكاً نتيجة التبعات الإجتماعية والمعيشية التي تفرضها البطالة عليها، فيما يدعو خبراء إقتصاد الحكومة العراقية إلى عقد شراكة حقيقية بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، للحد من تفاقم الإنكماش الاقتصادي وتشغيل أكبر عدد من المواطنين.

ولفتت أوساط إلى أن الأزمة المالية في العراق الناتجة من إنخفاض أسعار النفط عالمياً ومؤشرات موازنة العام الحالي، تشير بوضوح إلى خفض عدد الدرجات الوظيفية، ما زاد المشكلات الإقتصادية داخل البنية الإجتماعية التي تعاني في الأساس من تراجع كبير في سلّة الإنتاج. لذا إعتبرت أن ذلك يتطلب الدفع بوسائل الإنتاج نحو إقتصاد يبتعد من الريعية، ويعمل على مبدأ تنمية الصناعة والزراعة وقطاعات خدماتية متنوعة. وتتوزع البطالة في العراق بين فئة الشباب القادرين على العمل وبين الخريجين الجامعيين، ولا تعبّر تقديرات الخبراء لعدد هؤلاء الشباب عن الواقع، فيما تعاني البلاد من أزمة سكن خانقة نتيجة تزايد السكان وعجز ذوي الدخل المحدود عن بناء وحدة سكنية خاصة، بسبب إرتفاع أسعار المواد الأولية وأجور العمل.

وتشير أرقام الدرجات الوظيفية المخصصة في الموازنات السنوية، إلى عمق الأزمة في المجتمع وسوق العمل تحديداً، إذ يُلاحظ أن عدد الدرجات الوظيفية المخصصة في موازنة العام ٢٠١٣ بلغ ١٥٠ ألفاً، في حين وصل إلى ٢٣ ألفاً في موازنة هذه السنة، ما يظهر الفرق الواضح بين الموازنتين.

ويثير التراجع الكبير في تضمين الموازنات المالية الدرجات الوظيفية، قلق الشباب والشابات وتحديداً الخريجين والباحثين عن فرص عمل، خصوصاً أن الإستثمار لا يزال ضعيفاً بسبب الأوضاع الأمنية والظروف الاستثنائية في البلد. ويستلزم المشهد الإقتصادي الإسراع في الخطوات لقيام إقتصاد متفتح على الإستثمارات ومشجع لجذبها، مع أهمية تنويع المصادر الإقتصادية ومعالجة البطالة على نحو جدي وسريع. ويُلاحظ أيضاً التراجع الكبير في نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسية في الناتج المحلي، وضرورة الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى المنتج.

ويشعر الباحثون عن فرص عمل في العراق بالإحباط، عندما يجدون أن قسماً مهماً من موازنة العام الحالي، هي تشغيلية بسبب تراجع موارد النفط نتيجة إنخفاض أسعاره عالمياً، ما جعلهم ينظرون إلى النفط باعتباره نقمة بدلاً من أن يصبح نعمة يتمتع بها المواطن، في حال إستُخدمت موارده عقلانياً وبعيداً من أية شبهات تتعلق بالفساد المنتشر في البلاد بعد عام ٢٠٠٣.

ولفت المدير المفوض لـ"المصرف الوطني الإسلامي" صادق الشمري في تصريح صحافي إلى "وضع الاقتصاد العراقي الصعب لجهة تداعياته الخطيرة على تراجع فرص العمل". وشدد على أهمية "إيلاء صناديق الإستثمار الأولوية المطلوبة في تفعيل المشاريع في كل المناطق". وإعتبر أن دولاً كثيرة "مرّت في الأوضاع ذاتها وتمكنت من النفاذ وبناء إقتصاد متين".

ورأى أن البداية "كانت من المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، فضلاً عن كونها توفر النقد الأجنبي من خلال الإعتماد على المنتج المحلي وجعل مسارات دورة رأس المال داخل البلد".

وأكد على أن صناديق الإستثمار "تحقق تنمية مستدامة ومتواصلة، فيما تتطلب المرحلة الحالية العمل بمثل هذه المشاريع الممولة من صناديق الإستثمار". وأشار إلى إمكان "توجيه الأموال في مشاريع إستثمارية منتجة تساعد على حل مشكلات الإقتصاد العراقي، وفي الطليعة توفير فرص عمل لشريحة واسعة من الشباب، وتفعيل الإنتاج المحلي والخدمات من خلال توظيف القروض في مشاريع لهذا الغرض".

ولم يغفل الشمري أن العراق "يمتاز بتوافر سوق لكل المنتجات ما يُعد من أهم مقومات نجاح المشاريع فيه، فضلاً عن توافر الثروة البشرية التي يمكن تحويلها إلى يد عاملة ماهرة في كل الاختصاصات، مع إنشاء مراكز تدريب وتأهيل يشرف عليها خبراء ليتمكنوا من تدريب العاملين وتطويع التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها".

وشدد على "وضع خطة لمعالجة أوضاع المشاريع المتلكّئة وعددها ٩ آلاف، صُرفت عليها مبالغ كبيرة لتأهيلها من دون جدوى". وقال إن الاقتصاد العراقي "يمتاز بنمو كبير لكنه يمرّ في صعوبات معرقلة، ما يستلزم تشكيل قوة ضغط على مصادر القرار الحكومي لتفعيل قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، وانتشالها من سباتها". ورأى أن الأمر "يتوقف على تنفيذ المبادرة التي أعلنتها الحكومة الشهر الماضي والمتعلقة بتطوير القطاع الخاص".

الأردن يرفض بناء مطار دولي إسرائيلي جديد بمحاذاة العقبة

جدد الأردن رفضه بناء مطار دولي إسرائيلي جديد بمحاذاة العقبة جنوب المملكة، بسبب تأثيره في سلامة الأجواء الأردنية في ظل قربه من مطار "الملك حسين بن طلال".

ونقلت "وكالة الانباء الأردنية الرسمية" (بترا) عن الناطق بإسم وزارة النقل الأردنية علي عضيبات قوله، أن "الحكومة لم تغير موقفها الثابت والرافض إقامة مطار تمناع الإسرائيلي في موقعه الحالي على الحدود الأردنية بالقرب من مطار الملك الحسين في العقبة (٣٢٥ كلم جنوب عمان)".

وأضاف أن "الجهات المعنية قامت بإخطار منظمة الطيران الدولي بهذا الخصوص، وسيتم التصويت على الإعتراض الحكومي، وإتخاذ القرار في شأن إنشاء المطار الإسرائيلي من حيث تأثيره في السيادة الجوية للأردن والسلامة العامة لسكان تلك المنطقة".

وأكد المسؤول الأردني أن "الجهات الحكومية المعنية ممثلة في وزارتي الخارجية والنقل على إتصال مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بخصوص هذا الموضوع"، مشدداً على "حرص الأردن على حماية أجوائه من أي إنتهاك، والحفاظ على أمن الطيران وسلامته في أجوائنا".

وكان رئيس "هيئة تنظيم الطيران المدني" في الأردن محمد القرعان أعلن في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٣ أن بلاده أبلغت الجانب الإسرائيلي رفضها بناء المطار الجديد.

وتقع العقبة على بعد ١٠ كيلومترات من مدينة إيلات الإسرائيلية، حيث تنوي إسرائيل إقامة مطار شمال شرقي هذه المدينة الواقعة على البحر الأحمر في صحراء النقب.

وكانت الحكومة الإسرائيلية وافقت في ٢٤ تموز (يوليو) ٢٠١١، على خطط بناء مطار دولي جديد في شمال شرقي إيلات في منطقة وادي عربة الجنوبية في صحراء النقب.

المغرب يتوقع نمواً بـ٥ في المئةً

أبدى المصرف المركزي المغربي تفاؤلاً في أداء الإقتصاد خلال العام الحالي، متوقعاً أن يسجل النمو خمسة في المئة مقارنة بـ٢,٥ في المئة العام الماضي، الذي وصفه بال"العام غير الجيد" بسبب تداعيات إقليمية ومناخية. واعتبر المركزي في إجتماع مجلسه ربع السنوي أن بوادر التحسن في إقتصادات منطقة اليورو وإستقرار سعر النفط عند نحو ٦٠ دولاراً للبرميل وزيادة الإنتاج الزراعي، سيؤثر إيجاباً في الاقتصاد المغربي، على رغم توقعات بإنخفاض عائدات السياحة وتدفقات الإستثمارات الخارجية التي تراجعت على التوالي ثمانية و١٥ في المئة منذ مطلع العام الحالي، لأسباب تتعلق بالتطورات الإقليمية غير المساعدة.

وساعد إرتفاع الصادرات ثمانية في المئة وإنخفاض قيمة المشتريات من الطاقة بنحو ٤٥ في المئة في تحسن ميزان المدفوعات الخارجية، إذ إستقر عجز الميزان التجاري عند أربعة في المئة العام الجاري في مقابل ٥,٩ في المئة نهاية العام الماضي، ما أتاح زيادة الإحتياط النقدي الأجنبي إلى نحو ١٨٣ مليار درهم (١٨,٧ مليار دولار) تغطي خمس أشهر ونصف شهر من واردات السلع والخدمات. وتحسّن وضع الموازنة العامة بإنخفاض العجز المالي بنحو ٥,٦ مليارات درهم خلال شهرين. وتوقع المركزي إقتراب العجز المالي العام من أربعة في المئة نهاية العام الحالي، ما يسمح بعودة الانتعاش إلى النشاط المالي والقروض المصرفية التي سترتفع إلى خمسة في المئة من ٢,٢ في المئة نهاية العام الماضي، بفضل تراجع أسعار الفائدة المرجعية التي جُمّدت في المتوسط عند ٢,٥١ في المئة، وخفض ٢١ نقطة أساس في معدلات الفائدة المصرفية على بعض القروض.

أطلقت المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية، "رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية"، وذلك بعد سلسلة إجتماعات عقدها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس بصفته رئيس اللجنة التحضيرية لدرس مشروع إنشاء الرابطة، والتي إجتمعت في مدينة الرباط، وهي تضم فلسطين وموريتانيا والأردن والسودان ومصر واليمن والجزائر والمغرب، في حضور المدير العام لمنظمة العمل العربية محمد لقمان.

❖❖❖

أعلن الناطق الإعلامي في وزارة النقل الأردنية علي عضيبات، أن "كلفة مشروع باص التردد السريع الرابط بين مدينتي عمان والزرقاء ستبلغ ١١٠ ملايين دينار". وأوضح في تصريح، أن المشروع الممول من الصندوق الكويتي للتنمية، "سيشمل المسارب المخصصة للحافلات وتحسينات على التقاطعات الواقعة على المسار، وبناء جسور والإبقاء على ثلاثة مسارب لكل اتجاه، بهدف تحسين الخدمة". كما "سيتيح نقل ٦٣ ألف راكب يومياً، وستستغرق مدة الرحلة بين عمان والزرقاء ٢٣ دقيقة".

ولفت عضيبات إلى أن الباص السريع يمكنه "نقل ٤١٠٠ راكب في الساعة في السنة الأولى من بدء التشغيل عام ٢٠١٨، بحيث تنطلق حافلات مفصلية كل ٧٠ ثانية، تستوعب كل حافلة ١٠٠ راكب". وأشار إلى إمكان "ارتفاع العدد مستقبلاً إلى ١٠ آلاف راكب في الساعة". وتوقع طرح عرض لتنفيذ المشروع في النصف الثاني من العام الحالي، على أن يكون جاهزاً بعد ٣ سنوات".

❖❖❖

قال وزير المال التونسي سليم شاكر، إن بلاده تعتزم عقد مؤتمر إقتصادي في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، لجذب إستثمارات بقيمة عشرة مليارات دولار.

وأبلغ شاكر الصحافيين على هامش "الاجتماع السنوي المشترك للهيئات المالية العربية" في الكويت أن "تونس ستحصل على ٥٠٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي و٥٠٠ مليون دولار من البنك الدولي خلال العام الحالي"، مضيفاً أن "تونس ستراجع موازنتها في النصف الثاني من العام نظراً لتغيّر أسعار النفط"، مشيراً إلى أن تونس لديها برنامج للإصلاحات الاقتصادية الكبرى، يوفر مليار دولار للموازنة في العام الحالي.

وأقر البرلمان التونسي موازنة العام الحالي بقيمة ٢٩ مليار دينار بزيادة قدرها ستة في المئة عن العام الماضي.

الموقف الخليجي

أعداء مع فوائد

قد يُفاجَأ أولئك الذين يتابعون الإضطرابات في الشرق الأوسط من سماع أنباء عن علامات ودية على نحو متزايد بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية، العدوتين منذ فترة طويلة واللتين تواجهان الآن تهديدات مشتركة يشكّلها البرنامج النووي الإيراني وتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش).

لقد أعرب وزير النفط السعودي، علي النعيمي، في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي عن إستعداده لبيع النفط إلى إسرائيل، التي لا تزال بلاده لا تعترف بها رسمياً. وقال "لقد كان جلالة الملك عبدالله دائماً نموذجاً للعلاقات الطيبة بين المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول"، قال النعيمي للصحافيين في فيينا، مضيفاً: "والدولة اليهودية ليست إستثناء". في وقت سابق قبل بضعة أشهر فقط، نشر رئيس المخابرات السعودية السابق الأمير تركي الفيصل مقالة رأي في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن الفيصل فعل أكثر قليلاً من تأكيد موقف الجامعة العربية التقليدي بالنسبة إلى عملية السلام – تحديداً إنسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل العام ١٩٦٧- فإن نشره المقال في صحيفة إسرائيلية يمثل إنفتاحاً مهماً. وقد جاءت هذه "اللفتات" بعد سنوات من التكهنات بأن إسرائيل والمملكة العربية السعودية تنسّق لهجوم على المنشآت النووية الإيرانية.

مهما تكن هذه التطورات بارزة، فإن التعاون غير الرسمي بين البلدين يكاد يكون غير مسبوق. في أوائل ستينات القرن الفائت، وجدت تل أبيب والرياض أرضية مشتركة عندما تعلّق الأمر ببلدان أو حركات تهدد صراحة وجودهما. البلدان لم يقوما فقط بمحاذاة إستراتيجيتيهما، ولكنهما تعاونا على المستوى التكتيكي، أيضاً.

خلال ستينات القرن الفائت، إنطلق هذا التهديد من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، زعيم حركة القوميين العرب والشخصية الأكثر شعبية في الشرق الأوسط. وقد بلغت خطاباته السياسية وبرامجه الإذاعية الملايين في جميع أنحاء العالم العربي، وكانت إسرائيل والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة من أهدافه المتكررة.

عندما قام بعض الضباط اليمنيين المتأثرين بالتعاطف العربي القومي بإطاحة النظام الملكي الديني في اليمن في العام ١٩٦٢، أرسل عبد الناصر ٧٠،٠٠٠ جندي من القوات المصرية لدعم حرب الجمهورية الجديدة ضد الموالين للنظام القديم. كما أعلن عبد الناصر نيته لتوسيع الثورة إلى أبعد من ذلك، إلى المملكة العربية السعودية، على الحدود الشمالية لليمن، وإلى المستعمرة البريطانية عدن، إلى الجنوب.

في الوقت عينه، عرضت السعودية على القبائل الملكية المال والملجأ في حين حاول فريق من المرتزقة البريطانيين تحويل ونقل المساعدات العسكرية إلى القوات التي تحارب المصريين على الأرض. لكن التضاريس الجبلية في شمال اليمن أثبتت أنها حجر عثرة كبير، مما جعل من الصعب للغاية إيصال الأسلحة والإمدادات إلى الميليشيات القبلية المحاصرة على الأرض.

ولما لم تكن تريد لندن ولا الرياض إعلان الدعم علناً للقوات الملكية اليمنية، كانتا بحاجة إلى شريك هو على إستعداد لتنظيم عمليات نقل جوي سراً إلى أراض معادية. تحوّلت العاصمتان إلى إسرائيل، البلد الوحيد الذي سيخسر أكثر من المملكة العربية السعودية من إنتصار مصري في اليمن. القادة الإسرائيليون، من جانبهم، إعتقدوا أن دعم حرب بالوكالة مع مصر سوف يحبط مواجهة مصرية إسرائيلية في سيناء، ويحفظ عبد الناصر مشغولاً جداً عن مهاجمة إسرائيل.

الطيار الإسرائيلي أرييه عوز، الذي كان يعمل وقتها قائد السرب الدولي الإسرائيلي ١٢٠، قاد المهمة. مستخدماً طائرة بوينغ "Stratocruiser" محدَّثة ومعدَّلة، فقد أشرف على ١٤ رحلة إلى المرتفعات الشمالية لليمن بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦، حاملاً الأسلحة والإمدادات الحيوية التي، في حالات عديدة، ساعدت في تحويل دفة الأمور في المعركة لصالح الملكيين. وقد حلق الطيارون الإسرائيليون لتحقيق مهمتهم في مسار مباشرة عبر الأجواء السعودية، متجنبين الطائرات المقاتلة المصرية التي كانت تقوم بدوريات في البحر الأحمر.

إقتصر التخطيط وصنع القرار على عدد مختار من المرتزقة البريطانيين، والقادة الإسرائيليين، والعائلة المالكة السعودية، والإمام اليمني المخلوع البدر حميد الدين ووزير خارجيته. ولضمان سلامة وسرية البعثات، فقد عُتِّم الخبر حول تورط إسرايل عن السكان السعوديين واليمنيين. واحدة من رحلات الإنزال الجوي، على سبيل المثال، وقعت بعدما أعلن الملك المخلوع لزعماء القبائل بأن الإمدادات ستهبط من الجو. "أنظروا، حتى الله يساعد الإمام،" سمع عميل للاستخبارات البريطانية واحداً من القادة يعلن في منطقة الهبوط.

إنتهت الحرب الأهلية في العام ١٩٦٨؛ بعد سلسلة من الإتفاقات، إتّحد الملكيون والفصائل الجمهورية لتشكيل الجمهورية العربية اليمنية في النصف الشمالي من البلاد. لذا يقول بعض الخبراء إذا تمكن الإسرائيليون والسعوديون من وضع خلافاتهم جانباً في حينه، فإنهم بالتأكيد يمكنهم أن يفعلوا الشيء نفسه اليوم. ويقول هؤلاء أن كلاً من البلدين ينظر إلى إحتمال وجود إيران نووية تهديداً، إن لم يكن أكثر من إحتمال وجود موطئ قدم مصري في اليمن خلال ستينات القرن الفائت. والخطر، حسب رأيهم، هو عاجل وملح بما يكفي لكي يدفع البلدين إلى التعاون التكتيكي في ظل ظروف معينة، وخصوصاً إذا ظهر أن طهران صارت قريبة من إستكمال صنع قنبلة.

وعلاوة على ذلك، بعد خمسة عقود على عمليات النقل الجوي الإسرائيلية السعودية إلى اليمن لا تزال العلاقات غير رسمية بين البلدين. ويدّعي هؤلاء الخبراء أنه لسنوات حتى الآن، غضت الرياض الطرف عن الواردات من المنتجات الإسرائيلية، ويشيّعون أخباراً كثيرة كلها تصب بأن هناك إتصالات غير رسمية ويسوّقون تكهنات تفيد بأن هناك مناقشات ديبلوماسية وأمنية سرية مستمرة.

الواقع أن المؤشرات الأخيرة إلى إرتفاع درجات الحرارة التدريجي في العلاقات – إرتفاع التعامل من الباب الخلفي- ليس شيئاً جديداً. وينبغي أن لا يُصاب أحد بالدهشة إذا سارت الأمور قدماً إلى أبعد من ذلك إذا فشل إجتماع الرئيس الأميركي باراك أوباما قريباً مع زعماء دول الخليج، الأمر الذي سيفتح الباب أمام حقبة جديدة ونوعا جديداً من الصراع الإقليمي.

الرياض - سمير الحسيني

الإمارات تصدر قانوناً تجارياً لتحسين بيئة الأعمال

أصدر رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، قانوناً إتحادياً للشركات التجارية التي تؤسس في الإمارات والشركات الأجنبية التي تتخذ من الإمارات مركزاً لممارسة أي نشاط فيها أو تنشئ فيها فرعاً أو مكتباً تمثيلياً.

وتضمن القانون رقم ٢ لعام ٢٠١٥، ٣٧٨ مادة وتسري أحكامه والأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له على الشركات التجارية التي تؤسس في الإمارات والشركات الأجنبية التي تتخذ من الإمارات مركزاً لممارسة أي نشاط فيها أو تنشئ فيها فرعاً أو مكتب تمثيل. وتضمن القانون أيضاً أحكاماً خاصة بعمل الشركات، ومنها شركة الشخص الواحد والشركات القابضة التي تؤسس شركات تابعة لها داخل الإمارات وخارجها، أو التي تسيطر على شركات قائمة من خلال تملك حصص أو أسهم تخولها التحكم بإدارة الشركة والتأثير في قراراتها.

وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري

وأكد وزير الاقتصاد سلطان بن سعيد المنصوري أن القانون يشكل نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وسيكون له دور كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الدولة وتنافسيتها إقليمياً وعالمياً، ودعم سياسة التنويع الاقتصادي وتسريع خطوات الدولة نحو التحول إلى اقتصاد المعرفة المستند إلى الإبداع والابتكار وفق "رؤية الإمارات ٢٠٢١" وأجندتها الوطنية.

وقال: "جاء القانون ضمن رؤية الإمارات لرفع مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق أحد أهم أهداف الأجندة الوطنية بالوصول إلى المركز العاشر على مؤشر التنافسية العالمي".

وأضاف: "نحن أمام قانون عصري من شأنه أن يمضي بالتنمية الإقتصادية إلى أهدافها المنشودة المنصوص عليها في رؤية الإمارات ٢٠٢١، الحريصة على تنويع الاقتصاد وتعزيزه بعقل إقتصادي منفتح يدرك أن نجاح القطاع الخاص من شأنه تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على ضمان التشغيل الأمثل لعناصر الإنتاج من مال وإدارة وعاملين، وتنعكس نتائجه على مستقبل الحياة الاجتماعية للمواطنين والمقيمين في الإمارات".

تريليون دولار مشاريع البناء في دول مجلس التعاون

أطلقت شركة "تيكلا" أخيراً، برنامج تصميم إنشائي خاصاً بمنطقة الشرق الأوسط، على هامش فاعليات قمة البناء والتعمير التي عقدت في دولة الإمارات، بهدف دعم مسيرة الابتكار التقني التي تشهدها سوق مشاريع البناء والتشييد الضخمة، والتي تناهز قيمتها تريليون دولار في منطقة الخليج.

ويُتوقع أن تبلغ قيمة الطلب على برمجيات المشاريع المتقدمة في منطقة الخليج، ١٤٤ مليار دولار في العام ٢٠١٦، مدفوعة بالمشاريع العملاقة الخاصة باستضافة معرض "إكسبو ٢٠٢٠" في دبي، وبطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ في قطر، فضلاً عن مشاريع المدن الذكية، والبنية التحتية، وفقاً لتقرير شركة الاستشارات العالمية "إي سي هاريس" الذي حمل عنوان: "مشاريع البناء والتعمير الكبرى في منطقة الشرق الأوسط".

وأشار إلى أن قيمة سوق المشاريع الضخمة، ستصل إلى تريليون دولار بحلول العام ٢٠٣٠.

وتبلغ قيمة رأس المال الذي تستثمره الإمارات في مشاريع التطوير العقاري، ٩٠ مليار دولار، وفقاً للإحصاءات الصادرة عن شركة "إي سي هاريس"، في حين شهدت قطر أسرع معدل نمو لسوق البناء والبنية التحتية على مستوى دول الخليج، إذ أنفقت على مشاريع البنية التحتية فقط ٢٤ مليار دولار في العام ٢٠١٥، وفقاً للتقارير الصادرة عن شركة "بي إم آي ريسيرش" لأبحاث السوق.

الموجز الخليجي

كشف وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري، أن بلده يسعى جاهداً إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٠ في المئة بحلول العام ٢٠٢٠.

وأكد أن الإمارات تخطط أيضاً لزيادة مساهمة الابتكار إلى ٥ في المئة خلال الفترة ذاتها، بعد تبني الإمارات مبدأ الابتكار في معظم القطاعات الاقتصادية، واعتبار العام الحالي مرتكزاً لإستراتيجيات الحكومة الاتحادية الاقتصادية خلال الفترة المقبلة.

ولفت المنصوري إلى أن القطاع الصناعي يُعتبر من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الإمارات في تنويع الاقتصاد، حيث يساهم القطاع حالياً بما نسبته ١١ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، مؤكداً أن الإمارات وضعت إطاراً تشريعياً لجذب الاستثمارات إلى هذا القطاع، فضلاً عن أنها تحاول تطوير البيئة التشريعية من خلال إصدار قانون جديد للاستثمار الأجنبي يُتوقع أن يصدر قريباً بهدف جذب مزيدٍ من الاستثمارات إلى الدولة.

❖❖❖

وقعت "طيران ناس" إتفاق تعاون مع الهيئة العامة السعودية للسياحة والآثار، بهدف تطوير السياحة الوطنية والاستثمار والتراث الوطني. وجرى توقيع الاتفاق خلال ملتقى السفر والاستثمار السياحي السعودي ٢٠١٥ في نسخته الثامنة، الذي نظمته الهيئة في الرياض بين ٢٩ آذار (مارس) و٣ نيسان (أبريل)، بحضور رئيس الهيئة الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز.

❖❖❖

أعلنت شركة "مبادلة للتنمية" (مبادلة)، الذراع الاستثمارية لحكومة أبوظبي، ارتفاع إيراداتها في ٢٠١٤ إلى ٣٤,٧ مليار درهم (٨٩٠ مليون دولار) وأصولها إلى ٢٤٣,٦ مليار درهم، مشيرة إلى رفع وكالة التصنيف الائتماني "موديز" تقويمها للشركة على المدى الطويل ليصبح مماثلاً للتقويم الائتماني السيادي لأبوظبي، عند درجة «Aa2» من «Aa3»، لافتة أيضاً إلى تراجع أرباحها إلى مليار درهم.

❖❖❖

قدّم "الصندوق السعودي للتنمية" عدداً من القروض إلى اليمن في مختلف المجالات بمبلغ إجمالي قدره مليارين و١٢٠ مليون ريال سعودي، للمساهمة في تمويل ٢٤ مشروعاً إنمائياً تتركز في قطاعات الطرق، والصحة، والتعليم المهني والتدريب الفني، إذ اكتمل تنفيذ الكثير من المشروعات التنموية السابقة وتبقى ثمانية مشروعات تحت التنفيذ.

المفكرة الخليجية

تنويع مصادر الدخل أولوية لدول الخليج

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ضغوطاً هائلة نتيجة التراجع المستمر الذي تتعرض له أسعار النفط، خصوصاً أنها تعتمد في شكل كبير على إيرادات النفط والغاز. وأفاد تقرير صادر عن شركة "آسيا للإستثمار" بأن أسعار النفط شهدت إنخفاضاً منذ الربع الأخير من العام ٢٠١٤، وهبطت نحو ٤٨ في المئة تقريباً على أساس سنوي، ما أثار مخاوف حول مدى قدرة دول التعاون على الإحتفاظ بمراكز فوائضها المالية.

ففي مطلع العام الحالي، خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته في شأن الفوائض المالية للبلدان الخليجية مجتمعة من ٢٧٥ مليار دولار إلى نحو ١٠٠ مليار، وحذّر من أن بعضها سيواجه عجزاً مالياً إذا إستمر الإنفاق الحكومي وفق المستويات الحالية.

ومع ذلك، لا يزال معظمها قادراً على تحقيق معدلات عالية من النمو، وتجنب أي تراجع قد يطرأ على النشاط الإقتصادي حتى الآن بفضل مرونة إنفاقها الحكومي، المدعوم باحتياط مالي كبير.

إلا أن الصندوق يرى أن إعتماد هذه الدول على صادرات النفط سيظل يشكل خطراً على المدى البعيد. وأكد أهمية التوسع في التنويع الإقتصادي، وتعزيز القطاعات غير النفطية في دول التعاون للحفاظ على النمو والفوائض المالية في المستقبل البعيد.

ولفت تقرير "آسيا للاستثمار" إلى أن دول الخليج تتشارك بالسمات الاقتصادية ذاتها، وتؤثر أسعار النفط المنخفضة كثيراً في إجمالي الناتج المحلي الإسمي والحقيقي، اللذين يساهمان في أعلى نسبة في إقتصاداتها، وإنفاقها الحكومي، وصافي صادراتها. ومع ذلك، يختلف نمو الاستهلاك الخاص والاستثمار الذي لا يعتمد كثيراً على النفط من بلد إلى آخر.

ونتيجة لذلك، يمكن إعتبار أن دول التعاون تمر بمراحل مختلفة في الدورة الاقتصادية، على رغم سماتها المشتركة. إذ تعكس دورة نشاطات الأعمال تقلبات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل بلد بالنسبة لنمو إقتصاده المحتمل، ويعرف من حيث الانكماش والتوسع.

فحين يتجه نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو الأعلى، يُعتبر الاقتصاد في مرحلة توسعية، أما عندما يتجه نحو التراجع، فيشير إلى دخول الاقتصاد ضمن مرحلة إنكماش. وعادة ما تتكون مرحلة التوسع من إرتفاع نسبة التوظيف، والناتج الصناعي والمبيعات والدخل الفردي.

وينظر التقرير إلى هذه العوامل في شكل خاص، بمعزل عن الأثر المباشر لتراجع أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي. وهناك عامل ثان لا بد من أخذه في الإعتبار عند تحليل دورة نشاطات الأعمال. فالبلدان التي لا ترتقي إلى مستوى النمو لا تستغل مواردها بما يكفي. وعادة ما تنتج إقتصاداتها معدلات بطالة، وقدرة غير مستغلة على التصنيع، وتضخماً منخفضاً. أما البلدان التي تزيد فيها معدلات النمو عن المتوقع، فتعاني من التضخم.

وأضاف التقرير أن أربع دول خليجية تشهد مرحلة إنكماش منذ الربع الأخير من العام ٢٠١٤، وخصّ بالذكر عُمان وقطر اللتين تمران بمرحلة مُبكرة من الإنكماش تُعرف ببدء تراجع النمو الاقتصادي، ولو أن معدلات النمو فيها على المدى البعيد لا تزال مرتفعة. وعزا هذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي أساساً إلى ضعف الصادرات، وتراجع الاستثمار والاستهلاك الخاص. أما المؤشرات الرئيسية مثل النمو الائتماني والسيولة فتشير إلى أن تراجع النشاط الاقتصادي قد يستمر لفترة أطول.

"أكسبو ٢٠٢٠": يدفع النمو في الإمارات

وتشهد الكويت والسعودية تباطؤاً أيضاً، لكنهما ضمن مرحلة أخيرة من الانكماش. فقد شهدتا بعض مؤشرات التعافي في قطاعات مختلفة كالسكن في الكويت، والمصارف في السعودية. إضافة إلى ذلك، بدأت مؤشرات رئيسية بالصعود، ما يشير إلى أن إقتصاد البلدين سيشهد مزيداً من فرص الإنفاق والثقة الإيجابية للمضي قدماً في المستقبل.

أما البحرين والإمارات فأنهتا العام الماضي ضمن دورة توسعية، إذ لم يؤثر تراجع أسعار النفط في نمو صادراتهما كما كانت الحال في دول التعاون الأخرى، بسبب تنوع صادراتهما. وأتاح الزخم الجيد في أسواق العمل أمام هذين البلدين أن يشهدا معدلات قوية للاستهلاك الخاص، نتيجة لقوة أسواق العمل فيهما. إضافة إلى ذلك، يقدم البلدان نظرة مستقبلية إيجابية خصوصاً الإمارات بعد أن ضمنت تنظيم "أكسبو ٢٠٢٠"، وترقية بورصتها من سوق شبه ناشئة إلى ناشئة في مؤشر "مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال".

ورأى التقرير أن النفط لا يزال العامل الرئيسي في تحريك الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون، ولفت إلى أن التنويع الاقتصادي عنصر أساس أمام بلدان المنطقة كي تضمن نمواً قوياً في المستقبل. وشدد على ضرورة تنويع الحكومات مصادر دخلها بعيداً من الإيرادات النفطية، مشيراً إلى أن عليها مواصلة تحسين أطر العمل القانونية والضريبية، وضمان وجود إطار عمل سياسي مستقر. كما أكد على ضرورة تهيئة السلطات الخليجية الظروف المناسبة لمشاركة القطاع الخاص، باعتباره الوحيد القادر على معالجة التحديات المقبلة المتمثلة بالضغوط الديموغرافية والبطالة.

السعودية الأولى خليجياً في حيوية قطاع البتروكيماويات

أظهر التقرير السنوي للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات، والكيماويات (جيبكا)، نمو إنتاج البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٤,٥ في المئة خلال العام ٢٠١٤، وهي ثاني أعلى نسبة نمو لمنطقة في العالم، وعزا التقرير هذا النمو اللافت إلى زيادة إنتاج المواد البلاستيكية بنسبة ٦ في المئة في مقابل معدل نمو عالمي مقداره ٢,٨ في المئة، وبنسبة نمو مقاربة لمستويات عام ٢٠١٣.

وأوضح الأمين العام لـ"جيبكا" عبدالوهاب السعدون، أن هذا الأداء يعد دليلاً قوياً على فاعلية الخطط التنموية الطموحة التي ينتهجها قطاع الكيماويات في منطقة الخليج العربي، إذ واصلت الصناعة مسيرة نموها المطرد وهو إنجاز كبير إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانكماش الاقتصادي في أوروبا وتراجع أداء الاقتصاد الصيني أخيراً.

وقال إن السعودية حافظت على مركزها كأكثر أسواق البتروكيماويات حيوية ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً في ظل الاستعداد لإطلاق العديد من المشاريع الجديدة لإنتاج الأسمدة والمواد البلاستيكية من شركات مثل بترورابغ، صدارة والتصنيع وسابك.

وأضاف: "على رغم أن نمو حجم الإنتاج يشكل تطوراً إيجابياً، فإن التطور الأبرز يأتي من التوسع في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، التي بدورها تتطلب تكثيف حجم الاستثمار في الابتكار والتطوير لتعزيز تنافسية الصناعة الخليجية في الأسواق العالمية التي يرتبط فيها الطلب بحالة الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق أطلقت شركة "سابك" مركز الابتكار الخاص بها خلال العام الماضي، الأمر الذي يدل على توجهات الشركة في الانتقال من إنتاج المواد البلاستيكية السلعية إلى منتجات أكثر تخصصاً".

وأضاف: "على أي حال، لاحظنا أن المنتجين المحليين في دول مجلس التعاون الخليجي لا يحققون نمواً فقط، بل أيضاً يتقدمون ويرتقون بالصناعة. إذ يتمتع مصنع "سافكو" الجديد للأسمدة بالقدرة على احتجاز وتخزين ٨٥٠،٠٠٠ مليون طن من الثاني أوكسيد الكربون في العام، ليمكن الشركة التابعة لـ"سابك" بأن تكون واحدة من أكبر مرافق احتجاز وتخزين ثاني أوكسيد الكربون في العالم".

وتابع: "تبدو الصورة إيجابية في المستقبل، إذ من المقرر أن تدخل صدارة مرحلة الإنتاج خلال هذا العام، وستعمل ١٤ من أصل ٢٦ وحدة تشغلها الشركة على تصنيع منتجات لم يسبق أن تم إنتاجها في الخليج العربي، ما يشير إلى اقتراب دخولنا عصراً جديداً من التنوع بالمنتجات".

الإقتصاد القطري نما أكثر من ٦٪ خلال ٢٠١٤

بلغ النمو الاقتصادي في قطر العام الماضي أكثر من ستة في المئة وفقاً لأرقام رسمية، مدفوعاً بالإنفاق على ورش بناء ضخمة الحجم استعداداً لمونديال ٢٠٢٢، شملت خدمات مالية وفنادق ومطاعم ومشاريع بنى تحتية.

وسجل النمو، بعيداً من المخاوف المتعلقة بتراجع أسعار الطاقة، نسبة قدرها ٦,٢ في المئة وفقاً لأرقام وزارة التخطيط.

واعتبر "بنك قطر الوطني" في بيان له أن "الأداء الجيد دليل على صمود الاقتصاد وقدرته على مواجهة التراجع في أسعار النفط"، في الوقت الذي تحاول السلطات القطرية تنويع الاقتصاد بعيداً من النفط والغاز.

وأكد البنك أن المحرك الأساس للنمو في العام الماضي كان قطاع المقاولات الذي ازداد بنسبة ١٨ في المئة.

وبدأت الدوحة مشروعاً ضخماً للغاية في قطاع البنى التحتية بقيمة ٢٠٠ مليار دولار لاستضافة كأس العالم لكرة القدم.

ومن المشاريع الرئيسية التي أقرتها قطر خطة تطوير شبكة سكك الحديد، وتشييد مترو أنفاق في الدوحة والمناطق المجاورة وبناء مرفأ جديد، بالإضافة إلى تطوير مدينة لوسيل التي ستستضيف نهائيات كأس العالم ٢٠٢٢ لكرة القدم.

أظهرت بيانات إحصائية أولية للربع الأول من العام الحالي ٢٠١٥ أصدرها مطار الملك خالد الدولي في الرياض إرتفاع حصة "طيران ناس" في سوق النقل الجوي الداخلي إلى ١٨,٧٨ في المئة مقارنة بـ١٦,٣ في المئة للفترة ذاتها من عام ٢٠١٤. كما ارتفعت حصة الشركة في سوق النقل الجوي الدولي في مطار الملك خالد الدولي إلى ٨,٥١ في المئة خلال الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بـ٦,٧٢ في المئة. وأوضحت البيانات أن عدد ركاب الرحلات الداخلية في مطار الملك خالد الدولي في الرياض بلغ ٥٥٠ ألفاً في الربع الأول، مقارنة بـ٤٤٣ ألفاً للفترة ذاتها من العام السابق. أما في سوق النقل الجوي الدولي، فارتفع عدد الركاب المسافرين على متن رحلات "طيران ناس" الدولي عبر مطار الملك خالد في الرياض إلى ٢١٧ ألف راكب تقريباً خلال الربع الأول، مقارنة بـ١٥٧ ألفاً.

❖❖❖

تجاوزت أرباح «الشركة القابضة العامة» (صناعات)، العاملة في مجال الاستثمار الصناعي في دولة الإمارات، حاجز المليار درهم نهاية العام الماضي، مدعومة بأداء قوي للشركات التابعة لها في كل القطاعات. وقفزت أرباح الشركة قبل احتساب الضرائب والرسوم والإهلاك والاستهلاك نهاية العام الماضي، تسعة في المئة إلى ١,٢ مليار درهم (٥,٥٤٤ مليون دولار) من ١,٩ مليار نهاية عام ٢٠١٣، ونما صافي الأرباح خمسة في المئة إلى ٩٢٣ مليون درهم.

وأظهرت البيانات المالية للشركة، إرتفاع إيراداتها من ١١,٦ مليار درهم إلى نحو ١٢,٤ مليار درهم، أي نحو ١٦ في المئة، كما ارتفع إجمالي أصول الشركة إلى ٢٦,٨ مليار درهم. وحققت "صناعات" نمواً مطرداً في إجمالي أصولها الصناعية، بمعدل بلغ نحو مليار درهم سنوياً خلال السنوات التسع الماضية.

❖❖❖

قال وزير المالية السعودي الدكتور إبراهيم العساف إن وزارته أنهت إعداد موازنة الدولة السعودية للعام المالي المقبل، وإنه تم عرضها على المجلس الاقتصادي الأعلى تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء في القريب العاجل. وأشار إلى أنه على رغم أن الموازنة أعدت في ظل ظروف اقتصادية ومالية دولية تتسم بالتحدي إلا أن المملكة ومنذ سنوات طويلة اتبعت سياسة مالية واضحة تسير عكس الدورات الاقتصادية، بحيث يستفاد من الفوائض المالية المتحققة من ارتفاع الإيرادات العامة للدولة في بناء احتياطات مالية وتخفيض الدين العام مما يعطي عمقاً وخطوط دفاع يستفاد منها وقت الحاجة، وتم تنفيذ هذه السياسة بنجاح كبير.

المفكرة الدولية

صناعة السيارات الألمانية تحقق مبيعات وأرباحاً قياسية

حققت شركات السيارات الألمانية مجدداً العام الماضي، مبيعات قياسية في ختام تنافس شديد جرى في ما بينها من جهة، ومع شركات كثيرة في الأسواق الأوروبية والدولية.

وأعلنت إدارة شركة "دايملر بنز" التي تنتج سيارة "مرسيدس" الأسطورية في تصريح أخير لها من مقرها في شتوتغارت عاصمة ولاية بادن - فورتمبيرغ، أن الشركة "خلَفت وراءها سنة ناجحة جداً"، بعد بيع ٢,٥ مليوني سيارة ركاب وعربة نقل. وحققت دخلاً قبل دفع الضرائب يصل إلى ١٠,١ مليارات يورو، وربحاً صافياً يبلغ ٧,٣ مليارات يورو. وشدد رئيس مجلس إدارة الشركة ديتر تسيتشه على أن شركته "تجد نفسها في مرحلة إزدهار" إنعكس مجدداً على العاملين فيها، إذ تلقى كل عامل فيها مكافأة قيمتها ٤٣٥٠ يورو.

وسجلت قيمة سهم الشركة على الفور ارتفاعاً في بورصة فرانكفورت للأسهم. وتبذل "دايملر" جهدها لكي تسترجع العام ٢٠٢٠ موقعها السابق كأفضل شركة منتجة للسيارات الفخمة في العالم، الذي فقدته قبل عشر سنين.

وعلى رغم النتائج الجيدة أعلن رئيسها رغبته في إعادة هيكلة الشركة لتحقيق ربحية ونوعية أفضل. وأعلنت إدارتها أنها تستعد حالياً لبدء طرح أكثر من ثمانية طرازات جديدة في الأسواق حتى نهاية العام الحالي.

وفي المقابل أعلنت منافستها شركة "بي أم دبليو" من ميونيخ في ولاية بافاريا، بيع أكثر من مليوني سيارة العام الماضي في رقم قياسي جديد للسنة الخامسة على التوالي. ودخل صندوق الشركة ٨,٧ مليارات يورو مع ربح صاف بلغ ٥,٨ مليارات يورو.

وعقّب رئيس مجلس إدارة الشركة نوربرت رايتهوفر قبل تقديم إستقالته من الشركة بعد وصوله إلى سن التقاعد، معتبراً أن "العالم كله يقدر النوعية الجيدة لسيارات شركتنا". وتمكنت الشركة في قطاع السيارات الرقمية من تحسين مردود مبيعاتها من ٩,٤ إلى ٩,٦ في المئة، ولحقت بالتالي بمردود السيارات الرقمية التي تنتجها شركة "أودي" في بافاريا والعائدة لشركة "فولكسفاغن" الدولية الضخمة، التي أصبحت تملك ١٢ ماركة من السيارات.

كما سبقت "بي ام دبليو" في هذا المجال مردود سيارة "مرسيدس" الرقمية التي حققت ٨,١ في المئة.

وتمكنت شركة "أودي" التابعة لمجموعة "فولكسفاغن" من بيع ١,٧ مليون سيارة العام الماضي، مسجلة بدورها رقماً قياسياً جديداً ومحققة أرباحاً صافية بلغت ٥,١٥ مليارات يورو. وحصل كل عامل فيها على ٦٥٤٠ يورو كجزء من الأرباح. ووضعت إدارة الشركة نصب عينيها التوسع أكثر هذه السنة أيضاً.

وقوّم رئيس رابطة شركات السيارات الألمانية ماتياس فيسمان، بعد مشاركته في "معرض تورنتو" الأخير للسيارات في كندا، نشاط صناعة السيارات الألمانية، فوصفه بأنه "نشاط موجه إلى العالم الواسع"، مشيراً إلى أن "إنتاج شركات بلده العام الماضي بلغ ١٤,٨ مليون سيارة ركاب".

وبعدما دعا إلى تعزيز القدرات التنافسية، لفت إلى أن الشركات الألمانية "لا تصدّر سيارات من ألمانيا فقط بل أيضاً من مصانعها المنتشرة في منطقة "نافتا" التجارية الحرة التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك".

وأشار فيسمان إلى "أن الركيزتين الممثلتين في الإنتاج داخل ألمانيا وفي منطقة "نافتا" تصنعان نجاحنا في السوق المشتركة هذه".

وبعدما أشار إلى أن حصة شركات سيارات الركاب الألمانية من المبيعات الإجمالية في الولايات المتحدة "بلغت ١٢,٤ في المئة"، ذكر أن في مجال السيارات الفخمة "تهيمن مبيعات السيارات الألمانية التي تنتجها شركات "مرسيدس" و"بورشه" و"أودي" و"بي أم دبليو" على السوق الأميركية وتحقق نجاحات كبيرة".

إلى ذلك، إعترفت الحكومة الألمانية بأنها لم تعد متمسكة بهدف برنامجها الحكومي الائتلافي الطموح بعنوان "التسيير الكهربائي"، الداعي إلى وجود مليون سيارة كهربائية في البلاد حتى العام ٢٠٢٠. وأعلنت مصلحة تسجيل السيارات في ألمانيا، أن عدد السيارات الكهربائية المسجلة فيها حتى الآن "يبلغ ٢٤ ألفاً فقط".

ويعود فشل البرنامج في شكل أساس إلى عجز شركات السيارات المختلفة في العالم، عن تطوير بطاريات قادرة على تسيير سيارة إلى أكثر من مئة كيلومتر وسطياً، علماً أن تعبئتها تتطلب ساعات، وبالتالي فان استخدامها سيقتصر على أمكنة قصيرة المدى. وهذا ما أبعد العدد الأكبر من الألمان عن فكرة اقتناء سيارة كهربائية حتى اليوم.

أنغيلا ميركل: صناعة السيارات تعش الإقتصاد

فرنسا حافظت على صدارة الوجهات السياحية

حافظت فرنسا على موقعها في صدارة الوجهات السياحية في العالم لعام ٢٠١٤ مع استقطاب ٨٣,٧ مليون زائر، وفق ما أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية استناداً إلى أرقام موقتة من المقرر نشرها خلال الصيف المقبل.

وأوضح وزير الخارجية لوران فابيوس في بيان أن "هذه الدراسة، التي تطرقت إلى الزوار الوافدين من الخارج، أظهرت أن فرنسا لا تزال البلد الأكثر جذباً للزوار في العالم مع ارتفاع نسبته ٠,١ في المئة في أعداد الوافدين مقارنة بالعام السابق". وأشار إلى "زيادة كبيرة في أعداد الوافدين من دول بعيدة، بما نسبته ٨,٧ في المئة"، لافتاً في الوقت ذاته إلى تراجع من السوق الأوروبية نسبته ١,٧ في المئة. وإعتبر فابيوس أن "الارتفاع الكبير الذي تجاوز ١٦ في المئة في سوق الزوار الآسيويين يشير إلى فعالية الإجراءات المعتمدة لمنح تأشيرات دخول خلال ٤٨ ساعة، والتي بدأ تطبيقها عام ٢٠١٤ مع السياح الصينيين"، مشيراً إلى "ازدياد عدد التأشيرات الممنوحة للصينيين العام الماضي ٦١ في المئة".

وأكد تسجيل أرقام مشجعة خلال الشهرين الأولين من العام الحالي، متحدثاً عن زيادة نسبتها ٣٨ في المئة و٦٥ في المئة على التوالي في عدد طلبات تأشيرات الدخول من الهند والصين. وارتفع عدد الليالي التي أمضاها الزوار في فرنسا إثنين في المئة في العام ٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق، وزاد بالنسبة ذاتها معدل فترة الإقامة. ولكن "المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية" أشار في نهاية شباط (فبراير) الماضي، إلى تراجع عدد الليالي التي أمضاها زوار فرنسا في الربع الرابع من العام ٢٠١٤ بما نسبته ١,٢ في المئة مقارنة بالفترة ذاتها في العام ٢٠١٣.

وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس

استثمارات الآسيويين في العقارات الدولية ٤٠ مليار دولار

أنفق المستثمرون الآسيويون ٤٠ مليار دولار على العقارات التجارية الدولية في العام ٢٠١٤، بزيادة ٢٣ في المئة على أساس سنوي، بهدف تنويع رقعة حضورهم الجغرافي عالمياً عبر العقارات، في حين ركزوا في العام ٢٠١٣ على قطاع المكاتب في المدن العالمية الرئيسية.

وأظهر بحث أعدته شركة الاستشارات العقارية العالمية "سي بي آر إيه" "إستمرار لندن الوجهة المفضلة في العام ٢٠١٤، كما استحوذ قطاع المكاتب على فئة الأصول الأكثر رواجاً، ولكن سجلت استثمارات في مجموعة أكبر من المدن وأنواع الأصول، فخلال العام نظر المستثمرون إلى الطبقة التالية من المدن، مثل باريس ولوس انجلوس وسان فرانسيسكو وواشنطن". وأضاف: "يتجلى هذا أيضاً في الأنباء التي تفيد بأن الاستثمار المباشر الأول من قبل مؤسسة آسيوية في العقارات الهولندية تم من قبل المؤسسة السنغافورية فيرست سبونسور غروب والتي إستحوذت على زويدرهوف ١". وإضافة إلى ذلك، لا تزال منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا أكبر مركز لاستقبال الاستثمارات الآسيوية، إذ جذبت ١٣,٧ مليار دولار، أي ٣٤ في المئة من رأس المال، من المنطقة في العام ٢٠١٤. ولفت إلى أن "الاستثمارات الآسيوية في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا كانت أكثر بـ٥٠ في المئة من تلك التي توجهت إلى الأميركتين، وبلغت ٨,٩ مليارات دولار العام الماضي".

الموجز الدولي

أظهر مسح حكومي إرتفاع مؤشر معنويات قطاع الخدمات في اليابان إلى أعلى مستوى في عام، في علامة على تحسّن الثقة، بينما تسعى الحكومة الى الخروج من ١٥ عاماً من إنكماش الأسعار. وأظهر مسح العاملين في قطاع الخدمات، مثل سائقي سيارات الأجرة والعاملين في الفنادق والمطاعم الذين يطلق عليهم "مراقبو الاقتصاد" لقربهم من اتجاهات المستهلكين وقطاع التجزئة، ارتفاع المؤشر الذي يقيس ثقتهم في الأوضاع الاقتصادية الحالية إلى ٥٤,٢ في آذار (مارس) من ٥٠,١ في شباط (فبراير). وهذا هو رابع شهر على التوالي يتحسّن فيه المؤشر، وأعلى مستوى يصل إليه منذ آذار ٢٠١٤ قبل شهر من زيادة ضريبة المبيعات في اليابان. وذكر مكتب رئيس الوزراء، أن الاقتصاد يسير بخطوات معتدلة صوب الانتعاش، ورفع تقييمه للأوضاع الاقتصادية بصورة طفيفة عن الشهر السابق.

❖❖❖

إستعداداً لاجتماعات الربيع التي يعقدها صندوق النقد والبنك الدولي، دعا بن برنانكي، الرئيس السابق للاحتياط الفيديرالي، المانيا الى تبني سياسات من شأنها ان تقلص هذا الفائض بهدف تحقيق توازن عالمي أفضل. وكتب برنانكي، الذي يعمل حالياً في منصب "باحث مرموق" في مركز بحوث "بروكنفر"، "في عالم نموه الاقتصادي بطيء والطلب فيه منخفض، يمثل فائض المانيا التجاري مشكلة، فأعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي يعيشون في ركود مع انعدام مقدرتهم على اتخاذ سياسات مالية يمكنها رأب الصدع". وقال ان السياسة الألمانية تؤدي الى تراجع الطلب على السلع دولياً، ما يؤدي الى مزيد من التباطؤ العالمي.

❖❖❖

أظهرت الإقرارات الضريبية للرئيس باراك أوباما وزوجته ميشيل التي أعلنها البيت الأبيض أخيراً، ان دخلهما الإجمالي بلغ ٤٧٧ ألفاً و٣٨٣ دولاراً في ٢٠١٤. وإنخفض دخلهما من ٥٠٣ آلاف و١٨٣ دولاراً في العام ٢٠١٣ و٦٦٢ ألفاً و٦٧ دولاراً في ٢٠١٢، فيما يرجع جزئيا إلى هبوط مبيعات السير الذاتية لأوباما. ويبلغ الراتب السنوي لأوباما ٤٠٠ ألف دولار. وذكر أوباما أنه حصل على دخل من الخارج بلغ ٤٣ ألفاً و٧٢٢ دولاراً. ولم يرد البيت الأبيض على الفور على اسئلة عن مصدر دخل أوباما من الخارج.

ودفع أوباما ضرائب إجمالية بلغت ٩٣ ألفاً و٣٦٢ دولاراً أي بمعدل ضريبة على الدخل ٦١٩,٠ في المئة.

ماذا يعني إنضمام السلطة الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية؟

محكمة الشعب؟

إنضمت فلسطين أخيراً إلى المحكمة الجنائية الدولية، مما تسبب بخلاف كبير بين السلطة الفلسطينية من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى. أستاذ القانون في جامعة إنديانا تيموثي وليم ووترز يناقش هذه الخطوة وتداعياتها.

بقلم تيموثي وليم ووترز*

المحكمة الجنائية في لاهاي: هل تخذل الفلسطينيين؟

في غرة نيسان (إبريل) الجاري، قبلت فلسطين إختصاص المحكمة الجنائية الدولية، أو، بعبارة أخرى، المحكمة الجنائية الدولية قبلت أن تصبح فلسطين من إختصاصها. هذه الصيغة الأكثر حرجاً هي أكثر دقة، لأن ما يهم ليس سعي فلسطين المثالي إلى الإنضمام إلى محكمة لاهاي، ولكن إعتراف المحكمة الجنائية الدولية بعضويتها.

إن المطالبات الفلسطينية لإقامة دولة ليست شيئاً جديداً. ما الذي تغيَّر هو أن فلسطين تسعى الآن إلى (والحصول على) عضوية في المنظمات الدولية. ولكن لأن فلسطين لا تتمتع سوى بعدد قليل جداً من صفات دولة حقيقية، فإن هذا التوجه يعدُ بالكثير من الإضطرابات والمتاعب – للمحكمة الجنائية الدولية، وإسرائيل، وفلسطين نفسها. وهذا تذكير بأنه في عالم الدول، فإن مسائل وشروط إقامة دولة هي مهمة جداً. بالنسبة إلى الفلسطينيين، إن الدولة ما زالت وهماً يستحق التحقيق، والوصول إلى ذلك يستحق كل المتاعب.

حالة اللعبة

إنضمت فلسطين إلى نظام روما الأساسي، الميثاق التأسيسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأصدرت إعلاناً بقبول إختصاص المحكمة، وهو أمرٌ لا يمكن أن تقوم به سوى دولة. حاولت فلسطين أولاً أن تنضم إلى المحكمة الجنائية الدولية في العام ٢٠٠٩؛ وقد رُفِض طلبها بعد تأخير دام ثلاث سنوات، مع إعطاء المحكمة يومها تبريراً بأن "الأجهزة المختصّة" في الأمم المتحدة لم تعترف بعد بدولة فلسطينية. كان هذا القرار غير منطقي بالنسبة إلى خبراء القانون: لا شيء يفرض على المحكمة الجنائية الدولية، أن تتنازل عن معايير الأمم المتحدة، التي ليست مرادفة للدولة. يبدو أن المحكمة التي ما زالت شابة، لم ترغب في الخوض

الإنضمام إلى المحكمة هو جزء من إستراتيجية فلسطينية أكبر لتدويل النزاع مع إسرائيل. إنضمت فلسطين أخيراً إلى مجموعة من المعاهدات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الإبادة الجماعية وإتفاقات جنيف، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإتفاقات فيينا --كلها جزء من جهد وصفه أحد كبار المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية بـ"الإنتفاضة الديبلوماسية"

في واحدة من أقدم النزاعات في العالم، فجيّرت المسؤولية إلى الأمم المتحدة.

لبعض الوقت، أبقى قرار لاهاي الموضوع خارج الأجندة. ولكن بعد بضعة أشهر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢، قبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة فلسطين كدولة مراقب غير عضو. وعبر منطق لاهاي الخاص المركّز على الامم المتحدة، يمكن لفلسطين الآن الإنضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. لذا عندما طلبت فلسطين مرة أخرى في كانون الثاني (يناير) الفائت الإنتساب، تم قبولها بسرعة.

تأمل فلسطين من المحكمة أن تحاكم القوات الإسرائيلية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. مهما كانت مزايا هذا الطلب، فإنه يمكن أن يسبّب حالة ورطة حقيقية للمحكمة الجنائية الدولية. من جهتها قدمت الولايات المتحدة، الحليف الرئيسي لإسرائيل، بالفعل إحتجاجاً، بحجة أن فلسطين ليست دولة. واشنطن ليست طرفاً في المحكمة – وقّعت للإنتساب إليها ولكن لم تصادق على نظام روما الأساسي- لكنها يمكن أن تفعل الكثير لتقويضها، بما في ذلك من خلال دعم الدول الأفريقية الساخطة التي تهدد بالتخلي عن المحكمة تماماً. الواقع أن المحكمة الجنائية الدولية هي مؤسسة ضعيفة، ومقاضاة إسرائيل يمكن أن يكون أمراً قاتلاً.

هناك الكثير من المضاعفات التي يمكن أن تُعطي المحكمة مخرجاً. إتفاقات أوسلو الثاني، التي وقعت في العام ١٩٩٥، أكّدت على "الولاية القضائية الجنائية الوحيدة" لإسرائيل على الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية، لذلك فقد تكون فلسطين في الواقع ليست لها ولاية قضائية لمنحها. وهناك أيضاً أسئلة عما يشكّل أراضٍ فلسطينية، وتحديد حدود فلسطين سيعني تعريفٌ حدود إسرائيل. وبما أن إسرائيل ليست طرفاً في المحكمة الجنائية الدولية فإن المدّعي العام للمحكمة قد يقرّر أن القضية تستند فقط على إختصاص فلسطيني الذي من شأنه أن يُخاطر بالتجاوز التفسيري. وأخيراً، هناك موضوع الدعوى نفسها: مدّعي المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن يخلص إلى أن الأدلة هي ببساطة ليست قوية بما فيه الكفاية للمتابعة.

ولكن عدم متابعة قضية يمكن أيضاً أن يعرّض المحكمة للخطر. تواجه لاهاي بالفعل إنتقادات حادة لملاحقتها حصراً الحالات الأفريقية، والذي هو السبب أن الكثير من تلك الدول تفكر في الإنسحاب. ويعتبر معظم دول العالم تصرفات إسرائيل في حرب العام ٢٠١٤ في غزة وإحتلالها للضفة الغربية إنتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. لذا إذا نُظر إلى المحكمة بأنها تتجنب قضية مشروعة ضد إسرائيل، يمكن أن تصبح هذه المؤسسة غير ذي صلة.

مهما كان الخطر بالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية، فإن المشكلة المحتملة لإسرائيل – ملاحقة قواتها في فلسطين – هي أكثر وضوحاً. يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تعلّل بأن فلسطين لم تكن قادرة على المساومة بعيداً من إلتزامها بملاحقة جرائم دولية خلال مفاوضات أوسلو. ويمكن للمحكمة أن تؤكد على أن ولايتها تتغلغل في أعماق الدولة الإسرائيلية: تعتبر إسرائيل القدس أراض سيادية، ولكن العديد من البلدان تعتبرها محتلّة. وإذا أصدرت المحكمة الجنائية الدولية إتهامات ضد جندي أو سياسي إسرائيلي، فيجب عندها أن تخطط تسليمه بعناية: ١٢٢ من البلدان الأخرى، بما في ذلك معظم أوروبا، هي

رغم جميع المتاعب التي قد تخلقها إستراتيجيتها الجديدة، إن إقدام فلسطين على خطوتها هي صحيحة ومحقّة، والولايات المتحدة مخطئة لمعارضتها. الدولة هي إما مجموعة من القوى العملية، أو فانتازيا يعتقد بها الناس حقاً، أو كليهما. وفي كلتا الحالتين، لكي تكون دولة – معترف بها كدولة، في طريقة لها معنى- عليك أن تدّعي أنك واحدة. حتى لو كنت، مثل فلسطين، لست بعد

أطراف في نظام روما الأساسي، الذي يُلزمها تسليم أي شخص توجّه إليه المحكمة الإتهام.

هناك إعتراضات معقولة لهذه السيناريوهات، ولكن الآن بعدما صارت تتمتع بإختصاص وولاية في فلسطين، فإن المحكمة الجنائية الدولية لديها القدرة على أن تقرر بنفسها إذا كان هناك ما يبرر التحقيق. في الصورة الذاتية كمحكمة مهنية، أو حاجتها إلى إثبات أهميتها، قد تُجبر المحكمة على أخذ أي شكوى ضد إسرائيل على محمل الجد. وفي كلتا الحالتين، فإن القرار ليس إسرائيلياً. وهذا، بعد كل شيء، هو النقطة والهدف.

تدويل القضية

الإنضمام إلى المحكمة هو جزء من إستراتيجية فلسطينية أكبر لتدويل النزاع مع إسرائيل. إنضمت فلسطين أخيراً إلى مجموعة من المعاهدات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الإبادة الجماعية وإتفاقات جنيف، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإتفاقات فيينا --كلها جزء من جهد وصفه أحد كبار المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية بـ"الإنتفاضة الديبلوماسية".

الهدف من هذه الإستراتيجية هو للهروب من فخ التفاوض فقط مع إسرائيل. رسمياً يؤيد قادة إسرائيل حل الدولتين، إلا أن هذا الموقف كان دائماً نظرياً أكثر منه واقعياً. (في الإنتخابات التي جرت في البلاد أخيراً، عارض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قيام دولة فلسطينية، إلا أنه تراجع عن قوله بعد أيام). وتستفيد إسرائيل بشكل هائل من العلاقة غير المتكافئة مع الفلسطينيين، مصرّةً على الإعتراف بحق اسرائيل في الوجود --وطابعها اليهودي -- شرطاً أساسياً لإجراء محادثات، في حين أنها تعالج إقامة دولة فلسطينية كعنصر للمساومة.

وتعني الإستراتيجية الفلسطينية الجديدة أيضاً تجاوز الولايات المتحدة: رغم كل التنافر بين الرئيس الأميركي باراك أوباما ونتنياهو، لا تزال سياسة أميركا تميل غريزياً إلى الجانب الإسرائيلي. وعلى الرغم من دعمها لفترة طويلة حل الدولتين، فإن الإدارات من كلا الطرفين لم تهتم بالسماح فعلاً بأن يحقق الفلسطينيون إقامة دولة. في خطاب أمام الكونغرس في العام الماضي قالت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة سامانثا باور أن واشنطن ما زالت "تصر بشكل مطلق" على أن فلسطين يجب ألّا تنضم

إلى المحكمة الجنائية الدولية، لأن ذلك سيكون "مدمّراً لعملية السلام".

نظرياً، هذه المقاومة تنبع من الإعتقاد بأن ليس هناك إختصار من جانب واحد لتسوية تتم من طريق التفاوض. ولكن هذه هي سفسطة وتعامل ذاتي: كل ما تفعله "كونها دولة" أنها تجعل صفقة إسرائيل المفضّلة أكثر صعوبة. تكييف دولة يجعل الشروط المحتملة لأي صفقة أكثر ملاءمة لإسرائيل -- بما في ذلك لا صفقة، والتي قد تكون التفضيل الحقيقي لنتنياهو. هذا هو اللا تماثل أو اللا تناسق الذي ترغب اسرائيل وحليفتها الرئيسية الحفاظ عليه، والذي تهدد الإستراتيجية الجديدة الفلسطينية الإنقلاب عليه.

لذلك ليس من المستغرب أن المتاعب قد بدأت فعلياً بالنسبة إلى الفلسطينيين. فقد حجبت إسرائيل ١٢٠ مليون دولار من عائدات الضرائب الشهرية التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية. وواشنطن، في الوقت عينه، أوقفت تمويل المنظمات الدولية التي تسمح لفلسطين بالإنضمام الى صفوفها.

اللعبة المزعومة

عقابية بحد ذاتها كما قد تبدو، فإن هذه النكسة لها معنى: المطالبة الصريحة لفلسطين لا تجعل منها دولة حيث لا توجد الشروط المطلوبة لإقامة دولة.

هناك وجهتا رأي لإقامة دولة في القانون الدولي. الرأي السائد، المنصوص عليه في إتفاقية مونتيفيديو في العام ١٩٣٣، هو ما يُسمَّى نظرية تعريف الدولة: كيان مع أراضٍ، وسكان، وحكومة، وقدرة على إقامة علاقات هو دولة إذا إعترف به الآخرون أم لا. ورأي الأقلية ويدعى النظرية التأسيسية: الإعتراف يصنع دولة. كلما تلقت إعترافاً أكثر، تصبح دولة أكثر.

المشكلة مع فلسطين هي أنها ليست دولة حسب الرأي الأول. لا يمكن لفلسطين أن تكون دولة من حيث التعريف، لأنها لم ولا تسيطر أبداً على مواردها المالية الخاصة، والحدود والبحار، أو المجال الجوي. ولكن من غير المرضي على حد سواء أن نفترض إعتراف ١٣٥ بلداً بفلسطين يجعل منها دولة. هناك سبب لكون النموذج التأسيسي هو رأي الأقلية: الإعتراف يمكن أن يكون طموحاً، مما يعكس الرغبة في رؤية الدولة التي ليست في الواقع هناك. بعد كل شيء، إن إعترافاً واحداً فقط يهمّ وله معنى حقاً، ورئيس وزراء إسرائيل أدلى به للتو

الرئيس الفلسطيني محمود عباس: إستراتيجية لها تداعيات

بنيامين نتياهو: لا يريد دولة فلسطينية

الرئيس باراك أوباما: لا لعضوية فلسطين في المحكمة الجنائية الدولية

وأوضح أن هذا لم ولا يحدث.

لذا جاءت إستراتيجية فلسطينية جديدة، يائسة قليلاً: فيما صمد القادة الإسرائيليون في خطهم، أخذ الفلسطينيون القضية إلى المجتمع الدولي، حيث يمكن لهذه الإعترافات ال١٣٥ أن تترجم إلى عضوية في المنظمات المتعددة الأطراف. تمنح العضوية فلسطين بعض السلطات التي تمارسها أي دولة بشكل طبيعي، من دون الحاجة إلى إنتظار إسرائيل المتمردة والممانعة لمنحها.

ولكن العضوية لا تجعل الحياة أفضل للسكان الفلسطينيين؛ التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على سبيل المثال، لن ينهي الإحتلال. حتى أنه يمكن أن تصبح الأمور أكثر سوءاً: إن المحكمة الجنائية الدولية قد لا تجيز أبداً وضع الإسرائيليين فعلاً في خطر قانوني، ولكن يمكن أن تحاكم مواطنين فلسطينيين عن إنتهاكاتهم الخاصة. المحاكمة بتهمة إرتكاب جرائم حرب هي ليست وسيلة جدية لإثبات أنك دولة، ولكن إذا إستمرت حماس في إطلاق الصواريخ على إسرائيل فإن الفلسطينيين قد يحاكمون في المحكمة.

السؤال الأكبر هو ما إذا كانت الدولة تهمّ أو لها أهمية حقاً على الإطلاق. إن مطاردة السيادة لا تجعل الفلسطينيين أسياد مصيرهم أكثر مما هم عليه الآن. ولعلّ قيام دولة هو مجرد حزمة من الوظائف. تشارك فلسطين بالفعل في دورة الالعاب الاولمبية، والصليب الأحمر؛ عضويتها الأخيرة ببساطة تضاف إلى غيرها من القدرات. وبعض الوظائف هو محلي: يدفع القادة الفلسطينيون إلى بناء المؤسسات المحلية لجعل فلسطين عضواً منافساً - وما سماه الجيل الإسرائيلي السابق "واقع عملي على الأرض". من الممكن أن يؤدي كيان الدولة إلى لا شيء أكثر من إضافة إلى تلك الحقائق.

المشكلة هي أن الأفرقاء الأكثر صخباً وإعتراضاً للمنحى الجديد لفلسطين للحصول على الإعتراف بها كدولة لا تملكها هم الأفرقاء عينهم الذين يقفون بنشاط في طريق الفلسطينيين لخلق الحقائق التي من شأنها أن تجعل الدولة ممكنة. لهذا السبب، رغم جميع المتاعب التي قد تخلقها إستراتيجيتها الجديدة، إن إقدام فلسطين على خطوتها هي صحيحة ومحقّة، والولايات المتحدة مخطئة لمعارضتها. إن دولة فلسطين إما أنها تغيّر توازن القوى، أو تظهر أنه لم يتغير. الدولة هي إما مجموعة من القوى العملية، أو فانتازيا يعتقد بها الناس حقاً، أو كليهما. وفي كلتا الحالتين، لكي تكون دولة – معترف بها كدولة، في طريقة لها معنى- عليك أن تدّعي أنك واحدة. حتى لو كنت، مثل فلسطين، لست بعد

* تيموثي وليم وولترز، أستاذ ومدير مشارك في مركز الديموقراطية الدستورية في كلية مورير للقانون بجامعة إنديانا الأميركية. وهو رئيس تحرير تقرير "محاكمة ميلوسيفيتش: تشريح القضية".

** كتب المقال بالإنكليزية وعرّبه قسم الدراسات والأبحاث في "أسواق العرب".

Le ROYAL HOTELS & RESORTS - BEIRUT

Style, Service and Splendor by the Mediterranean

Overlooking the Mediterranean in all its splendor, Le Royal Hotels & Resorts – Beirut is just minutes away from the city's modern airport, bustling downtown area, famed Jeita Grotto, Casino Du Liban, old souks of Byblos, majestic ski resorts and upscale shopping districts. With spacious rooms an suites, Le Royal Hotels & Resorts – Beirut boasts sumptuous dining options, spectacular leisure facilities and sophisticated business amenities in an atmosphere of luxury.

Beirut * | Lebanon | www.leroyalbeirut.com | +961 4 555 555

Luxembourg | Luxembourg *

Hammamet | Tunisia

El Minzah | Morocco

Amman | Jordan

Sharm El Sheikh | Egypt

Villa de France | Morocco

www.leroyal.com

THE LEADING HOTELS OF THE WORLD

بقلم الدكتور عبدالله ناصر الدين*

لماذا تراجع دور الإقتصاد في الإنتخابات الإسرائيلية الأخيرة؟

لم يستقطب الإقتصاد الإسرائيلي كثيراً من الإهتمام في الإنتخابات التي جرت أخيراً و التي فاز بها حزب الليكود مجدّداً خلافاً لمعظم التوقعات. عاد بنيامين نتنياهو إلى السلطة من بابها الواسع، ربما بسبب إنجازاته الإستخباراتية، و توسّعه في بناء المستعمرات وعزل الفلسطينيين، والمساهمة بشكل فعال في إشغال العالم العربي المجاور بحروب فتن تربك أعداءه بإستجرارهم إلى حيث لا يريدون. في ظل هذه التطورات بقي الإقتصاد الإسرائيلي بمنأى عن التجاذب الإنتخابي. ولكن ما هو وضع هذا الإقتصاد؟ وإلى أي مدى تأثر بالأحداث الأخيرة في المنطقة؟ ولماذا لم يلعب دوراً بارزاً في الإنتخابات الأخيرة؟

إن الإقتصاد الإسرائيلي هو إقتصاد إنتاجي يضع الدولة العبرية في مصاف الدول المتقدمة إقتصادياً وخصوصاً في قطاعات عديدة منها التكنولوجيا المتطورة والإتصالات، والكيماويات، وصناعة المعادن، وتجارة الألماس. و يعتمد هذا الإقتصاد على الصادرات بشكلٍ لافت بحيث تشكل ما يوازي ٢١٪ من الناتج المحلي الذي يصل إلى ٣٠٠ مليار دولار، وتورَّد بشكل أساسي إلى الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. و بذلك فإن التراجع الإقتصادي في أوروبا ساهم في إضعاف الصادرات وكان من التحديات البارزة في الأعوام القليلة الماضية حتى اليوم. من ناحية اخرى، شكل إرتفاع أسعار العقارات وما رافقه من إرتفاع في كلفة المعيشة التحدي البارز الآخر. لذلك فإن الحفاظ على تنافسية سعر العملة المحلية "الشيكل" "checkel" يعتبر من أولويات المصرف المركزي الإسرائيلي، وكذلك السيطرة على التضخم ولو أن سياسات المصرف المركزي أظهرت إهتماماً وأولوية أكبر إلى سعر الصرف. ومع تراجع أسعار النفط و إبتعاد الضغوط التضخمية عن أفق الكثير من الإقتصادات المستوردة للنفط ومنها الإقتصاد الإسرائيلي، إستطاع المصرف المركزي التدخل بسهولة ومرونة أكبر في سعر صرف "الشيكل" عبر خفض نسبة الفائدة وعمليات التيسير الكمي. و لعلّه يمكن القول أن إنخفاض أسعار النفط كان له أثر بارز في تحسن وضع الإقتصاد الإسرائيلي أخيراً والمساهمة في إعادة إنتخاب نتنياهو خصوصاً أن كلفة المعيشة إرتفعت في السنوات الأخيرة وبلغ نسبة نمو الناتج للفرد أدنى مستوياته إلى ٠.٨٪ في العام ٢٠١٤. فإنخفاض أسعار النفط ساعد على خفض العجز وخفض كلفة المعيشة (مع بروز نسب تضخم سلبية في الربع الأول من العام الجاري)، وخفض كلفة الإنتاج و دعم الصادرات، أي كل ما كان يتمناه نتنياهو إقتصادياً.

وعودةً إلى سعر الصرف، نجح المصرف المركزي في مجابهة حرب العملات الأخيرة التي نشبت وأدت إلى تراجع أسعار العديد من العملات في أوروبا إضافةً إلى تعنت المصرف الفيديرالي الأميركي في الحفاظ على دولار ضعيف لدعم إعادة النهوض الإقتصادي. لكن المصرف المركزي خفض أيضاً من نسبة الفائدة ثلاث عشر مرة منذ ٢٠١١ إلى مستويات متدنية جداً كان العام الجاري اخرها إلى "٠.١٪" وإظهار نيته في خفض إضافي إذا ما لزم الأمر. والحقيقة أن حجم الإحتياطات الضخمة التي يملكها المصرف المركزي الإسرائيلي و التي تبلغ أكثر من ٨٥ مليار دولار تريحه في عمليات التدخل في سعر الصرف.

ولعلّه يمكن القول أن حكومة نتنياهو إستطاعت القيام بإصلاحات قاسية غير شعبوية أدت إلى خفض سياسات الدعم وإرتفاع أسعار العقارات وتراجع القدرة الشرائية، سياسات لاقت الكثير من المعارضة والإعتصامات الرافضة بسبب زيادة الفقر والضغوطات المعيشية المتزايدة على الطبقة الوسطى. و قد تراجع الكيان الإسرائيلي إلى المرتبة ال٢٥ بين ال ٣٦ دولة في منظمة التعاون والتنمية في معيار نوعية الحياة. فشلت تلك الإصلاحات في تحقيق اهدافها لإنعاش الإنتاجية و النمو الذي بقي ضعيفاً. ولكن إستطاع نتنياهو من الكسب جراء سياساته العنصرية ضد الفلسطينيين والأمنية في المنطقة ما خسره في الإقتصاد.

و بناءً عليه، يمكن وضع تهميش الإقتصاد الإسرائيلي في الإنتخابات الأخيرة في خانتين. أولاهما، أنها في الحد الأدنى لم تلعب دوراً سلبياً على نتنياهو رغم أداء حكومته الإقتصادي الذي لا يرقى إلى طموح الناخبين. وربما ساهم إنخفاض سعر النفط في التخفيف من هذا الأثر السلبي. أما في الخانة الثانية، رغم إنه من المعروف أن المفاوضات مع الفلسطينيين والأمن يشكلان المواضيع الأهم إنتخابياً، فقد تراجع دور الإقتصاد في الإنتخابات بشكل بارز، ما يشير ربما إلى أن الناخب الإسرائيلي يعطي لهذين الموضوعين أهمية أكبر مما كان يعطيها في السابق، ربما نتيجة للمخاوف من تعاظم دور الجمهورية الإسلامية في إيران في المنطقة، والتقارب الأميركي - الإيراني في الملف النووي الذي يعارضه الإسرائيليون بشدة. و في إطار مماثل، ومن المواضيع الإنتخابية التي تقدمت على الإقتصاد كانت المخاوف الكبيرة المرتبطة بالتوسع الديموغرافي للفلسطينيين و الذي بدأ الناخبون اليهود يلمسون أثره فيهم ويتخوفون من المستقبل

* خبير إقتصادي ، وأستاذ الإقتصاد في كلية إدارة الأعمال في جامعة بيروت العربية

الأمن الغذائي يقلقها منذ نشأتها

هل تستطيع المملكة العربية السعودية إطعام شعبها؟

في العام ٢٠٠٧، بعد حوالي ثلاثين عاماً على إطلاقها مشروع زراعي طموح، أعلنت المملكة العربية السعودية أنها سوف توقف المساعدات الحكومية للقطاع الزراعي وتتخلّص منها تدريجاً حيث ستنتهي في مجملها في العام ٢٠١٦. وكان خبراء كثيرون إنتقدوا المشروع منذ بداياته، حيث شدّدوا على العبء الذي يضعه ذلك على الإقتصاد، والضرر الذي سيلحق بأصول المياه في البلاد. لقد كان النقاد لاذعين على وجه الخصوص بالنسبة إلى قرار الدعم الحكومي للمشروع وآثاره الضارة في الإقتصاد السعودي ككل. ومع ذلك، سارت الرياض إلى الأمام مع ما تراه سعيها إلى تقديم الأمن الغذائي لشعبها المزدهر، وكذلك فرص عمل إضافية. وفي هذه الدراسة المعمَّقة لصناعة القمح التي ازدهرت في المملكة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٧ وإنجازاتها وإخفاقاتها، وكذلك تأثير القطاع الزراعي في الإقتصاد المحلي وفي الموارد المائية نريد أن نوجه تحذيراً، ونؤكد من جديد على الحقائق التي كانت وراء قانون ذي عواقب غير مقصودة. قبل تحليل الأسباب الكامنة وراء هذا القرار الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي في المملكة الصحراوية، فمن الضروري الحصول على الصورة الكاملة لما جرى قبل ذلك القرار، والخطوات الملموسة الفعلية التي إتخذت لتمريره.

الرياض - راغب الشيباني

على الرغم من الشكوك الكثيرة حول قدرتها في المجال الزراعي، فقد تمكّنت المملكة العربية السعودية من تجنّب الإعتماد على إستيراد القمح منذ ثمانينات القرن الفائت. في الواقع، وصلت زيادات إنتاج القمح في المملكة إلى مستوى لم يسبق له مثيل، حيث إرتفع إنتاجها من هذه المادة من ١٤٨،٠٠٠ طن في ١٩٨١ إلى ٤,١ ملايين طن بحلول العام ١٩٩٣. وكانت الزيادة في صادرات القمح حتى أكثر إثارة، حيث إنطلقت من مجرد ٢,٤ طن في العام ١٩٧٨ إلى مليون طن في العام ٢٠٠٠، صُدِّر معظمها إلى الدول المجاورة في الخليج العربي، وإلى غيرها من البلدان الآسيوية مثل بنغلاديش.

الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز: "مبادرة الإنتاج الزراعي في الخارج"

وكانت هناك طريقة واحدة تم من طريقها إنجاز هذا المشروع وكَمنَت في توسيع كبير للمناطق المتاحة الصالحة للزراعة. كان لدى المملكة حوالي ٦٧،٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية المقدَّرة في العام ١٩٨٠، والتي نمت إلى ٩٠٧،٠٠٠ هكتار بحلول العام ١٩٩٣. وبالمثل، في العام ١٩٨٠، كان متوسط الإنتاج في المزرعة الواحدة ٢,٢ طن من القمح في الهكتار الواحد. ونما هذا الرقم إلى ٥,١٩ أطنان بحلول العام ٢٠٠٥. وبعض الشركات في المناطق الشمالية للبلاد تمكّن من الحصول على زيادة كبيرة في الإنتاج إلى ٨-١٠ أطنان للهكتار الواحد، وهو رقم، أكثر أو أقل، على قدم المساواة مع الإنتاج في أوروبا الشرقية والوسطى.

على مر السنين، أصبحت صناعة القمح السعودية تتركّز في مناطق عدة بما في ذلك منطقة القصيم في هضبة نجد، وضواحي الرياض، وضواحي القطيف في المنطقة الشرقية، والطائف وضواحيها في المنطقة الشمالية، وشمال غرب مدينة حائل، ومنطقة عسير الجنوبية.

بسبب الظروف المناخية الأفضل، إستثمرت الدولة السعودية جهداً أكبر في الأجزاء الشمالية من البلاد حيث تسيطر الشركات الزراعية على مساحات شاسعة والتي توسّعت أكثر من ٢٦٨ هكتاراً إلى ٣٨٠ هكتاراً. في معظم أجزاء أخرى من المملكة، كانت المساحة المعتادة للأراضي المخصّصة للقمح في نطاق ٥ إلى ١٠ هكتارات.

مع ذلك، فإن الإنفجار في إنتاج القمح لم يكن ليحدث من دون دعم حكومي. في ثمانينات القرن الفائت، منحت الرياض القطاع الزراعي حوافز مثل الدعم والإعانات بالنسبة إلى الحبوب والأسمدة ومياه الري، وحسم (خصم) ٤٥٪ على شراء الآلات الزراعية. وعلى الرغم من الفرق الكبير في الأسعار بين القمح المنتج محلياً (١،٠٠٠ دولار للطن) وما هو متاح في الأسواق العالمية (١٠٠ دولار للطن)، واصلت الحكومة السعودية شراء المنتجات الزراعية المحلية وبيعه في السوق المحلية بأسعار مخفّضة بشكل مصطنع.

جلب هذا القطاع الزراعي المزدهر إرتفاعاً كبيراً في التوظيف. في منتصف سبعينات القرن الفائت، بلغ عدد العاملين في الزراعة ٢٧٤،٠٠٠ شخص؛ وإرتفعت هذه الأرقام إلى ٦٨١،٠٠٠ في العام ١٩٩٢. ورفعت هذه الطفرة الأرباح في قطاع الزراعة على الرغم من أنها ذهبت أساساً إلى كبار ملاك الأراضي.

لزيادة أرباحها وإدارة ممتلكاتها بشكل أفضل، إنضمت عائلات مهمّة من التجار والأمراء السعوديين مع شركات عالمية للإستثمار في الزراعة. في ثمانينات القرن الفائت، على سبيل المثال، صار الأمير مقرن بن عبد العزيز، محافظ مدينة حائل آنذاك، شريكاً في شركة حائل للتنمية الزراعية، والتي سرعان ما أصبحت أكبر شركة زراعية في المملكة. ولأن غالبية الشركات الزراعية الكبيرة قد أسّستها النخب السعودية، فقد زعم النقّاد بأن الدعم تمّ منحه أساساً لصالح النخب عينها. وثمة نتيجة أخرى لهذه السياسة تمثّلت بزيادة تهريب القمح من اليمن وسلطنة عمان من أجل بيعه في السوق السعودية والحصول على أرباح ضخمة.

بحلول ثمانينات القرن الفائت، أصبح إستقرار الحكومة السعودية يعتمد على أولئك الذين طالبوا بضمانات دعم في مقابل الحصول على إستقرار داخلي. وأنتج الدعم حصيلة هائلة من الآثار السلبية في إقتصاد البلاد، إذ أنه كان يهدر أو "يشفط"

إمدادات المياه في المملكة العربية السعودية ١٩٨٠ - ٢٠٠٠
(بمليون متر مكعب سنوياً)

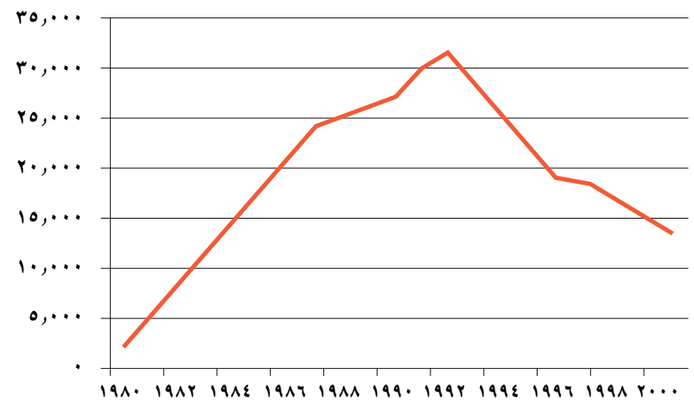

المصدر: وليد عبد الرحمن (٢٠٠١)، متطلبات إدارة المياه في المملكة العربية السعودية)

توقعات المياه في السعودية

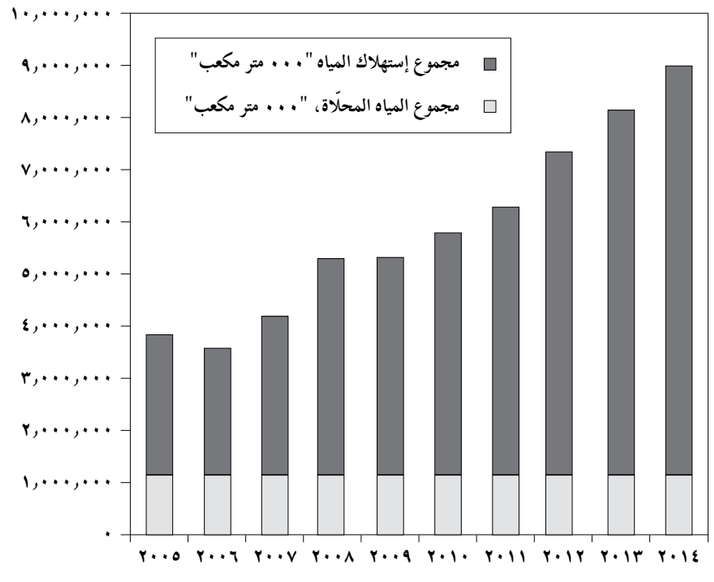

المصدر: توقعات شركة تويوبو (٢٠١٤) نشرت في ٢٠٠٧

نحو ٢٠ في المئة من أرباح النفط السعودية بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠. كما أن الإعانات الزراعية الممنوحة لم تكن دائماً تُعطى بإستمرار. عندما إنخفضت أسعار المواد الغذائية والنفط، خفّضت الحكومة السعودية الدعم المالي من أجل تجنّب الإنتاج الزائد. وقد وصلت الإعانات إلى ذروتها في بداية ثمانينات القرن الفائت عندما بدأت الصناعة الزراعية إنطلاقتها، وكان في حينه دخل الحكومة مرتفعاً خصوصاً بعد عشر سنين من الإزدهار الناجم عن النفط. ومع ذلك فإن إنخفاض أسعار النفط في ١٩٩٥-٩٦ جعل الأمر أكثر صعوبة لمنح الإعانات على المستوى عينه كما كان الحال في السنوات السابقة. وهذا، بدوره، أدّى إلى إنخفاض في الإنتاج الزراعي في تلك السنوات. لقد نظرت الدولة إلى تجنب خفض الدعم بشكل متطرف حتى عندما كانت البلاد تشهد أزمة إقتصادية آخذةً في الحسبان أنه بمجرد منح القطاع الزراعي المساعدة، فإنه سيجد صعوبة للعمل من دونها. والواقع أن إعتماد القطاع على الدعم كان أحد العوامل التي أدّت إلى الإشتباكات العنيفة التي إندلعت في مدينة بريدة في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ عندما إحتجّ أولئك الذين يرتزقون من الزراعة على إمكانية التخفيضات. هذه الضمانات وفّرت مقايضة للإستقرار الأسري.

أثمن الموارد

لكن، كان لمشروع القمح الطموح أيضاً تأثير سلبي في إمدادات المياه الهشة في البلاد. إن الصيف السعودي حارٌ جداً وجاف مع درجات حرارة مرتفعة تصل في كثير من الأحيان إلى ١٢٠ درجة فهرنهايت (٤٩ درجة مئوية). كما أن متوسط هطول الأمطار هو ٥ بوصات (١٣٠ ملم) سنوياً على الرغم من أن هناك بعض الفيضانات تحدث في بعض الأحيان في المناطق الزراعية خلال موسم "الأمطار". إن المطر المتقطّع، وإرتفاع درجات الحرارة، ومعدّلات التبخّر العالية في المناطق الشرقية من البلاد تجعل من الصعب جداً إقامة إقتصاد زراعي قابل للتطبيق. على سبيل المثال، لري هكتار من القمح في السعودية يتطلب الأمر معدّل ١٣،١٧٣ متراً مكعباً من المياه بالمقارنة مع متوسط معدل عالمي يبلغ ١،٦٢٢ متراً مكعباً.

بدأ إنماء وتطوير قطاع المياه السعودي في ثلاثينات القرن الفائت. حتى ذلك الحين، كانت غالبية المياه في المملكة تأتي من الآبار التي يمكن العثور عليها بالقرب من المدن الرئيسية. في العام ١٩٥٦، تسلّلت مياه الصرف الصحي إلى العديد من الآبار، مما إضطر الحكومة إلى تسريع معدّل ضخ المياه الجوفية. في سبعينات القرن الفائت، وصل إستخدام الموارد المائية غير المتجدّدة إلى أبعد من ذلك. لقد قاد الإنفجار في عدد السكان -- من ٦،٢ ملايين في ١٩٧٠ إلى ١٦،٢ مليون نسمة في ١٩٩٠-- إلى زيادة حادة في الطلب. وكانت للتحضّر السريع أيضاً سلبياته وتداعياته: فيما كان ٢،٧ مليوني شخص من أصل عدد السكان البالغ ٧،٦ ملايين سعودي وسعودية يعيشون في المدن في العام ١٩٧٤، فقد إرتفع عدد سكان البلاد الى ١٨ مليوناً بحلول العام ١٩٩٢ مع ٣،٨ ملايين شخص فقط ظلوا يعيشون في القرى والمناطق الطرفية.

بحلول منتصف تسعينات القرن الفائت، كانت الصناعة الزراعية مسؤولة عن ٩٢ في المئة من إجمالي إستهلاك المياه مع ذهاب نسبة ٤٨ في المئة منها إلى القمح. وقد بدأ أول مفاعيل الإرتفاع الحاد في إستهلاك المياه لأغراض الزراعة في ثمانينات القرن الفائت. في العام ١٩٨٠، على سبيل المثال، كان السعوديون يستهلكون مليارَي متر مكعب من المياه، ولكن بعد ثلاث سنوات لاحقة، وصل الإستهلاك فعلياً الى ٧،٢ مليارات متر مكعب. وكانت من أسباب هذا الإرتفاع في معدل الاستهلاك أيضاً التغيّرات الديموغرافية في المملكة، كما هو الحال في مكة والرياض وأبها، ولم يكن حصرياً نتيجة لزيادة الإحتياجات الزراعية.

وبحلول العام ١٩٩٣، بدأت الحكومة تشعر بالآثار الفادحة الناتجة من القطاع الزراعي على مواردها المائية. ووفقاً لوزارة الزراعة السعودية، فقد تم ضخ ١٤٠ مليار متر مكعب من المياه من مصادر المياه غير المتجددة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٤، وهو الوقت الذي كان هناك إستنزاف كبير لموارد مياه الشرب في مناطق مختلفة من المملكة كما كان الحال في منطقة تبراك، التي تبعد ٩٥ كيلومتراً من الرياض، وهي أحد أكبر مصادر المياه في السعودية. وفي أمكنة أخرى، مثل المنطقة الشرقية، فقد جفّت خزانات المياه أو أصبحت غير متوافرة بسبب سوء الإدارة، وإنعدام الصرف الصحي، وإستخدام أسمدة أكثر من اللازم، والتي تحتوي على مستويات عالية من المواد الكيميائية السامة. كل هذه العوامل سبّبت تلوث إمدادات المياه وأدّت بالتالي إلى إنخفاض في المياه الجوفية بين ٨ و١٥ متراً بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٣.

كان هناك ٢٦ ألف بئر في المملكة العربية السعودية في العام ١٩٨٢ و٥٢،٥٠٠ بحلول العام ١٩٩٠. خلال هذا الوقت، كانت هناك زيادة ملحوظة في إستخدام الموارد غير المتجدّدة من المياه الجوفية مثل تلك التي في الوجيد، والساق، وتبوك، والمنجور، والبياض، والوسيع، وأم رضمة. وقد إتّخذ بعض التدابير للحد من إستهلاك المياه بما في ذلك فرض أسعار مياه جديدة في العام ١٩٩٤ وذلك لتجنب الهدر والإستهلاك الزائد. ثم في العام ٢٠٠٠، أصدرت الحكومة مرسوماً يفرض على جميع أصحاب المنازل الخاصة والمؤسسات العامة تثبيت جهاز لمعالجة مياه الصرف الصحي.

على الرغم من هذه التدابير فقد إستمرّت السعودية في تبوُّء المرتبة الثالثة في إستهلاك المياه في العالم مع ٢٤٨،٧ ليتراً للفرد في اليوم في العام ١٩٩٣. ونتيجة لذلك بدأت الحكومة في العام ٢٠٠٥ إستخدام المياه المحلاّة بدلاً من المياه الآتية من مصادر غير متجددة. قبل ذلك، كانت كمية تبلغ ١١،٦٧٩ مليون طن مكعب من المياه تأتي من مصادر غير متجدّدة سنوياً في حين أن ٨،٠٠٠ مليون طن مكعب فقط كانت تأتي من المياه الآتية من مصادر الطاقة المتجدّدة. من جهتها بدأت الدول المجاورة مثل قطر والأردن والعراق تبدي إعتراضها على إستعمال الرياض الواسع للمياه الجوفية المشتركة، التي كانت تستنفد إمدادات الدول الثلاث الخاصة.

من ناحية أخرى، تم إنشاء ٦٠ محطة لجمع مياه الصرف الصحي والتخلّص منها في مدن جدة والمدينة المنورة والخبر لتوفير ٧٠ في المئة من المياه في البلاد بين أوائل تسعينات القرن الفائت وبداية القرن الحادي والعشرين. وتعتزم الرياض أيضاً إنشاء أربعين محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي وتبسيط خطوط أنابيب نقل المياه. ولكن هناك جانباً سلبياً كبيراً ينتج من هذه التدابير. إن محطات التحلية تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، والإعتماد عليها يتطلب حصيلة مالية من الإيرادات الحكومية المتأتية من صادرات النفط والغاز.

جذور القرار

بالعودة إلى العام ١٩٩٣، فقد أفاد مسؤولون في الحكومة السعودية أن الموارد المائية في المملكة تقلّصت، ومع ذلك إستمرت الرياض في مسارها الهادف إلى مزيد من الإستثمارات في الزراعة. والسؤال هنا: ما هي الاعتبارات التي دفعت الحكومة السعودية إلى الإستمرار في دعم هذا المشروع، على الرغم من الخسائر المالية والبيئية العميقة؟

إعتبر البعض أن السياسة كانت هادفة ومستمَدّة من الرغبة للحد من عدد العمال الأجانب في البلاد. بشكل غير رسمي، تشير التقديرات إلى أن سبعة ملايين شخص أجنبي يعملون في ٨٠ في المئة من القطاع الخاص، مما يجعل من الصعب على المواطنين السعوديين العثور على وظائف. إن الإعتماد على العمال الأجانب له تأثير مباشر في الإقتصاد: تفيد التقديرات بأن ذلك يتسبب في خسائر تصل إلى مليارات الدولارات سنوياً ذلك أن الكثير من الدخل المتأتي يذهب إلى أيدي الأجانب الذين بدورهم يحوّلون أجورهم إلى أسرهم خارج المملكة.

ومع ذلك، إذا كان تجنيد المواطنين السعوديين في القطاع الزراعي وتشغيلهم كان الهدف من هذه الإعانات الحكومية، فإن نتائج الخطة كانت عكسية. بحلول ثمانينات القرن الفائت، كان معظم العاملين في الميدان هم من الأجانب، وكانت غالبية المزارع يديرها ويشغّلها أشخاص من أصل مصري، عُماني، وشرق آسيوي. وبالإضافة إلى ذلك، بسبب الفجوة بين قدرات العاملين السعوديين ومتطلبات الصناعة، كان العمل الأكثر تخصصاً مثل تشغيل نظم الري والمعدات المتطورة تحت سيطرة الغربيين. المواطنون السعوديون الذين يعملون في الزراعة إقتصر عملهم أساساً على مناصب في التسويق والتوزيع. وعلى غرار صناعة النفط السعودية (التي كانت تخضع لسيطرة الشركات الغربية حتى العام ١٩٨٠)، تم تأسيس مشاريع زراعية كبيرة حيث أدارها الأجانب. على سبيل المثال، شركة سعد، وهي شركة كانت عاملة في تسعينات القرن الفائت، وظّفت ٤٥٠ عاملاً، من بينهم كان ١٠٠ سعودي، ٦٠ أميركياً وأوروبياً، والباقي من الدول الآسيوية.

وأشار آخرون إلى أن الرغبة في تنويع مصادر الدخل للمملكة كان مفتاح القرار للإستثمار الكبير في القطاع الزراعي. ولكن تحليلاً لمساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد السعودي يُظهر أنه قد كوّن ٤،٥٪ من الناتج القومي الإجمالي في العام ١٩٧٥، و١،٨ في المئة في العام ١٩٨٦، وما يقرب من ٦ في المئة في العام ١٩٩٨، و٤،٢ في المئة في العام ٢٠٠٢. بدلاً من ذلك، ينبغي إيجاد جذور القرار السعودي في مكان آخر. المثير للدهشة، أنه قد يكون نتيجة لأزمة النفط العالمية في العام ١٩٧٣، التي كانت مفارقة كافية لإثارة سلوك السعوديين الخاص. إن الإرتفاع الحاد في أسعار النفط في تلك الفترة أنتج زيادة في تكلفة السلع الزراعية من الخارج، وهذا بدوره، أقنع الحكومة بمحاولة تقليل الإعتماد على مصادر الغذاء الخارجية. لقد خشيت الحكومة أيضاً من إنشاء "كارتل" غذائي خارجي يمكنه أن ينشأ كرد فعل على منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أي "كارتل" النفط. إلى جانب ذلك، فإن إغلاق قناة السويس بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٥ رفع نفقات النقل وأثار الخوف من أن الإمدادات الغذائية يمكن أن يتواصل تعطيلها. وعلاوة على ذلك، وقع عدد من الكوارث الطبيعية التي كانت تضرّ بإنتاج القمح في العالم بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٦ --مثل إعصار بولا القاتل في ١٩٧٠ في شرق باكستان، وكذلك الجفاف الشديد في أوستراليا في العام ١٩٧٢ -- وأرادت الحكومة السعودية الوصول إلى ضمان أن البلاد لن تفتقر إلى مصادر الغذاء. مع إرتفاع إستهلاك الخبز بسبب الإزدهار الإقتصادي الناجم عن النفط وزيادة عدد الحجاج إلى الأماكن الإسلامية المقدسة بنسبة ٥٠ في المئة بين ١٩٨٠ و١٩٨٩، كان السعوديون بحاجة الى مزيد من القمح، فضلاً عن تنويع مصادر غذائهم.

تسوية أوضاع البدو

ولكن ربما كان أهم عامل وراء قرار الحكومة لدعم وتوسيع القطاع الزراعي يكمن في إعتبارات محلية وسياسية.

قبل تأسيس المملكة السعودية الحديثة، كان ٧٠ في المئة من المجتمع في شبه الجزيرة العربية من القبائل البدوية الرحّل. في تلك المرحلة، كان زعماء هذه القبائل يتحكّمون بحياة الناس الذين ينتمون إلى قبائلهم في طرق كانت معادية أساساً لحكومة مركزية. وإلى حد ما، حتى بعد تأسيس المملكة، حافظ هؤلاء القادة على وضعهم لفترة من خلال الزيجات السياسية، والسيطرة على المراعي، وإكتساب الوظائف لأعضائها وأفرادها في الإدارات الرسمية أو في الجيش. ولكن لتعزيز سلطتها حقاً، قررت الحكومة المركزية أنها بحاجة إلى تسوية أوضاع البدو الرحّل لذا أسكنتهم في المدن الكبيرة والقرى الدائمة، وبالتالي كسرت الترابط القبلي التقليدي بينهم.

ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن عائلة آل سعود لم تكن حاكمة منذ فترة طويلة لشبه الجزيرة وكان أعضاؤها في الواقع شيئاً من حديثي النعمة. إن الإعانات السخية الممنوحة إلى المزارعين من قبل الحكومة قد تكون تعويضاً مناسباً للتخلي عن الحياة

الزراعة في السعودية: سوف تعاني كثيراً بعد ٢٠١٦

في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩، أعلن الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز إنشاء "مبادرة للإستثمار الزراعي السعودي" تهدف إلى خفض الإنتاج الزراعي السعودي والإستثمار في البلدان التي لديها إمكانات زراعية ولكن وسائلها ومصادرها المالية ضئيلة

إن الإنفجار في إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية لم يكن ليحدث من دون دعم حكومي. في ثمانينات القرن الفائت، منحت الرياض القطاع الزراعي حوافز مثل الدعم والإعانات بالنسبة إلى الحبوب والأسمدة ومياه الري، وحسم (خصم) ٤٥٪ على شراء الآلات الزراعية

البدوية السابقة وتوجيه المستفيدين من هذا السخاء إلى الإقتراب والتقرب أكثر إلى قصر الحاكم. إن نمو الصناعة الزراعية يجذب العديد من البدو الرحّل لأنه يعني أنه سيكون بإستطاعتهم الوصول إلى المراعي، وكذلك الحصول على دخل منتظم، كما سيحرّرهم من البنية القبلية الجامدة. في الواقع، في حين أن ٢٥ في المئة من المواطنين السعوديين كانوا من البدو في سبعينات القرن الفائت، بحلول العام ١٩٨٩، بعد خمسة عشر عاماً على بداية المشروع الزراعي، لم يبقَ هناك سوى ٣,٨ في المئة فقط من السكان من البدو الرحّل.

إبتداء من العام ١٩٧٠، أطلقت الحكومة السعودية خطة خمسية لتسوية أوضاع البدو. ولم تمنح الحكومة الدعم للقطاع الزراعي فحسب، بل أنشأت أيضاً سلطات مسؤولة عن تعزيز الإستيطان في المناطق الحضرية. بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٤، على سبيل المثال، أصبحت الحكومة متورّطة بشكل متزايد في مسائل الإسكان من طريق صندوق التنمية العقارية، الذي منح قروضاً مريحة للشباب والمحرومين مالياً الذين يريدون شراء منازل. في العام ١٩٧٥، تم إنشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية للمساعدة في تسوية المناطق الريفية. وبحلول العام ١٩٧٦، كانت هناك موجة تنمية رعتها الحكومة في الضواحي المحيطة بالمدن لتشجيع البدو على زراعة أراضيهم، بما في ذلك بالقرب من جدة، والرياض، والدمام، والطائف، وأبها، وجازان، التي إستقر فيها العديد من العائلات البدوية.

كان هناك سبب أساسي وراء الإصرار على منح إعانات سخية وهو الخوف من أن لا يكون للسكان البدو الذين غادروا نمط حياتهم البدوية دخل ثابت، وبالتالي فإن الدعم هدف إلى تفادي إضطرابات إجتماعية وسط شعب إستقرّ حديثاً. لقد خشيت العائلة المالكة من فقدان شرعيتها إذا لم تتمكن من توفير حلٍّ إجتماعي وإقتصادي لمرافقة التسوية البدوية.

التخطيط للمستقبل

مع ذلك، لم تتخلَّ الرياض تماماً عن القطاع الزراعي في الخارج. في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٩، أعلن الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز إنشاء "مبادرة للإستثمار الزراعي السعودي" تهدف إلى خفض الإنتاج الزراعي السعودي والإستثمار في البلدان التي لديها إمكانات زراعية ولكن وسائلها ومصادرها المالية ضئيلة. وأعلنت الحكومة عن حزمة مساعدات بقيمة ٨٠٠ مليون دولار للشركات التي تستثمر في الزراعة خارج المملكة، متعهّدةً بمزيد من الدعم لشراء الجرارات والمواد الكيميائية، وإنشاء شبكات الري، وغير ذلك في هذه البلدان. وهكذا، منحت الحكومة ٩٥ مليون دولار من المساعدات لشركة حائل للتنمية الزراعية (هادكو)، وهي شركة سعودية تعمل في السودان. وقد زاد السعوديون أيضاً من إستيراد القمح من أوروبا وأميركا الشمالية وروسيا وأوكرانيا، وفي العام ٢٠١٠، بدأوا في توسيع ميناء جدة، الذي يستقبل معظم هذه السلع الزراعية المستوردة.

لم يكن الجميع في المملكة العربية السعودية سعيدين من برنامج الملك عبد الله. لقد إعتقد البعض أن وقف الإعانات الزراعية من شأنه، في المدى الطويل، أن يكون ضاراً لأولئك الناس الذين يعيشون على هوامش المجتمع. كان هناك أيضاً أولئك الذين إدّعوا أن وقف الدعم يمكن أن يعرّض المملكة إلى تقلبات شديدة في سوق الأغذية العالمية وإلى خلق توازن قوي يمكن أن يسبّب صراعاً مع منتجين زراعيين في بلدان أخرى -- بشكل رئيسي ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا-- والتي تعتمد على صادرات نفط "أوبك". في هذا الخصوص، إنضمت الرياض إلى منظمة التجارة العالمية في العام ٢٠٠٥ وعلى هذا النحو إضطرت إلى وقف دعم الزراعة وإستيراد سلع أرخص من سلع تُنتَج في أي مكان آخر. ولكن المبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية تسمح لدولة تعاني من أزمة غذائية تقييد صادراتها من المنتجات الزراعية، والتي يمكن أن تؤثر سلباً في إمدادات الحبوب السعودية إذا نشأت مثل هذه الأزمة.

لا يزال هناك آخرون يؤكّدون على أن وقف الدعم للمشاريع الزراعية يمكن أن يتسبب في فقدان ثقة الجمهور بالنسبة إلى محاولات الحكومة المستقبلية لتنويع الإقتصاد السعودي. في الواقع، كانت لبرنامج الملك الراحل تداعيات: في أعقاب الإعلان عن أن الدعم سينتهي، أعلنت ٤٢٪ من ٩،٢٣١ من الشركات الزراعية السعودية القائمة إغلاق أبوابها. من ناحية أخرى، يجمع كثيرون على أن قرار الملك عبد الله قد أكد على أن الحكومة تولي أهمية كبرى للحفاظ على المياه أكثر من رعاية القطاع الزراعي والذي من المرجّح أن يتقلّص بشكل كبير بحلول العام ٢٠١٦.

بعدما أدركت المشكلة الأساسية لنضوب المياه بشكل كامل وأعلنت القرار بوقف دعم إنتاج القمح المحلي، إتّخذت الحكومة السعودية تدابير ملموسة لضمان الأمن الغذائي لسكانها الذين يتزايد عددهم وتطوير سبل أخرى لمساعدة المزارعين وعمال الأراضي. على سبيل المثال، المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق السعودية، التي أنشئت في العام ١٩٧٢، هي وكالة حكومية مسؤولة عن إدارة برنامج القمح في المملكة. في العام ٢٠١٠، وسعت هذه الوكالة سعة تخزين القمح في البلاد وتعمل حالياً في عملية توسيع مخزون القمح من أجل زيادة الإحتياطي الإستراتيجي لمملكة وتحريكه إلى مستوى أقرب إلى إستهلاك البلاد السنوي من القمح بحلول نهاية العام ٢٠١٥. وقد أعلنت أيضاً أن الزيادة في الإحتياطات ستكون بين ٦ و١٢ شهراً من الإستهلاك بحلول العام ٢٠١٦.

على مدى السنوات القليلة الماضية، إنطلقت مشاريع عدة من صوامع القمح الجديدة. بحلول كانون الاول (ديسمبر) ٢٠١٥، من المقرر أن يكون في إستطاعة مرافق التخزين هذه زيادة سعة تخزين القمح إلى حوالي ٣,٧ ملايين طن بالإضافة إلى صوامع المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق الحالية التي لديها القدرة على التخزين مجتمعة ٢,٨ طن. وقد وقعت المؤسسة أيضاً عقوداً لبناء خمسة مشاريع تخزين إضافية في مكة، وجازان، الإحساء، والقصيم، بسعة تخزينية مجتمعة تصل إلى ٧٩٠،٠٠٠ طن متري، والتي كان ينبغي أن تكون جاهزة للعمل بحلول نهاية ٢٠١٤. إن صوامع التخزين قد لا تكون رخيصة البناء والإدارة، لكنها لا تزال أقل كلفة بكثير من تزايد الحبوب في مثل هذه الظروف المناخية القاسية. إن تكاليف التخزين السنوية للقمح في المملكة العربية السعودية هي حوالي ٧٠ مليون دولار، وهو رقم صغير بالمقارنة مع تكلفة دعم الإنتاج، والتي تقدر بنحو ٥ مليارات دولار سنوياً في فترة ١٩٨٤-٢٠٠١.

مع ذلك، فقد أشار النقاد إلى حقيقة أن تصميم معظم الصوامع الحالية في المملكة العربية السعودية قد تمّ في الأصل لإستقبال المحاصيل المحلية، وبالتالي فهي تقع في داخل البلاد؛ فمن أصل ٢,٥ طن متري التي تمثل قدرة الصوامع الحالية، يقع ٩٠ في المئة منها في تلك المناطق. إن موقع الصومعة له صلة مباشرة بكفاءة التكلفة إذ أن إرتفاع تكاليف النقل سيولّد حاجة إلى تعويضه بطريقة أو بأخرى، وربما تحوّل إلى المستهلك. مع القرار بوقف إنتاج الحبوب المحلي في العام ٢٠١٦، فإن بناء أكثر الصوامع الجديدة سيكون أقرب إلى الموانئ من أجل تخزين الواردات. ولكن حتى مع وجود خطط لتوسيع الصوامع بالقرب من جدة، وجازان، فإن ٨٠ في المئة من طاقة الصوامع سوف تبقى في الوقت الحاضر في المناطق الداخلية من المملكة. ويدّعي آخرون بأن الإحتياطي لمدة ١٢ شهراً هو أكثر مما هو ضروري حتى مع خطر تعطّل الإمدادات. وهناك أيضاً المهمة الصعبة المتمثلة في الدورية وتبديل مثل هذا الحجم الكبير من مخزونات الحبوب من وإلى مواقع مختلفة، كما أن عدم القدرة على القيام بذلك يمكن أن يؤدي إلى تلف المخزون.

في الوقت الذي تبحث عن ضمان الأمن الغذائي للمملكة، فإن الحكومة تسعى أيضاً إلى الحفاظ على النسيج الإجتماعي المستقر الذي قد يتمزّق في غياب دعم المياه والتحوّل الكبير في أهداف الإنتاج الغذائي المحلي. وقد روّجت لتقنيات جديدة للمياه مثل أنظمة الري بالتنقيط وتعزيز كفاءة إستخدام المياه. ويقوم المهندسون الزراعيون السعوديون بتشجيع المزارعين على إستخدام أساليب زراعية متقدمة تشمل إستدامة أكثر للمحاصيل. وقد تم إدخال أنواع مختلفة من النباتات التي تتكيف مع مناخ الصحراء على أمل الحصول على إمكانات وفرص تجارية مستقبلية من ثمارها. ويمكن لهذه المحاصيل أن تقدّم طرقاً جديدة للمزارعين في المناطق القاحلة لكسب لقمة العيش.

إن البرامج التعليمية والإرشاد هما جزء مهم من المعادلة السعودية. التأكيد على أهمية هذه المبادرات سوف يرفع مستوى الوعي بأهمية المحافظة على المياه بين المزارعين. إن تزويد المزارعين بمعلومات البحوث الحاسمة سيساعد على التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي الداخلي مثل إنخفاض خصوبة التربة والحاجة إلى حماية البيئة. وهكذا، فقد أنشأت جامعة الملك سعود في الرياض مركزاً للإرشاد الزراعي في أيار (مايو) ١٩٩٠. وهذا هو البرنامج الأكاديمي الوحيد من نوعه في منطقة الخليج بأسرها، الذي يمنح شهادة البكالوريوس في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية.

من حيث الأبعاد الإجتماعية والتحديات التي تواجهها المملكة، تشير التقديرات الأخيرة إلى أن حوالي ١٥ في المئة من الشعب السعودي ما زالوا يعيشون في المناطق الريفية. وتشعر الرياض بأن الحفاظ على نسبة متوازنة بين الريف وسكان المدن هو أمر مهم كثيراً بالنسبة إليها. إذا كان من الممكن إعادة تأسيس مثل هذا التوازن، فإنه سيخفّف الضغوط على المدن الكبيرة ويسهّل إيصال الخدمات الأساسية لجميع السكان.

بالنسبة إلى كثيرين من السعوديين، تلخّص المناطق الريفية وتمثّل شيئاً من العصر الذهبي الماضي، والحفاظ عليها وعلى سكانها يُعتبر شكلاً من أشكال حماية التراث الوطني. ويُنظر إلى هجرة المزارعين إلى المدن بإعتبارها خسارة، وبرامج التعليم والإرشاد الزراعي قد تحدّ من تلك الخسارة. إن الصناعات الريفية مثل الأدوية العشبية، وتربية النحل، وتربية الأغنام والماعز يمكن أن تستمر بمساعدة التكنولوجيا الحديثة. هذه المبادرات قد تساعد في جعل حياة الذين يعيشون في المناطق الريفية مريحة أكثر ومجدية إقتصادياً حيث قد تجذب أكثر الناس للعودة إلى مجتمعات أجدادهم الزراعية. بالقيام بذلك، سوف تكون الدولة السعودية قد حرصت ليس فقط على ضمان الإمدادات الغذائية ولكن على مجتمع آمن ومتوازن كذلك. إن هذه القرارات، جنباً إلى جنب مع الإضطرابات العربية التي تتتالى في جميع أنحاء المنطقة منذ أواخر العام ٢٠١٠، أعطت الرياض سبباً للنظر في الأمن الغذائي، وأكثر تحديداً، في التحدي المتمثل في تأمين القمح، المصدر الرئيسي للرزق لدى شعبها. وقد أبرزت الإنتفاضات الأخيرة المشاكل بالنسبة إلى السعوديين التي يمكن أن تنشأ من حماية هذا المصدر الغذائي الرئيسي إذا لم تتخذ وتضع تدابير صحيحة لحلول عاجلة ومبتكرة.

والنتيجة؟

إن محاولة السعودية لتطوير الصناعة الزراعية الداخلية الخاصة بها لضمان أمنها الغذائي إعتبرت من قبل العديد من الخبراء بأن مصيرها الفشل منذ البداية. في الواقع، إن دعم القطاع الزراعي كان له أثر مدمّر في إمدادات المياه في البلاد، فضلاً عن التأثير السلبي في الإقتصاد ككل.

مع ذلك، وعلى الرغم من الفشل في ضمان الأمن الغذائي من مصادر محلية، فإن المشروع كانت له آثار إيجابية من خلال توفير فرص العمل لمئات الآلاف من البدو الذين تخلّوا عن نمط حياتهم التقليدي المتنقل بسبب التحضر السريع في البلاد. في المدى الطويل، إضطرت الحكومة السعودية إلى البحث عن حلول أخرى للتحدي الذي يولده الأمن الغذائي، لا سيما شراء الأراضي في الخارج وإيجاد مخزون إحتياطي من المواد الغذائية الذي يمكن أن يقلل من التحدي في أي أزمة غذائية في المستقبل

المياه في السعودية: أثرت فيها زراعة القمح

ميناء جدة: يتوسع لإستقبال المحاصيل الزراعية من الخارج

في العام ٢٠٠٧، بعد حوالي ثلاثين عاماً على إطلاقها مشروع زراعي طموح، أعلنت المملكة العربية السعودية أنها سوف توقف المساعدات الحكومية للقطاع الزراعي وتتخلّص منها تدريجاً حيث ستنتهي في مجملها في العام ٢٠١٦

النفط في البحرين: يمثل ٨٧٪ من إيرادات الدولة

الإنخفاض في أسعار النفط يخلق المزيد من التحديات لإقتصادها المتعثّر

البحرين: توقعات إقتصادية قاتمة

يواجه الإقتصاد البحريني تحديات عدة نتيجة للإضطرابات السياسية وتداعياتها المستمرة على البلاد وإنخفاض أسعار النفط الحاد الأمر الذي سيؤدي إلى عجز كبير في الموازنة العامة ولجم الإنفاق لتنفيذ الكثير من المشاريع في البلاد.

المنامة - باسم رحّال

في ٩ شباط (فبراير) الفائت، خفّضت وكالة تصنيف الإئتمان الدولية "ستاندرد آند بورز" توقعاتها بالنسبة إلى الإقتصاد البحريني، معيدةً السبب إلى إتساع عجزه المالي. ولم يكن ذلك مفاجأة. وكالة تصنيف أخرى، "فيتش"، فعلت الشيء عينه في كانون الاول (ديسمبر) عندما راجعت نظرتها المستقبلية للبحرين إلى سلبية.

التحدّيات التي تواجه البحرين متنوّعة. لديها أصغر إقتصاد في مجلس التعاون الخليجي، والإنخفاض الحاد في أسعار النفط منذ الصيف الفائت سلّط الضوء على نقاط ضعفه.

يتمتّع البلد بموارد مالية محدودة نسبياً، مع إحتياطي يُقدَّر بـ١٦ مليار دولار، وعرف بإستمرار عجزاً في الموازنة في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن إحتياطاته الهيدروكربونية وإنتاجه النفطي هما أصغر وأقل بكثير من جيرانه، كانت الحكومة لا تزال تعتمد على النفط لما يقرب من ٨٧ في المئة من إيراداتها في العام الماضي.

خلال الفترة الحالية من إنخفاض أسعار النفط، من المتوقع أن تكون إيرادات الحكومة أقل بكثير. ويُفيد البنك الأميركي "سيتي غروب"، على أساس متوسط سعر النفط ٦٣ دولاراً للبرميل هذا العام، أنه يتوقع أن تنخفض إيرادات الحكومة البحرينية من ٧,٦ مليارات دولار في ٢٠١٤ إلى ٥,٤ مليارات دولار هذا العام، بنسبة إنخفاض قدرها ٢٩ في المئة.

من جهته يقول بنيامين يونغ، المحلل في "ستاندرد أند بورز"، أن إنخفاض الإيرادات سيؤدي إلى إنخفاض في إستهلاك القطاع العام. ويتوقع أيضاً أن الشركات المحلية ستعرف إنخفاضاً في أرباحها هذا العام، والذي بدوره من المرجح أن يُترجَم إلى إنخفاض نمو الإئتمان، وانخفاض النشاط في القطاع المالي، وإنخفاض إنفاق القطاع الخاص.

"نعتقد أن آفاق الإقتصاد البحريني قد ضعفت، ويمكن أن تستمر في ضعفها نتيجة لبيئة إنخفاض أسعار النفط"، يقول يونغ. مضيفاً: "سجّل الإقتصاد البحريني نمواً قوياً خلال السنوات الأربع الماضية، والذي هو إنعكاس للتنويع النسبي للإقتصاد مقارنة مع نظرائه في المنطقة. ونحن نعتقد أن النمو سينخفض بشكل كبير في العام ٢٠١٥".

كيف سيتأثر الإقتصاد سوف يعتمد إلى حد كبير على كيفية أداء أسعار النفط على مدار هذا العام، وبالتالي ما يحدث في مالية الحكومة. ولكن يبدو أن الحكومة ستكون مضطرة الى الغرق في مزيد من العجز هذا العام، حتى مع بعض التخفيضات المتوقعة في الإنفاق. وتقدر "ستاندرد أند بورز" أن العجز الحكومي العام سوف يتسع إلى ثمانية في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥، مقارنة مع ٢,١ في المئة في العام ٢٠١٣ و ٣,٣ في المئة في العام الفائت.

ومما ساعد الحكومة إلى حد ما كانت المنح والمساعدات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي الغنية، التي تعهدت في العام ٢٠١١، دفع ١٠ مليارات دولار على مدى السنين العشر التالية للمساعدة في معالجة إنفاق المملكة على إحتياجاتها. إن هذا المال يأتي تدريجاً إلى الخزينة، بمعدل ١ مليار دولار سنوياً، ويجري توجيهه نحو مشاريع البنية التحتية مثل المساكن والمدارس والطرق.

وحتى مع ذلك، من المتوقع أن تعمد الحكومة إلى خفض خطط الإنفاق هذا العام لمنع زيادة العجز بشكل كبير جداً. وفي إنتظار نشر موازنة هذا العام، تقول "ستاندرد أند بورز" بأنها تتوقّع بأن تنخفض مستويات الإنفاق الرأسمالي من متوسط قدره نحو ستة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات القليلة الماضية إلى إثنين في المئة هذا العام. ويقول "سيتي غروب" أنه يتوقع أن يكون الإنفاق العام ١١ في المئة أقل هذا العام من سابقه، إنخفاضاً إلى ٨,١ مليارات دولار من ٩,١ مليارات دولار في العام ٢٠١٤.

"ليس هناك شك في أن الموازنة المقبلة سوف تضطر إلى مواجهة المناخ الإقتصادي الحالي، على الرغم من أنني لا أريد التكهن في وقت مبكر عن التدابير المُمكنة"، يقول يارمو كوتيلين، كبير الإقتصاديين في مجلس التنمية الإقتصادية التابع للدولة. ويضيف أن "هناك أيضاً إعترافاً بالحاجة إلى مواصلة الجهود الجارية لتعزيز كفاءة القطاع العام وترشيد الإنفاق. إن التأثير الكلي من أي تخفيضات في الموازنة سوف يعتمد كلياً على أين تم تخفيض الإنفاق ومقداره. ومن الواضح أن هناك وسيلة لترشيد الإنفاق الحكومي التي لديها تأثير أقل نسبياً في الإقتصاد الكلي".

البحرين هي، بطبيعة الحال، ليست الدولة الوحيدة التي تكافح مع بيئة أسعار نفط منخفضة. تشير تقديرات "معهد التمويل الدولي" في واشنطن أن دولاً مثل العراق والجزائر وإيران وسلطنة عمان بحاجة إلى أن يُباع النفط فوق ١٠٠ دولار للبرميل لتحقيق التوازن في دفاتر المحاسبة- المعروفة بأسعار تعادل النفط. وحتى دول مثل أبوظبي والمملكة العربية السعودية فهما تواجهان عجزاً في الموازنة هذا العام. ولكن ذلك لن يكون عزاءً لصانعي السياسة في المنامة.

"إن دول مجلس التعاون الخليجي الست تشهد تغييراً عميقاً جداً عندما يتعلق الأمر بهيكلية إقتصاداتها"، يقول جين كينيمونت، نائب رئيس برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "تشاتام هاوس" للأبحاث في لندن. "إن الإلحاح والجدول الزمني لهذه التحديات الإقتصادية

تتمتّع البحرين بموارد مالية محدودة نسبياً، مع إحتياطي يُقدَّر بـ١٦ مليار دولار، وعَرفت بإستمرار عجزاً في الموازنة في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن إحتياطاتها الهيدروكربونية وإنتاجها النفطي هما أصغر وأقل بكثير من جيرانها، كانت الحكومة لا تزال تعتمد على النفط لما يقرب من ٨٧ في المئة من إيراداتها في العام الفائت

الإضطرابات السياسية أثرت في الإقتصاد البحريني

يختلفـان من بلـد إلى آخـر. والأكثـر وضوحاً هو في سلطنـة عمان والبحرين، الأقـل غنى بالنفط فـي دول الخليـج. ولم يكـن من قبيـل المصادفة أن هاتيـن الدولتين شهدتـا إضطرابات في وقت الإنتفاضات العربية".

كمـا هو الحـال مـع دول الخليـج الأخـرى، فمن المحتمل أن تبتعـد السلطات في البحرين من أي تخفيضات كبيـرة في أجور القطـاع العام، نظراً إلـى خطر إنـدلاع المزيـد مـن الإضطرابات في الجزيرة.

لا شـك بـأن الإضطرابـات السياسيـة كان لهـا تأثيـر فـي الإقتصاد، حيـث كانت مـن الأسباب التي جعلـت البحرين مكانا أقل جاذبية للشركات العالميـة للقيام بأعمال تجاريـة. في هذه الأيام، يميل المديـرون التنفيذيون إلى تفضيل أبو ظبي، الدوحة أو دبي.

كانـت البحريـن سابقاً مركـزاً إقليميـاً للبنوك، ومـا زال القطاع المالي يُعتبَـر ثاني أكبر جزء في الإقتصـاد، وهو يمثّل نحو ١٧ في المئة من الناتج المحلـي الإجمالي، وفقاً للتقريـر السنوي الأخير لمجلـس التنميـة الإقتصاديـة. ومـع ذلك هناك عدد أقـل من البنـوك وشركات التأميـن العاملة فـي البحرين اليوم مما كان عليه الوضع في العام ٢٠٠٩. ووفقـاً لبعض التقديـرات، فقـد تقلّص النظـام المصرفي البحرينـي حوالي ٢٥٪ خلال السنوات القليلة الماضية.

مـن جهـة أخرى، لا يـزال نظام التنظيـم المالي فـي البحرين يُعتبر جيِّـداً والنظام المصرفي في البلاد أيضـاً مرسملاً جيداً، والـذي من الناحية النظريـة يوفّـر أساسـا متينـاً لعـودة الإنتعاش والنهضة. وقد تكهّـن بعض المديرين التنفيذيين فـي المنطقة بـأن البحريـن يمكـن أن تعيد بناء نفسها كبديل منخفض التكلفة من دبي، ولكن من المرجـح أن يجد المسؤولـون أن ذلك أمر صعب التحقيق.

"نحن نعتقد أن هناك زخماً متزايداً وراء هيمنة دبـي فـي مجـال التمويـل الإقليمي، والـذي كان جـزءاً من السبـب وراء إنخفاض أصـول النظام المصرفي في البحرين إلى نحو ٢٥ في المئة منذ العـام ٢٠٠٨"، يقول يونغ. مضيفـاً: "نحن نعتقد أن المستـوى العالـي فعليـاً للمنافسـة في مجال الخدمات المالية – محليـاً وإقليمياً – سوف يحدّ من نطاق النمو لدى بنـوك التجزئة و"الأوفشور" في البحرين".

الملك حمد بن عيسى آل خليفة: مملكته أمام تحديات إقتصادية كبيرة

مناطق أخرى من الإقتصـاد البحريني هي أيضاً تحـت الضغـط. تُظهر بيانات عن قطـاع الفنادق مـن الشركـة الإستشاريـة "إي واي" (EY) أن معـدلات الإشغال كانت أقل مـن ٥٠ في المئة في العام ٢٠١٣ ومعظم العام ٢٠١٤، مقارنة مع نسبة أعلى بكثيـر من ٧٠ في المئة في دبـي وأبو ظبي.

يبدو أن الحكومة البحرينية ستكون مضطرة الى الغرق في مزيد من العجز هذا العام، حتى مع بعض التخفيضات المتوقّعة في الإنفاق. وتقدّر "ستاندرد أند بورز" أن العجز الحكومي العام سوف يتسع إلى ثمانية في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥، مقارنة مع ٢٫١ في المئة في العام ٢٠١٣ و ٣٫٣ في المئة في العام ٢٠١٤

الإقتصاد البحريني لا يزال ينمو على الأقل، حتى لو كان يبدو أنه يتباطأ. وتوقّع صندوق النقد الدولي أن يتوسّع الناتج المحلي الإجمالي في البحرين بنسبة ٣٫٣ في المئة هذا العام و٣٫١ في المئة في العام المقبل

وهذا يمكن أن يوحي بـأن البحرين تكافح لجذب رجال الأعمال والمسافرين.

ويدعـم هذا الانطبـاع مزيد مـن البيانـات التي جمعها مجلـس السفـر والسياحـة العالمي الذي يفيـد بأن صناعـة السياحة قـد ساهمت مباشرة فقط ب١,٣ مليار دولار في إقتصاد البحرين في العام ٢٠١٣، كما في اليمن وأقل بكثير من مستوى دول الخليج الأخرى.

ومـع ذلك، فإن الإقتصاد لا يزال ينمو على الأقل، حتى لو كان يبدو أنه يتباطأ. وتوقّع صندوق النقد الدولـي أن يتوسّـع الناتـج المحلـي الإجمالي في البحريـن بنسبة ٣,٣ في المئة هـذا العام و٣,١ فـي المئة في العام المقبـل. ويضع آخرون أرقاماً أقـل قليـلاً. "ستانـدرد أنـد بـورز"، علـى سبيل المثـال، تشير إلى أن النمـو سيبلغ في المتوسط إثنيـن في المئـة بين ٢٠١٥ و٢٠١٨، فـي حين أن "كابيتـال إيكونوميكس"، ومقرها لندن، وضعت الرقـم عند إثنين في المئـة لهذا العام و ١,٥ في المئة للعام المقبل.

والذي قاد النمو هو الإقتصاد غير النفطي، الذي سيتوسّـع بنسبة ٣,٥ في المئة هـذا العام والعام المقبـل، وفقـاً لتوقعات صنـدوق النقـد الدولي.

وهنـاك عنصـر إيجابـي آخـر يتمثل فـي حقيقة أن التضخـم هو أيضاً تحت السيطـرة تماماً، مع إرتفاع الأسعار بنحو ٢,٥ في المئة سنوياً.

يبـدو "كوتيلين" أكثر تفـاؤلاً بشأن آفاق النمو في البـلاد من معظم المراقبيـن. "كلٌّ من محرّكات النمو الهيكلية والدورية في الإقتصاد غير النفطي هـي قوية ومرنة، ولا تتأثـر كثيـراً بالتغيرات في أسعار النفط،" كما يقول. مضيفاً: "نحن نخطط للنمـو غير النفطي بنحـو ٤,٥ في المئة في العام ٢٠١٥، ونتوقـع إستمرار هـذا الزخم في المديين المتوسط والطويل".

ليس كل الخبراء لديه مثل هذه النظرة المُشمسة والمتفائلـة، ولكـن حتـى لـو كانـت تكافـح، فإن البحريـن تتمتـع علـى الأقـل بالراحـة لعلمهـا ومعرفتهـا أن جيرانها الأكثر ثراء من المرجح أن يستمروا في تقديم المساعدة.

"البحريـن قـد تكون تكافـح، ولكننـا نعتقد أن جيرانهـا الأكبـر في الخليـج سيتدخلـون لتوفير التمويـل إذا كانـت هنـاك حاجة"، قـال جيسون توفـاي، خبيـر الشـرق الأوسط الإقتصـادي في "كابيتال إيكونوميكس"، في مذكرة بحثية نشرت في كانون الثاني (يناير) الفائت

Fame FASHIONS

Khalidiya Street - Abu Dhabi - UAE
Tel: +971 2 6654300
Fax: +971 2 6663396

أكبر شركات طيران أميركية تفتح معركة الدعم الخليجي الرسمي أمام الكونغرس

حربٌ خليجية - أميركية حول الأجواء المفتوحة

يبدو أن شركات الخليج الثلاث "طيران الإمارات"، و"الإتحاد للطيران"، و"الخطوط الجوية القطرية" أمام مشكلة كبرى مع ٣ شركات طيران أميركية رئيسية "ديلتا إيرويز" و"يونايتد إيرلاينز" و"أميركان إيرلاينز". فقد أنتجت مجموعة ضغط (لوبي) بقيادة الناقلات الأميركية الرائدة الثلاث ملفاً من ٥٥ صفحة يكشف، للمرة الأولى، أدلّة دامغة على الدعم الحكومي للناقلات الخليجية الثلاث، حيث وصل هذا الملف إلى الكونغرس لدراسته وإتخاذ موقف على ضوئه.

واشنطن - محمد زين الدين

لا أحد يجادل في أن صعود شركة "طيران الإمارات"، المملوكة لإمارة دبي، قد غيّر وجه الطيران المدني. فبعدما إنطلقت في العام ١٩٨٥ مع طائرتين فقط، فقد تضخمت الناقلة الخليجية في الحجم لتصبح أكبر شركة طيران دولية في العالم من حيث عدد المقاعد. وقد سار نموّها السريع جنباً إلى جنب مع التنمية الإقتصادية الأوسع في الإمارة، التي تضع حكومتها قطاع الطيران كأولوية إستراتيجية.

مما لا شك فيه بأن الميزة الجغرافية تكمن في صميم نجاح "طيران الإمارات" - فدبي تقع على مفترق طرق بين الشرق والغرب، مما يجعلها نقطة توقّف مثالية للسفر للقارات - ولكن هل هذه النعمة تم إستخدامها بإنصاف من كيان تجاري، أو من الإستدانة من جيوب الحكومة العميقة؟

هذا هو السؤال الذي يواجه المشرّعين الأميركيين الذين يعكفون على قراءة ملف من ٥٥ صفحة أنتجته "الشراكة من أجل أجواء مفتوحة وعادلة" (الشراكة) - وهي جماعة ضغط تقودها ثلاث ناقلات أميركية - حيث إكتشفت لأول مرة أدلّة دامغة على الدعم الحكومي لثلاث شركات طيران خليجية تنمو بسرعة: "طيران الإمارات" في دبي، "الإتحاد للطيران" في أبوظبي، و"الخطوط الجوية القطرية" في الدوحة. وتعتقد "الشراكة" بأن هذه الإعانات والمنافع ذات الصلة والتي تُقدَّر ب٤٢ مليار دولار على مدى عشر سنين، تضر بالآفاق التجارية لشركات طيران القطاع الخاص في أميركا، التي لا تتمتع بميزة أن يكون أمير أو شيخ حاكم كمساهم وحيد. من دون دعم حكوماتها، تزعم، فإن "الإتحاد للطيران" و"الخطوط الجوية القطرية" "لن تكونا مجديتين تجارياً"، في حين أن "طيران الإمارات" كانت ستنمو بوتيرة أبطأ بشكل ملحوظ.

سير تيم كلارك: "طيران الإمارات" ستدحض كل الإدّعاءات

جيمس هوغن: "الإتحاد للطيران" ستطعن بالملف

وهي حجة مألوفة وجدت بالفعل مؤيدين في أوروبا، حيث تم تقييد شركات الطيران الخليجية بقيود ثنائية تحدّ من حصولها على كل بلدان القارة. ولا عجب بأن كارستن سبور، الرئيس التنفيذي لشركة "لوفتهانزا" الألمانية، وافق وأيّد على الفور الملف وأشاد بنظرائه في الولايات المتحدة لكونهم "أكثر فعالية" في جمع الأدلّة عن الدعم أكثر مما إستطاعت أوروبا جمعه.

ولكن في حين أن تصريحاته ستكون موضع ترحيب من قبل شركات الطيران الأميركية في "الشراكة" - "ديلتا إيرويز"، و"يونايتد إيرلاينز" و"أميركان إيرلاينز" - فإن رد فعل واشنطن هو ما يهم حقاً. إذا رأى المشرّعون الأميركيون أن المزاعم ذات مصداقية، فإنهم يمكن أن يتحركوا للمطالبة بإعادة التفاوض على معاهدات الأجواء المفتوحة التي وقّعتها أميركا مع قطر والإمارات العربية المتحدة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢.

هذه المعاهدات هي الأطر التنظيمية التي تسمح ل"طيران الإمارات"، و"الإتحاد للطيران"، و"الخطوط الجوية القطرية" من الوصول غير المحدود إلى المطارات الأميركية. من دونها، فإن شركات الطيران الخليجية ستواجه قيوداً على النمط الأوروبي عندما تحلّق فوق شمال المحيط الأطلسي، الأمر الذي سيحدّ بشدة من إحتمالات توسّعها في أميركا.

"سوف ندحض جميع الأشياء التي تُقال عنا."، قال سير تيم كلارك، رئيس "طيران الإمارات"، للصحافيين في واشنطن في آذار (مارس) الفائت. ووصف المزاعم بأنها "هراء"، ووعد بنقض كل "سطر بعد سطر" في الوقت المناسب، وأضاف: "بعدما نكون قد فعلنا ذلك، أتوقع أن يكون هناك إعتذار من الناس الذين أطلقوا هذه الإدّعاءات".

وذهب سير "تيم" إلى إتهام منافسيه في الولايات المتحدة بالسعي إلى الحمائية قائلاً: "كانت الأجواء المفتوحة بين الولايات المتحدة ودولة

مطار دبي: محطة توقف مناسبة للمسافرين عبر القارات

"الإتحاد للطيران" لا تنشر بياناتها المالية، ولكن "الشراكة" الأميركية تزعم أنها إكتشفت، من مصادر الناقلة الخليجية من ولايات قضائية في بلد ثالث حيث تقدّم بياناتها، أدلّة على أن "الإتحاد" تلقت ١٧ مليار دولار من الدعم منذ العام ٢٠٠٤. وهذا الرقم يشمل ٤٫٦ مليارات دولار من القروض الحكومية المزعومة من دون فوائد - حيث تبلغ قيمتها ٦٫٦ مليارات دولار عند العوملة (فوترتها) مع أسعار فائدة تجاريةً

الإمارات العربية المتحدة ناجحة بشكل كبير بالنسبة إلى المستهلكين الأميركيين والتجارة والإقتصاد الكلي. لا ينبغي أن يكون هناك أي سبب للحكومة الأميركية للقيام بتجميد الإتفاق أو الدوران عليه، وذلك فقط لحماية مصالح ضيّقة قليلة وللشراكة الأوروبية؛ لا سيما عندما سيكون التقييد أو تعطيل إختيار المنافسة على الطرق الدولية على حساب مصلحة المستهلك".

منذ أوائل تسعينات القرن الفائت، كانت إتفاقات الأجواء المفتوحة حجر الزاوية في سياسة أميركا بالنسبة إلى الطيران المدني الدولي. وقد وقّعت واشنطن ١١١ إتفاقية من هذا النوع مع بلدان في جميع أنحاء العالم، مزيلة القيود الثنائية التي إستخدمت تاريخياً من قبل الحكومات لحماية خطوطها الجوية المحلية من المنافسة الأجنبية.

هذه السياسة، على نحو فعّال، هي "الطفل المدلّل" لرأسمالية السوق الحرة. بتكريسها الحق لشركات الطيران لتطير بقدر ما يحلو لها بين البلدين، فإن معاهدات الأجواء المفتوحة إحتضنت فكرة أن السوق المحررة بالكامل تعظّم وترفع كلاً من الكفاءة التجارية والنشاط الإستهلاكي.

وصف رئيس "طيران الإمارات" إطلاق الأجواء المفتوحة بمثابة "نقطة تحوّل في التفكير الجوّي السياسي" الذي غيّر العالم. ومع أن منافسيه في الولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع الغالبية في هذه الصناعة، يتفقون إلى حد كبير معه على هذه النقطة، لكن فهمهم المشترك لا يذهب إلى أبعد. ووفقاً ل"الشراكة" الأميركية، فإن السلطة القانونية التي يقوم عليها نظام الأجواء

المفتوحة في أميركا لم يعد ينطبق على المعاهدات القطرية والإماراتية. وتستشهد بإلتزامين للمشرّعين اللذين، كما تزعم، يجري تجاهلهما: أولاً، من المفترض على المعاهدات "ضمان المنافسة العادلة ورفع مستوى ساحة المنافسة من خلال القضاء على تشوّهات السوق، مثل الإعانات الحكومية". ثانياً، ينبغي أن تُمنح "فوائد في حجم مماثل ... بين الحقوق الممنوحة والحقوق التي إستُغني عنها".

سيكون هذان الطلبان القانونيان العصا التوجيهية التي تحدّد رد فعل وجواب واشنطن. وفي حين يتفق الجميع على أن الأجواء المفتوحة هي، من حيث المبدأ، شيء جيد، يجب على المشرّعين الأميركيين أن يقرّروا ما إذا كانت المعاهدات الحالية مع قطر والإمارات العربية المتحدة ترقى إلى روح هذه السياسة. إذا كانت شركات الطيران الخليجية لم تلعب حسب القواعد التجارية للقطاع الخاص، أو إذا مالت فوائد الأجواء المفتوحة بطريقة ما إلى صالحها، فمن المحتمل عندها أن تقف واشنطن مع "الشراكة" الأميركية.

"في العام ١٩٩٩ فشل المفاوضون الأميركيون في توقّع مدى التهديد التنافسي غير العادل، أو عدم وجود توازن في الفوائد التي ستعود على كل جانب"، يشير الملف. وهو يرفض المعاهدتين ويعتبرهما بأنهما كانتا "عمليتين في وقتهما"، إذ أنهما وُضعتا في عصر عندما كانت شركات الطيران الخليجية تتمتع بحصة متواضعة في السوق.

وقد لخّص نائب رئيس "يونايتد إيرلاينز" لشؤون الشركات والحكومة، مارك أندرسون، موقف "الشراكة" بشكل أفضل: "نحن لا ننافس شركات نقل جوي؛ نحن نتنافس ضد حكومات".

الشكوى الأولى من السهل جداً فهمها. بالزعم الذي يقول بأنها تشوّه السوق من خلال الدعم الحكومي، فإن شركات الطيران الخليجية لديها الترف في بيع تذاكر غير مربحة من دون الحاجة إلى القلق حول تغطية تكلفة رأس المال. إذا كان هذا صحيحاً، فهو يضرّ بالسوق العالمية. إن أسعار رحلات جوية منخفضة بشكل غير معقول ستُجبر في نهاية المطاف شركات الطيران الأجنبية إلى الإنسحاب من بعض الطرق، والحد من المنافسة، الأمر الذي يؤدّي إلى تقلص الصناعة في الولايات المتحدة. في مقابل إلغاء رحلة يومية لطائرة ذات جسم عريض لناقلة

النائب الجمهوري بيل شوستر:
أعلن تأييده على ما جاء في الملف

أميركية، تدّعي الشراكة، يتم فقدان ٨٠٠ وظيفة في أميركا. إن واشنطن لن تحب ذلك.

الشكوى الثانية: الخلل في الفوائد الثنائية هو نظري. ويتعلق بإعتماد شركات الطيران الخليجية على ربط حركة المرور (connecting traffic)، بدلاً من أصل ووجهة الرحلات (origin-and-destination traffic).

يجب على معاهدات الأجواء المفتوحة، من الناحية النظرية، فتح أسواق مربحة على طرفي السلسلة الثنائية. ولكن، من الناحية العملية، يتم إستخدام مراكز الخليج في المقام الأول كمحطات توقف لرحلات لأكثر من مدينة – على سبيل المثال، نيويورك–دبي–مومباي، وهذا يعني أن معظم ركابها يطير إلى وجهات تستطيع شركات الطيران الأميركية خدمتها بشكل مستقل. هناك حركة مرور ضعيفة نسبياً ناشئة منطلقة أو مُستَقبِلة في هذه النقاط الخليجية

مما لا شك فيه بأن الميزة الجغرافية تكمن في صميم نجاح "طيران الإمارات" – فدبي تقع على مفترق طرق بين الشرق والغرب، مما يجعلها نقطة توقّف مثالية للسفر للقارات – ولكن هل هذه النعمة تم إستخدامها بإنصاف من كيان تجاري، أو من الإستدانة من جيوب الحكومة العميقة؟

"طيران الإمارات": أكبر ناقلة في العالم من حيث عدد المقاعد

الثلاث، وبالتالي فإن الجاذبية التجارية من الوصول المحرّر وغير المقيّد بالنسبة إليها ليست مقنعة؛ بالتأكيد ليس بالمقارنة مع السوق الأميركية الضخمة.

في نهاية المطاف، فإن القصور القانوني وراء هذين الإدّعاءين يتوقف على إبراز دليل ملموس عن دعم حكومي. جميع رؤساء شركات طيران الخليج – سير تيم كلارك (طيران الإمارات)؛ وجيمس هوغن (الإتحاد للطيران)، وأكبر الباكر (الخطوط الجوية القطرية) – نفوا مراراً وتكراراً وبشكل صاخب تلقّي مثل هذه الفوائد. يبدو الآن أن الإدعاءين الأخيرين مشكوك فيهما للغاية، في حين أن الحكم لم يصدر بعد بالنسبة إلى طيران الإمارات.

"الإتحاد للطيران" لا تنشر بياناتها المالية، ولكن "الشراكة" الأميركية تزعم أنها إكتشفت، من مصادر الناقلة الخليجية من ولايات قضائية في بلد ثالث حيث تقدّم بياناتها، أدلّة على أن "الإتحاد" تلقت ١٧ مليار دولار من الدعم منذ العام ٢٠٠٤. وهذا الرقم يشمل ٤,٦ مليارات دولار من القروض الحكومية المزعومة من دون فوائد – حيث تبلغ قيمتها ٦,٦ مليارات دولار عند العولمة (فوترتها) مع أسعار فائدة تجارية والإذن بالسحب مستقبلاً. ووفقاً للبيان المزعوم

ل"الإتحاد للطيران" في العام ٢٠١٠، فإن غالبية هذه المطلوبات تم إعادة تبويبها ك"أدوات حقوق مُلكية" بسبب عدم وجود "أي إلتزامات تعاقدية لسداد القروض في المستقبل المنظور". ويوفّر الملف أيضاً المدفوعات من حقن رأس المال الحكومي المزعوم سنة بعد سنة التي بلغ مجموعها ٦,٣ مليارات دولار.

وقد وعد هوغان بإصدار طعن شامل بالملف، على الرغم من أن حجته من المتوقع أن تكون خطابية المنطق إلى حد كبير. ويبدو أنه لم ينكر صحة التقارير المالية التي تم الحصول عليها سراً. ويبدو أيضاً أنه لم يطعن في التأكيد، خلافاً لإدعاءات سابقة عن الربحية، أن "الإتحاد للطيران" وصلت خسائرها المتراكمة إلى ٤ مليارات دولار على مدى العقد الماضي.

"لقد أكّدت الناقلة دائماً بشكل واضح أنها تلقّت إستثماراً في الأسهم وقروضاً من المساهمين،" يصرّ هوغان. "مساهمونا يعتقدون ويؤمنون في خطة عملنا. وقد زادوا إلتزاماتهم فيما نحن نتطور".

البيانات المالية السرية للخطوط الجوية القطرية تجعل القراءة محرجة على حد سواء. لقد تلقّت الناقلة التي تتخذ من الدوحة مقراً، كما يزعم الملف، ١٦ مليار دولار من

أكبر الباكر:
دولة قطر هي المالكة للخطوط الجوية القطرية

الإعانات منذ العام ٢٠٠٤، بما في ذلك ٧,٨ مليارات دولار في شكل قروض من دون فوائد (قيِّمت بـ٨,٤ مليارات دولار بشروط تجارية) و٦,٨ مليارات دولار ضمانات قروض حكومية. وزعم الملف أن بعض قروضها حُوِّل إلى حقوق للمساهمين في العام ٢٠٠٩ لأن السداد لم يكن "مخططاً له ومن غير المحتمل أن يحدث في المستقبل المنظور".

متحدثاً إلى "سي أن أن" (CNN) في شباط (فبراير) الفائت بعد أنباء عن كشف الملف، ولكن قبل أن تُعرَف محتوياته، أشار الباكر أن رئيس "ديلتا إيرلاينز" "ريتشارد أندرسون يحتاج إلى الذهاب للدراسة في إحدى الجامعات لمعرفة ما هو الفرق بين الأسهم والدعم". يبدو أن الباكر في الواقع قد يكون الشخص الذي يحتاج إلى الدروس: يستخدم الملف التعريف المعترف به عالمياً عن "الإعانة أو الدعم"، على

ملف لشركات الطيران الأميركية أمام الكونغرس: "في العام ١٩٩٩ فشل المفاوضون الأميركيون في توقّع مدى التهديد التنافسي غير العادل، أو عدم وجود توازن في الفوائد التي ستعود على كل جانب عندما وقعوا إتفاقات الأجواء المفتوحة مع دولة الإمارات وقطر"

النحو المنصوص عليه في إتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الدعم والإجراءات التعويضية. ومع ذلك، كرّر موقفه في شهر آذار (مارس)، معلناً: "إن دولة قطر هي المالك للخطوط الجوية القطرية، ومهما كانت الأموال التي إستثمرت في الناقلة فهي مساهَمة، والتي هي شرعية تماماً".

من ناحية أخرى، إن بعض الإدعاءات الأوسع في الملف هو، بإعتراف الجميع، مفتوحٌ للتأويل. إن مبلغ ال٤٢ مليار دولار، على سبيل المثال، يتضمّن وفورات في التكاليف التي لا يعتبرها كثير من الناس دعماً حقيقياً: رسوم مطار مخفضة، وإعفاءات ضريبية، وعدم وجود عمال نقابيين إلخ.... غالبية هذه المزاعم ضد الإمارات – المتهمة بتلقي ٥ مليارات دولار فوائد غير عادلة – تندرج تحت هذه الفئة.

ومع عدم وجود دليل دامغ ضد "طيران الإمارات"، فإن "الشراكة" الأميركية بدلاً وتعويضاً عن ذلك شهّرت بالناقلة الإماراتية من خلال إنتقاد "شركة دبي": قطاع طيران "متكامل عمودياً" يفتقر إلى الشفافية، وقد لا يتعامل مع الأطراف ذات العلاقة بذراع طويلة، وبالتالي رسمت الإعانات المالية من عائلة آل مكتوم الحاكمة بطريقة غير مباشرة وملتوية.

يُمكن أن تكون هذه الشكاوى مشروعة، لكنها ربما تنتمي إلى نقاش أوسع حول المعايير التنظيمية العالمية للطيران المدني. وكما أشارت طيران الإمارات في الماضي، إن الإتفاقات الثنائية "لم تحاول مواءمة قوانين تأسيس الشركة، وقواعد العمل أو غيرهما من التشريعات المحلية". ولنا أن نتساءل ما إذا كانت إدعاءات محدّدة ضد "طيران الإمارات" تبرّر إعادة التفكير في معاهدة الأجواء المفتوحة بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة.

عموماً، مع ذلك، يمثّل الملف تحقيقاً دامغاً الذي يبيِّن عدم صحة الكثير من الإدعاءات السابقة ل"الإتحاد للطيران" و"الخطوط الجوية القطرية". من جهته أعلن بيل شوستر، النائب الجمهوري عن ولاية بنسلفانيا الذي يقود لجنة النقل في مجلس النواب الأميركي، دعمه ل"الشراكة" الأميركية.

إذا برز المزيد من الحلفاء في الكونغرس للنائب الجمهوري و"الشراكة"، فإن شركات الطيران الخليجية ستواجه مهمة شاقة في محاولة جذب المسافرين الأميركيين

بقلم الدكتور جاسم عجاقة*

أزمة اليمن، ظاهرها مذهبي وباطنها نفط

تُعتبر الأزمة اليمنية إمتداداً لصراع قائم على خلفية مذهبية عمرها فاطمي وإتجاهها كربلائي. وهذا الصراع أدّى إلى تشرذم الأمة العربية وتقسيم دول كبيرة منها كالعراق وسوريا وليبيا واليمن. ويعتبر العديد من المحللين السياسيين أن الطموح الإيراني الذي يفرض نفوذه في المنطقة هو السبب الأساسي لهذا التشتت. وإذا كان هذا الأمر صحيحاً في المشرق العربي إلا أن أبعاداً أخرى يجب أخذها بعين الإعتبار في دول كاليمن وليبيا.

منذ وصول شاه إيران محمد رضا بهلوي إلى السلطة في خمسينات القرن الفائت وإيران تعمل على الإكتفاء الذاتي العسكري. لقد كان يحلم بجعل إيران دولة كبرى الذي ترجمه بإنشاء صناعة عسكرية مهمة أدّت إلى نجاحها الى حد مُعين بصنع ترسانة شبه كاملة من الأسلحة الخفيفة وصولاً إلى الأسلحة الثقيلة. وبُعيد وصول نظام الإمامة إلى الحكم، إستمر العمل على صناعة الأسلحة حتى وصلت إلى طائرة وغواصة من صناعة إيرانية بحتة (لسنا هنا بصدد تقييم نوعية هذه المعدات).

وفي عهد الشاه، قامت بريطانيا بتزويد إيران بالتكنولوجيا النووية المُتوفرة في ذلك الوقت وتمّ نقل المعرفة إلى مئات المهندسين النوويين الإيرانيين الذين إستمرّوا بنقلها إلى الألاف من المهندسين الإيرانيين الأخرين في عهد الإمامة.

لكن الإختلاف السياسي مع الغرب، دفع هذا الأخير إلى فرض عقوبات على إيران تخوّفاً من طموحات النظام الجديد وتوقف بذلك الدعم الغربي للصناعة النووية.

إن فرض النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط نابع من عوامل عدة وعلى رأسها الإضطهاد الذي تعرض له الشيعة أيام الحكم العثماني. فالسلطان سليمان الأول كان يقول أن قتل شيعي واحد يساوي أجر قتل سبعين مسيحياً في الآخرة. لكن هذا العامل ليس الوحيد، فالوجود الشيعي الكثيف في إيران، دفع بالإستراتيجية الإيرانية إلى العمل على خلق محيط تحت تأثير إيراني يسمح لطهران بتزعم العالم الإسلامي. ويضمن توازن القوى في منطقة يملك فيها السنّي (باكستان) واليهودي (إسرائيل) ترسانة نووية.

وزاد هذا الأمر التباين بين النظام الإيراني من جهة وبين دول الخليج العربية من جهة أخرى. وإزداد معه الإنقسام المذهبي الذي يأخذ جذوره من تاريخ الإسلام والخلاف على الخلافة. وأصبح كل عمل مهما كان نوعه يُفسّر بالبعد المذهبي بغض النظر عن أسبابه الحقيقية والتي كانت تتمثل بالعديد من الحالات بالنفط.

الحرب بين العراق وإيران في ثمانينات القرن الماضي لعبت ضد الجمهورية الإسلامية بشكل لا شك فيه. إلا أن المُعادلة تغيّرت كلياً مع سقوط نظام صدام حسين الذي وضع الأسس لما يُسمّى ب"القاعدة" اليوم وخلق فكراً متطرفاً متمثلاً ب"داعش". هذا الفكر تعتبره إيران الشيعية من أكبر المخاطر على وجودها بحيث أن الشيعي يُشكل، بحسب "داعش"، خطراً على الإسلام أكثر من اليهودي.

وفي اليمن، كان لتنظيم "القاعدة" دور كبير في خلق الفوضى في هذا البلد، وقام الغربيون بدعم نظام علي عبد الله صالح ومعه الحوثيين. وزادت قوة الحوثيين مع زيادة تسليحهم لدرجة أن علي عبد الله صالح خاف من زعيمهم وقام بتقوية "القاعدة" لكي يلعب دور الحكم ويُطيل من عمر عهده ويُسلّم الوراثة إلى نجله.

ووجد الحوثيون أنفسهم أقوياء لدرجة أنهم قاموا، وبحسب رأينا بإيعاز من إيران، بمحاولة لقطع طريق بواخر النفط بين الخليج العربي وقناة السويس حيث يمرّ أكثر من ٤٠٪ من النقل البحري للنفط. هذا الأمر جاء بهدف دفع أسعار البترول العالمي إلى الصعود مما يخدم مصالح إيران من جهة ومصالح روسيا من جهة أخرى.

والحوثيون الذين يُسيطرون على ٨٠٪ من الواجهة البحرية لليمن على البحر الأحمر، يسعون بعمليتهم إلى السيطرة على كامل هذه الوجهة وصولاً إلى عدن مما قد يؤثر على الملاحة البحرية في البحر الأحمر وبالتالي يضرب الاقتصاد المصري. هذا الأمر دفع بالمصريين إلى التحرك بسرعة والإنضواء تحت راية التحالف العربي ضد الحوثيين بقيادة المملكة العربية السعودية التي أصبحت مصالحها مهددة بشكل مباشر. وما ضرب عدن والحماية المُشددة على المنشأت النفطية في المملكة إلا دليل على هذا السيناريو الذي كان يهدف الحوثيون إلى تحقيقه.

من هذا المُنطلق نرى أن الأحداث اليمنية التي أخذت ابعاداً مذهبية عبر إيرازها كحرب سنية – شيعية، ما هي إلا صراع على النفط وعلى طرق الإمدادات. لكن بسبب طبيعة اليمن العشائرية، وتركيبته المذهبية فقد أُعطي للأزمة بعدٌ مذهبي إقليمي تَمثّل بإنضمام ١٠ دول عربية ذات غالبية سنية إلى التحالف ضد الحوثيين، ودعم طهران العلني لنظام الحوثيين.

إن كل ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط من حروب تحت تسميات متعددة ("الربيع العربي"، الحرب على "داعش"، الحرب على الحوثيين) ما هو إلا ضربة لتهديم المجتمعات العربية التي ستبقى لعهود طويلة في مكانة الشعوب غير النامية وذلك على الرغم من الثروة النفطية التي تمتلكها. فإلى متى هذا الإنقسام يا عرب؟

* خبير إقتصادي وإستراتيجي

JTCE

JTCE

Le Nom Qu'il Faut Connaitre Au Maroc

JTCE Sarl est une société Marocaine des secteurs du bâtiment et travaux publics. Elle intervient dans la construction des bâtiments, des grands ouvrages et des infrastructures d'énergie (tertiaire, industriel, infrastructures)

Pour Plus D'information: 67 angle Boulevard Hassan 1er, Casablanca, Maroc
Tel: (212) 0664 501 319, Email: jtcesarl@gmail.com

كيف إستطاع الملك محمد السادس التعايش مع حزب "العدالة والتنمية" في الحكم

إسلاميو صاحب الجلالة: التجربة المغربية

من خلال التسوية والتعاون ومصلحة النظام، إستطاع العاهل المغربي الملك محمد السادس والحزب الإسلامي الحاكم "العدالة والتنمية" إيجاد أرضية لسياسة مشتركة نجحت في تسيير شؤون البلاد والعباد. كيف كان ذلك؟ وهل هذا التعاون سيدوم؟

القصر الملكي في الرباط: كل القرارات تخرج من هنا

الرباط - مصطفى الزيّاني

إسلاميو حزب "العدالة والتنمية" في المغرب مثل نظرائهم في تونس ومصر، نجحوا في الوصول إلى الحكومة في أعقاب إحتجاجات "الربيع العربي" في العام ٢٠١١. ولكن في حين أن حركة "النهضة" في تونس إنسحبت في وقت لاحق من الحكومة تحت ضغوط داخلية وخارجية، وألقي القبض على أعضاء جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر، بمن فيهم الرئيس السابق محمد مرسي، ووُضعوا في السجن، فقد نجح حزب "العدالة والتنمية" في المغرب في أن يبقى على رأس حكومة إئتلافية في المملكة، وليس هناك دليل على أن هناك أي تغيير في وقت قريب. ما الذي يفسّر النجاح النسبي للإسلاميين في المغرب؟ يبدو أن الجواب يكمن في تصرف ملك المغرب والنهج الذي إتّبعه الحزب نفسه بالنسبة إلى الإصلاح والحكم واللذين شكّلا عاملين مهمَّين.

إن المغرب، على عكس تونس ومصر، يتمتع بنظام ملكي دستوري، ويمكن إرجاع جزء كبير من قوة حزب "العدالة والتنمية" إلى الطريقة التي إختارها الملك محمد السادس للتعامل مع الجهات الفاعلة السياسية المختلفة في البلاد، وخصوصاً في أعقاب "الربيع العربي". لقد سمح نظامه منذ فترة طويلة للأحزاب السياسية العمل بحرية نسبياً، في حين عمل في الوقت عينه على إستخدام سياسة الجزرة والعصا لإحتواء معارضيه. دَمَج النظام المعارضة في المؤسسات السياسية وسمح لها المشاركة في السلطة والإستفادة سياسياً، في حين مارس قمعاً خفيفاً ضدها أيضاً.

بالإضافة إلى ذلك، كان العاهل المغربي سريعاً في إعتماد سلسلة من الإصلاحات السياسية لإحتواء الإحتجاجات في العام ٢٠١١. كان أهمها التعديل الدستوري التاريخي في تموز (يوليو) ٢٠١١ الذي يضمن مساحة أكبر لحرية التعبير، ومنح المزيد من السلطة الى مجلس الوزراء ورئيسه، رئيس الحكومة. ينص التعديل أيضاً على آليات لتعزيز الرقابة البرلمانية على الحكومة، ودعا إلى إنتخابات مبكرة، والتي جرت في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١١. وقد إعتُبِر التصويت في تلك الإنتخابات أكثر صدقاً وشفافية من سابقاتها، حيث أعطت عدداً وافراً من المقاعد في البرلمان المغربي إلى حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي، الأمر الذي سمح له بتأليف وقيادة حكومة إئتلافية ضمت ثلاثة أحزاب غير إسلامية.

يصف حزب "العدالة والتنمية" نفسه بأنه حزب سياسي مع إطار مرجعي إسلامي، ومنذ إنشائه في شكله الحالي في منتصف تسعينات القرن الفائت، فقد أظهر درجة عالية من المرونة. وعلى الرغم من المحاولات المبكرة من قبل النظام للحد من قوته، فقد إستطاع الحزب تدريجاً الإندماج في العملية السياسية السائدة، وهو الآن قوة وازنة في السياسة المغربية

حزب العدالة والتنمية

يصف حزب "العدالة والتنمية" نفسه بأنه حزب سياسي مع إطار مرجعي إسلامي، ومنذ إنشائه في شكله الحالي في منتصف تسعينات القرن الفائت، فقد أظهر درجة عالية من المرونة. وعلى الرغم من المحاولات المبكرة من قبل النظام للحد من قوته، فقد إستطاع الحزب تدريجاً الإندماج في العملية السياسية السائدة، وهو الآن قوة وازنة في السياسة المغربية.

وكانت مرونة حزب "العدالة والتنمية" واضحة خلال تكشّف إضطرابات "الربيع العربي". إن حركات الإحتجاج، التي إجتاحت مصر وتونس واليمن إبتداءً من مطلع العام ٢٠١١، كانت حركات جماهيرية طالبت بتنحّي وتغيير الأنظمة. ولكن لم يكن هذا هو الحال في المغرب، حيث سيطرت الطبقة الوسطى على حركة الإحتجاج، التي دعت إلى إصلاح النظام ، بدلاً من تغييره وإزالته.

من جهته، وضع حزب "العدالة والتنمية" وحلفاؤه في المجتمع المدني حسابات سياسية خاصة وقرروا عدم المشاركة في الإحتجاجات، وذلك لتجنب، ما وصفوه، نتائج غير مؤكدة وغير مرغوب فيها. وهذا يعكس إقتناعاً داخل الحزب الإسلامي بأنه لا يمكن أن يحدث أي تحوّل سياسي في المغرب من دون موافقة النظام الملكي، وإن أي تغيير سياسي يجب أن يأخذ في الإعتبار دور القصر.

لم يكن وصول الحزب لاحقاً على رأس الحكومة نتيجة لفوز كاسح. بدلاً من ذلك، كان نتاجاً لتطور تدريجي، من الفوز بتسعة مقاعد في الإنتخابات البرلمانية في العام ١٩٩٧، إلى ٤٧ مقعداً في العام ٢٠٠٧، وإلى ١٠٧ مقاعد في العام ٢٠١١. وعلى الرغم من وصول الإسلاميين إلى السلطة لأول مرة في المغرب، فإنهم لا يسيطرون على كل المقاليد؛ إن ممارسة هذه السلطة لا تزال تخضع لإتفاقات وتسويات بين القصر والجهات الفاعلة السياسية الأخرى.

وعلى الرغم من نهجهم التصالحي، فإن فترة حكم الإسلاميين لم تكن سلسة تماماً. في منتصف العام ٢٠١٣، إنسحب حزب الإستقلال المحافظ من الحكومة الإئتلافية بسبب خلاف شخصي بين أمينه العام الجديد، حميد شباط، ورئيس الوزراء، رئيس حزب "العدالة والتنمية" عبد الإله بنكيران. الواقع أن الديناميات السياسية الإقليمية -- تحديداً الإنقلاب العسكري في مصر الذي أطاح محمد مرسي والضغوط من بعض دول الخليج لتهميش الإسلاميين—ألقت بظلالها في وقت مبكر على تجربة الإسلاميين في قيادة الحكومة المغربية.

للحفاظ على الإستقرار السياسي في البلاد، وفي الوقت عينه إمتصاص الضغوط الخارجية لإزالة الإسلاميين من السلطة، توصّل النظام الملكي والحزب إلى إتفاق ضمني: قدّم حزب "العدالة والتنمية" تنازلات مؤلمة حيث تخلّى عن بعض الحقائب الوزارية الأساسية لحلفاء النظام، فيما أبقى القصر الحزب على رأس الحكومة. لمواجهة الضغوط الخليجية، تم إبعاد حزب "العدالة والتنمية" من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون. وبالإضافة إلى ذلك، سُمِّي تكنوقراط فرنكوفوني ليكون وزيراً للتربية والتعليم. وزاد القصر أيضاً عدد الوزراء التكنوقراط غير الحزبيين الذين يتمتعون بعلاقات وثيقة مع القصر في وزارات رئيسية عدة أخرى، بما في ذلك الداخلية. بعد التعديل الحكومي، سيطر وزراء حزب "العدالة والتنمية" على أقل من ٨ في المئة من الموازنة العامة للدولة.

أدرك الإسلاميون في المغرب وفهموا بأن البقاء في السلطة يتطلب الدعم القوي من القصر -- وأن أي مشروع لا يمكن أن ينجح من دون موافقة القصر. وتعكس العلاقة بين عبد الإله بنكيران والملك هذا الأمر، ويستند ذلك على توزيع واضح للأدوار: لا ينازع بنكيران صلاحيات الملك، و، في المقابل، يدعم الملك الإصلاحات التي يقترحها رئيس الوزراء

البراغماتية السياسية

طوال هذه الفترة، كانت شعبية بنكيران ترتفع مع زيادة تعرّف الناس إليه، الأمر الذي شجّع الملك للعمل مع حزب "العدالة والتنمية". وفي الوقت عينه، أشار بنكيران في كثير من الأحيان إلى إحترامه للملك، وكان حريصاً على عدم تحدّي سلطته الرمزية والدينية وسلطاته السياسية بالنسبة إلى أهم القضايا التي تواجه قادة المغرب. هذا النهج عمّق الثقة بين الرجلين، مما أدى

إلى وجود علاقة قوية يذكرها رئيس الوزراء في كثير من الأحيان. ولكن هذه العلاقة قد أدّت أيضاً إلى شكاوى من منتقدي رئيس الحكومة، الذين إتهموه بأنه "ملكي أكثر من الملك".

أدرك الإسلاميون في المغرب وفهموا بأن البقاء في السلطة يتطلب الدعم القوي من القصر -- وأن أي مشروع لا يمكن أن ينجح من دون موافقة القصر. وتعكس العلاقة بين عبد الإله بنكيران والملك هذا الأمر، ويستند ذلك على توزيع واضح للأدوار: لا ينازع بنكيران صلاحيات الملك و، في المقابل، يدعم الملك الإصلاحات التي يقترحها رئيس الوزراء. هذا ينطبق أيضاً على علاقة الملك مع باقي الوزارات في المغرب: من المفهوم جيداً أن أهم الأمور لا تزال في يد الملك، في حين أن التعامل مع الشؤون اليومية تقوم به الحكومة.

هذا الإدراك لكيفية إدارة العلاقات مع النظام الملكي في المغرب ليس جديداً. وهو نتيجة لسنوات من الخبرة وقد تبلور في شعار قديم يستخدمه الإسلاميون السياسيون المعتدلون في المنطقة، "مشاركة لا هيمنة".

بالنسبة إلى الإسلاميين في المغرب، هذا يعني اللعب حسب قواعد النظام الملكي، ولكن من دون الوقوف والتحالف بشكل كامل مع القصر. على سبيل المثال، كان الإسلاميون حريصين على النأي بأنفسهم عما يُسمَّى الدولة العميقة (أو، باللهجة المغربية، المخزن) من طريق التحدث علناً ضد إنتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، وتزوير الإنتخابات، والممارسات الإستبدادية الأخرى. في بعض الحالات، مثل عندما إتهم حزب "العدالة والتنمية" وزارة الداخلية بالمحسوبية في الفترة التي سبقت الإنتخابات، تسبب الأمر بالتوتر بين الحزب والنظام.

بعد إنقلاب تموز (يوليو) ٢٠١٣ في مصر الذي أطاح مرسي، خلصت قيادة حزب "العدالة والتنمية" إلى نتيجة بأن المناخ العدائي الذي يواجه الإسلاميين في جميع أنحاء المنطقة يمكن أن يؤثّر في فترة الحزب في السلطة. لذا، تجنّب قادة حزب "العدالة والتنمية" إعلان أنواع من المواقف المتصلّبة التي أدّت إلى تهميش حزب "الحرية والعدالة" التابع لجماعة "الإخوان المسلمين" في مصر، وبدلاً من ذلك فقد أبدوا براغماتية ملحوظة في إدارة الإئتلاف الحاكم. في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٣، عندما سحب حزب الإستقلال وزراءه إضطر حزب "العدالة

الملك محمد السادس: تجربة ناجحة مع الإسلاميين حتى الآن

رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران: "ملكي أكثر من الملك"؟

والتنمية" إلى تشكيل حكومة إئتلافية جديدة، حيث أقدم الحزب على تحركات عدة إستيعابية؛ بعد مفاوضات صعبة، سمح لأحزاب الموالاة وشخصيات تكنوقراط معروفة بصلاتها القريبة من القصر بالسيطرة على وزارات رئيسية.

في الواقع، أظهر حزب "العدالة والتنمية" شهية قليلة لمناصب الدولة الرئيسية. وقد تم تعيين أعضاء الحزب في حوالي دزينة فقط من بعض المواقع العامة الـ٤٠٠ الرفيعة المستوى التي مُلئت في السنوات الثلاث الأولى من حكم الحزب، وفقاً لتنظيم إعتمدته الحكومة. وقال مسؤولو الحزب أن هذا الأمر يعكس رغبة الحكومة في أن تؤسّس لعملية التعيينات العامة التي يجب أن تكون وتقوم على مبدأ الجدارة وليس على المحسوبية التي إعتمدتها الأحزاب الحاكمة السابقة. في حين كان هذا تغييراً مهماً، فإنه لم يَجرِ تطبيقه بدقة في جميع القطاعات بسبب المقاومة من البيروقراطيين داخل المؤسسة الرسمية المغربية. عزّز قادة الحزب أيضاً نموذجاً للإصلاح التدريجي، معتبرينه أفضل وسيلة لإعادة بناء الثقة في المؤسسات العامة المغربية، وفي الوقت عينه، مضوا قدماً في التغييرات المهمة. على سبيل المثال، أقدم حزب "العدالة والتنمية" على إصلاحات إقتصادية مؤلمة ولكن تشتدّ الحاجة إليها في العديد من المجالات، بما في ذلك نظام الدعم والإعانات وميزان الحساب الجاري.

لقد حقّق الحزب بعض المكاسب في وقت مبكر على الجبهة الإقتصادية. وتحسَّنَ جرّاء ذلك ترتيب المغرب في الدراسات الإستقصائية الدولية في بيئات العمل والشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، بحلول كانون الاول (ديسمبر) ٢٠١٤، إستطاعت الحكومة، بالعمل مع مجتمع الأعمال، إسترداد أكثر من ٢٧ مليار درهم (٢,٧ مليار دولار) تم تهريبها إلى خارج البلاد خلال العقد السابق. هذا الإنجاز - حيث كان من المتوقع أن يسترد ٥ مليارات درهم فقط – هو علامة على أن الحكومة الحالية قد كسبت ثقة رجال الأعمال. وعزّزت هذه الخطوات موقف حزب "العدالة والتنمية" في عيون النظام الملكي، الذي يرى بأن الحزب يلعب دوراً مهماً في تحسين الإقتصاد الوطني والحفاظ على الإستقرار السياسي.

على الرغم من وصول الإسلاميين إلى السلطة لأول مرة في المغرب، فإنهم لا يسيطرون على كل المقاليد؛ إن ممارسة هذه السلطة لا تزال تخضع لإتفاقات وتسويات بين القصر والجهات الفاعلة السياسية الأخرى

لماذا يدعم القصر الإسلاميين؟

عُرِفَت الملكية المغربية دائماً بمرونتها في علاقاتها مع الأطراف الأخرى والجهات الفاعلة الإجتماعية من أجل تعزيز رؤيتها الإستراتيجية للبلاد. وعلاقتها مع الإسلاميين ليست إستثناءً. خلق القصر أحزاباً موالية مع إيديولوجيات مختلفة للسيطرة على موازين القوى السياسية في المملكة، وإستخدم الصراع بين الإسلاميين والأحزاب العلمانية لوضع نفسه كحكم بين الطرفين.

إن دعم القصر لحكومة بنكيران أملته حسابات دقيقة؛ ليس هناك من سبب لتنفير ومعاداة الإسلاميين طالما أنهم يلتزمون قواعد اللعبة

وزير العدل والحريات مصطفى الرميد: إستحق ميدالية ملكية

وزير الداخلية المغربي محمد حصاد: من المقربين للقصر

السياسية -- وطالما كلٌّ من القصر والحزب يستفيد من تحديث الدولة والإصلاحات في المدى المتوسط التي طرحها الإسلاميون.

الواقع أن القصر مقتنع بأن المصلحة الوطنية تكمن في دعم الحكومة الحالية لسببين رئيسيين: الأول هو أن الحكومة الحالية تتمتع بشرعية إنتخابية وشعبية واسعة. وأظهر إستطلاعٌ أجري في آذار (مارس) الفائت أن ٦٢ في المئة من المغاربة لهم رأي إيجابي من الحكومة ورئيسها بنكيران. إن الشعبية المستمرة لحزب "العدالة والتنمية" تحمي القصر من الإتهامات السابقة التي تزعم بأن الحكومات التي شكّلها كانت مجرد واجهات تفتقر إلى الجاذبية الشعبية الحقيقية.

والثاني، والأكثر أهمية، هو أن السبب وراء دعم القصر لحزب "العدالة والتنمية" يكمن في أن الحكومة مستعدّة للمضي قدماً في الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها، على الرغم من معرفتها الكاملة بأن ذلك قد يهدّد شعبية الحزب. هذه الإصلاحات، بما فيها تغييرات بالنسبة إلى الدعم، والتقاعد، وأنظمة العدالة -- تؤثر في حياة السكان اليومية بشكل مباشر. لقد تجنبت الحكومات السابقة إتخاذ مثل هذه الخطوات نظراً إلى عدم الإستقلالية أو الخوف من فقدان شعبيتها. ولكن فيما تواجه الحكومة الإسلامية هذه التحديات، فإن القصر محميٌّ إلى حد كبير. إذا نجحت الإصلاحات، فإن القصر سيستفيد من دعمه الحكومة؛ وإذا فشلت، فلا يمكن إلقاء اللوم عليه لأنه لم يعد يتدخل في الشؤون اليومية للبلاد. إن الدعم الملكي للحكومة يمكن أن يكون رمزياً، وأخلاقياً، أو لوجستياً. وأياً كان شكله، فإن المشاريع التي تتمتع بدعم من الملك هي دائماً أسرع في التنفيذ والتقدّم.

من ناحية أخرى يعطي حزب "العدالة والتنمية" القصر وحلفاءه الفضل بالنسبة إلى مبادرات حكومية عدة. على سبيل المثال، قال بنكيران أن القصر ووزارتا الداخلية والمالية هي المسؤولة عن نجاح صندوق أنشئ لدعم النساء الأرامل والمطلّقات.

ويُمكِن أيضاً أن يُنظّر إلى قيمة الدعم الملكي في جهود إصلاح العدالة في البلاد، التي تهدف إلى ضمان إستقلال وحياد القضاء، وإستعادة ثقة الجمهور به، وزيادة الكفاءة لديه. إن إصلاح القطاع يساعد حزب "العدالة والتنمية" على مواجهة ثقل وزارة الداخلية، التي يصطدم معها بشكل متكرّر. ومن شأن تحسّن نظام العدالة أيضاً تعزيز مصداقية القصر.

في صيف ٢٠١٣، منح العاهل المغربي ميدالية ملكية لوزير العدل والحريات مصطفى الرميد من حزب "العدالة والتنمية". وإعتبرت هذه الخطوة رمزية وتقديراً لجهود الرميد على رأس اللجنة العليا للحوار الوطني حول إصلاح العدالة لأكثر من عام. كما كلف الملك الرميد بزيارة فرنسا في نهاية كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥ للتفاوض مع وزير العدل الفرنسي بشأن إستئناف العمل حول إتفاقية التعاون القضائي، والتي تسمح بتقاسم المعلومات وتبادل السجناء. وكانت الإتفاقية قد جُمِّدت في العام الماضي بسبب التوترات بين البلدين جراء شكاوى قانونية على التعذيب المُقدَّمة ضد رئيس المخابرات المغربية خلال زيارته لفرنسا في شباط (فبراير) ٢٠١٤ والتفتيش المُهين لوزير الشؤون الخارجية المغربي في مطار باريس في آذار (مارس) ٢٠١٤.

ومع ذلك، كانت الإنتخابات مسألة خلافية بين القصر وحزب "العدالة والتنمية" لفترة طويلة. وقد إدّعى الأخير بأن وزارة الداخلية قامت برقابة خاطئة للإنتخابات الأمر الذي أدى إلى العديد من حوادث التزوير، وإتهم الوزارة بالتلاعب بالإنتخابات لصالح الأحزاب الموالية للقصر.

مع وصول الإسلاميين إلى السلطة، فقد عمل القصر على إظهار حياده عندما يتعلق الأمر بمنافسة بين الأحزاب السياسية. في إجتماع وزاري في منتصف تشرين الاول (أكتوبر) ٢٠١٤، أعلن الملك أن هيئة جديدة ستنشأ للإشراف على الإنتخابات البلدية لعام ٢٠١٥. ويرأس اللجنة الجديدة كلٌ من وزير الداخلية (محمد حصاد مستقل مقرَّب من القصر) ووزير العدل والحريات (مصطفى الرميد، من حزب العدالة والتنمية). وهذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها وزارة العدل في هذه العملية، وهذا التورط يمكن أن يصبح سيفاً ذا حدّين للإسلاميين. إذا حدث خلل في عملية التصويت مرة أخرى، فإن مشاركة الوزارة ستجعل من الصعب على حزب "العدالة والتنمية" التنديد بإجراء الإنتخابات.

ولكن، إلى متى ستدوم هذه العلاقة؟

الواقع كان سلوك العاهل المغربي، فضلاً عن حزب "العدالة والتنمية" نفسه، على حد سواء حاسماً للنجاح النسبي الذي حققه الإسلاميون في البلاد حتى الآن. وللمضي قدماً، يبدو أن النظام الملكي، على الأقل في المدى القصير، سيبقى راضياً عن الحكومة الحالية، وسوف يعتمد عليها طالما أن لديها شرعية إنتخابية، وطالما أنها لا تشكل تهديداً لمصالحه.

ومع ذلك، فإن نتائج الإنتخابات المحلية والإقليمية المقبلة، التي من المتوقع أن تجري في أيلول (سبتمبر) المقبل، سوف تحدِّد ما إذا كان سيستمر النظام الملكي في متابعة هذه العلاقة أو –إذا تغيّرت الخريطة الإنتخابية-- سوف يسعى إلى حلفاء جدد

إن إدراك الإسلاميين لكيفية إدارة العلاقات مع النظام الملكي في المغرب ليس جديداً. وهو نتيجة لسنوات من الخبرة وقد تبلور في شعار قديم يستخدمه الإسلاميون السياسيون المعتدلون في المنطقة، "مشاركة لا هيمنة"

حلم واشنطن لا ينطبق مع أحلام طهران

البُعد الجيوسياسي للمفاوضات النووية مع إيران

في مقطع إستفزازي من كتاب، "سياسة الفوضى في الشرق الأوسط" (The Politics of Chaos in the Middle East)، الذي نُشر قبل إضطرابات "الربيع العربي"، قال الباحث الفرنسي "أوليفييه روي" بأن هناك ثلاث "صدمات" كانت لها آثار في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط العربي بين السويس وإيران. تمثّلت الصدمة الأولى بنظام الدولة الذي صمّمته أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى الذي أنهى حلم الشريف حسين بن علي الهاشمي لتحقيق مملكة عربية مسلمة مستقلة واحدة من الجزيرة العربية إلى الحدود الغربية لإيران. وكانت الصدمة الثانية هي إنشاء دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، والهزائم المتكررة التي واجهها العرب على يديها. أما الصدمة الثالثة، يقول روي، فما زالت تتكشَّف وهي تقوم على تدمير التفوّق السياسي للعرب السنة في شرق السويس.

ويجادل روي بأن هذه الصدمة جرت على مرحلتين: تمثّلت المرحلة الأولى بالثورة الإيرانية ١٩٧٨-١٩٧٩، والتي أسفرت عن تأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران. وجاءت المرحلة الثانية من خلال سلسلة من الأحداث بدأت مع غزو الولايات المتحدة وحلفائها للعراق في ٢٠٠٣، الذي أدّى إلى هيمنة الشيعة على الدولة العراقية. وينبغي النظر إلى التفاوض النووي الإيراني في سياق هذه الصدمة الثالثة. إن العالم يرى أن مبرّر المفاوضات النووية الإيرانية يدخل في السياق العالمي للحفاظ على عدم الإنتشار النووي ومنع إنتشار الأسلحة النووية، والذي بالتأكيد هو كذلك. ولكن في الشرق الأوسط، يُنظَر إلى المفاوضات النووية على أنها مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بصراع أوسع يتعلق بالإشراف المشروع والهيمنة على المنطقة، وكذلك إلى موازين القوى الإقليمية.

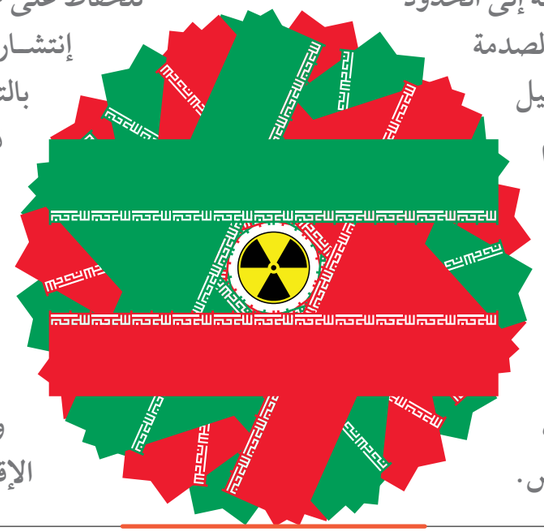

لندن - ميشال مظلوم

في تقرير مهم أعدّته "مجموعة الأزمات الدولية"، في أيار (مايو) ٢٠١٤، تحت عنوان "إيران ومجموعة ٥+١: حلّ مكعّب روبيك النووي"، جادل واضعوه بأن عزل المفاوضات النووية مع إيران عن سياق إقليمي أوسع نطاقاً (الحرب الأهلية في سوريا، وتورط إيران في العراق ولبنان واليمن) كان شرطاً مُسبقاً ضرورياً لنجاح المفاوضات، وربما حتى لمشاركة إيران. وأكّدوا على أن "النجاح ممكن إذا كانت هناك إرادة سياسية لعزل هذه الصفقة عن سياقها الإقليمي المعقّد". في الواقع، لم يكن التفاوض النووي أبداً معزولاً أو منفصلاً عن تصوّرات المشاركين لميزان القوى في المنطقة. مع ذلك، فإن موافقة مجموعة ٥+١ للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن، إلى ألمانيا، على وضع القضايا الإقليمية خارج نطاق المفاوضات النووية في العام ٢٠١٣، خلقت وضعاً محرجاً في المحادثات حيث أن أي نتيجة محتملة للتفاوض سيُنظَر إليها من قبل منافسي إيران على أنها ميل لميزان القوى الإقليمي لصالحها. لذلك، هذا الإتفاق النووي الإطار الذي أُعلن عنه أخيراً مع الجمهورية الإسلامية في لوزان من المرجح أن يؤدّي إلى تكثيف المنافسة على الأمن الإقليمي بدلاً من تخفيفها.

في إيران، كما يشير هنري كيسنجر، "تمت معالجة القضية النووية كأحد جوانب الصراع العام على النظام الإقليمي والتفوّق الإيديولوجي، وخاضت طهران مجموعة من الساحات والأقاليم بأساليب تغطّي طيف الحرب والسلام – عمليات عسكرية وشبه عسكرية، وديبلوماسية، وتفاوض دعائي رسمي وتخريب سياسي – في مزيج رشيق ومعزّز". وفي مقابلة مع ديفيد ريمنيك من مجلة "نيويوركر" في ٢٠١٤، أوجز الرئيس باراك أوباما رؤية الولايات المتحدة للنظام الإقليمي القائم على خلق توازن بين الدول السنية في المنطقة وإيران: "وعلى الرغم من أنه لن يحل المشكلة برمتها، فإذا تمكّنا من إقناع إيران بالعمل بطريقة مسؤولة – عدم تمويل المنظمات الإرهابية، وعدم قيامها بمحاولة لإثارة السخط الطائفي في بلدان أخرى، وعدم تطوير سلاح نووي – فسوف نرى توازناً يتطور وينمو بين دول الخليج السنية، أو ذات الغالبية السنية، وإيران حيث هناك منافسة، وربما

آية الله علي خامنئي: يريد إنهاء النفوذ الأميركي في المنطقة

شك، ولكن ليس حرباً ناشطة أو بالوكالة". بعبارة أخرى، يتصوّر الرئيس الأميركي عملية قصيرة المدى من التودّد والتقارب الإجتماعي مع إيران التي سيكون لها تأثير تحوّلي في النظام الإقليمي.

في الأيام والأسابيع المقبلة، سيقوم الجمهور بتقييم تفاصيل إطار الإتفاق النووي الذي أعلن عنه أخيراً مع إيران. سوف تتركّز المناقشات على عدد أجهزة الطرد المركزي الإيرانية، وكمية اليورانيوم المنخفض التخصيب التي ستحتفظ بها وبأي شكل، وآلية التفتيش، وتاريخ إنتهاء صلاحية الإتفاق، وهيكلية رفع العقوبات. والغرض من هذه المناقشات سيكون من أجل تقييم نقاط القوة (والضعف) في الصفقة. هذا النقاش، المهم

ترى الدول العربية السنية أنه، حتى لو نجحت واشنطن في تقييد البرنامج النووي الإيراني لمدة ١٠-١٥ عاماً، ونجحت في القيام بدور موازن لقوة إيران الإقليمية، فعندما تنتهي الصفقة النووية المحتملة سوف تكون إيران حرة في الحصول على أسلحة نووية إذا ما إختارت، مما يحدّ من قدرة أميركا على إدارة التوازن الإقليمي. في تلك المرحلة، ستكون إيران قوة نووية إقليمية غير مقيّدة

بالتأكيد، سوف يلقي بظلاله على العديد من الجوانب الأوسع للمفاوضات النووية مع إيران.

المفاوضات النووية بين مجموعة ٥+١ للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن، الى ألمانيا، وإيران إرتبطت إرتباطاً وثيقاً بالصراعات التي تجتاح الشرق الأوسط اليوم. ومع ذلك، عندما تجدّدت المفاوضات وإستؤنفت في العام ٢٠١٣ بعد إنتخاب حسن روحاني رئيساً في حزيران (يونيو)، فإن "الخطة المشتركة للعمل" التي أعلنت في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٣، لم تتضمن معالجة دور طهران في النزاعات في جميع أنحاء المنطقة.

إستبعدت مناقشات مجموعة ٥+١ للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن، إلى ألمانيا، القضايا الإقليمية من المفاوضات النووية مع إيران، وإختارت إستيعاب وقبول المطالبة من المفاوضين الايرانيين بأنهم ليست لديهم الولاية أو الصلاحية لمعالجة النشاط الإقليمي لبلدهم في إطار المفاوضات النووية. وكان هذا تنازلاً كبيراً من المفاوضين الدوليين لإيران من دون تلقّي أي شيء يتناسب في المقابل.

ويبدو أن عدم المعاملة بالمثل هذه تدعم فحوى حجة مايكل دوران في دراسته التي نشرها في شباط (فبراير) ٢٠١٥ تحت عنوان "إستراتيجية أوباما السرية في إيران". يقول دوران أن الولايات المتحدة تتبع إستراتيجية "سرية" طويلة الأجل تهدف إلى دمج إيران في النظام الديبلوماسي والإقتصادي الدولي كوسيلة لحث نظامها على الإعتدال السياسي وحسن السلوك الإقليمي. في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥، نشر "مركز الأمن الأميركي الجديد"، قبل دراسة دوران، تقريراً بعنوان "الذوبان البطيء: إختبار إمكانات التعاون مع إيران بعد الإتفاق النووي"، والذي فسّر مؤلفوه ما يعتبرونه تأثير الصفقة النووية في السياسة الخارجية الإيرانية: "من ناحية، إذا كانت نتائج الصفقة النووية النهائية ستعيد دمج إيران ديبلوماسياً في المجتمع الدولي وتؤدي إلى تحسّن كبير في إقتصاد البلاد، فقد يوفر هذا للرئيس حسن روحاني والداعمين الواقعيين له زخماً سياسياً كبيراً. نتيجة لذلك، فقد يمنح خامنئي الرئيس روحاني نفوذاً أكبر في مجالات السياسة الخارجية الإيرانية بعد البرنامج النووي ... إن فوزاً في "الملف النووي" قد يمكّن روحاني وظريف بإقناع خامنئي لمنحهما مزيداً من

الحكم الذاتي والبدء بإستعادة جوانب إضافية من السياسة الخارجية الإيرانية من الحرس الثوري".

من الصعب القول، نهائياً، ما إذا كانت إدارة أوباما إستبعدت عمداً المصالح الإقليمية من المفاوضات النووية مع هدف نهائي بإستخدام الإتفاق النووي كنقطة إنطلاق إلى التنسيق الإقليمي الأوسع مع إيران، على النحو المبيَّن بالتفصيل في تقرير "مركز الأمن الأميركي الجديد"، ودراسة مايكل دوران. ومهما يكن من أمر، فقد كانت إيران قادرة على إستخدام نفوذها ونشاطها في العراق ولبنان وسوريا واليمن كوسيلة ضغط للمساومة الضمنية في أثناء التفاوض النووي. بعبارة أخرى، من خلال إستبعاد السلوك الإقليمي من المفاوضات النووية، كانت إيران قادرة على إستخدام نفوذها الإقليمي، على حد سواء كعصا وجزرة، خلال هذه المفاوضات.

علّقت إيران إحتمال تغيير سلوكها الإقليمي وإعتبرته "جزرة" على طاولة المفاوضين الدوليين. يمكن لطهران أن تربط ضمنياً حلاً مرضياً للأزمة النووية مع إحتمال إتخاذ موقف أكثر تعاوناً وأقل مواجهة إقليمياً. ومع ذلك، لأن القضايا الإقليمية ليست جزءاً من المفاوضات، لن تكون إيران تحت أي التزام لتغيير سلوكها. في أعقاب الصفقة المُعلَنة، ستتم إزالة القيود الإقتصادية عن قدرة الجمهورية الإسلامية لفرض نفوذها في المنطقة. وعلى العكس، لو لم يكن هناك إتفاق نووي فإن إيران كانت في وضع يمكّنها من تأجيج صراع إقليمي، وذلك بإستخدام نفوذها في الشؤون العربية كعصا، بينما في الوقت عينه تزيد مساعيها لتطوير برنامجها النووي.

بالنسبة إلى المرشد الأعلى للثورة، علي خامنئي، إن "الجزرة" الإيرانية هي مجرد وهم. ليس لدى طهران نية لمناقشة القضايا الإقليمية مع الولايات المتحدة. وهو يرغب في تبادل تنازلات نووية محدودة لتخفيف العقوبات. في خطابه في عيد "النيروز" في ٢١ آذار (مارس) ٢٠١٥، وضع الأمر بشكل صارخ: "النقطة الثانية إزاء إستمرار المفاوضات مع الحكومات الأوروبية وأميركا بشأن القضية النووية هي أننا نتفاوض فقط مع أميركا بشأن القضية النووية، وليس على أي قضية أخرى. يجب أن يعرف الجميع ذلك. نحن لا نتفاوض مع أميركا حول القضايا الإقليمية. إن أهداف أميركا في المنطقة هي على العكس تماماً من أهدافنا. نحن نريد الأمن والسلام في المنطقة. نريد حكم الشعوب لبلدانها. سياسة أميركا في المنطقة هي خلق إنعدام الأمن. أنظروا إلى مصر، وليبيا، وسوريا. حكومات متغطرسة – بقيادة أميركا – بدأت هجمة مرتدة ضد الصحوة الإسلامية التي تم إطلاقها ضد هذه الدول. وهذا الهجوم المضاد ما زال مستمراً في الوقت الحاضر، وهو يخلق تدريجاً وضعاً كارثياً لهذه الدول. هذا هو هدفهم، وهو على العكس تماماً من هدفنا. نحن لا نتفاوض على الإطلاق مع أميركا، لا في القضايا الإقليمية، ولا على القضايا الداخلية، أو [كذا] ولا حول قضية الأسلحة. تقتصر مفاوضاتنا مع الأميركيين على القضية النووية وعلى الطريقة التي يمكننا التوصل من خلالها إلى إتفاق من خلال الديبلوماسية".

الحقيقة أن خامنئي يرغب في رؤية إيران تعقد صفقة مع "مجموعة ٥ + ١" التي تحمي حرية عمل إيران النووي ولكن تخفف العواقب المؤلمة التي ألحقتها العقوبات بالإقتصاد الإيراني. وقد فسّر منافسو إيران الإقليميون رسالة خامنئي بأنها تعبير عن هدف إيران لمعارضة كل النفوذ الأميركي في المنطقة، وحتى في أعقاب الإتفاق النووي، وتحقيق طموحها في أن تصبح القوة الإقليمية المهيمنة، التي تعتقد إيران أنه دورها الطبيعي في المنطقة.

في مقابلة مطوّلة في شباط (فبراير) الفائت، قال وزير الخارجية الايراني والمفاوض النووي الرئيسي، محمد جواد ظريف: "يعتقد بعض من الأصدقاء الإقليميين أنه مع حل القضية النووية فإن دور إيران في المنطقة سيزيد. ومع

المفاوضات النووية بين المفاوضين الدوليين وإيران إرتبطت إرتباطاً وثيقاً بالصراعات التي تجتاح الشرق الأوسط اليوم. ومع ذلك، عندما إستؤنفت المفاوضات في العام ٢٠١٣ بعد إنتخاب حسن روحاني رئيساً، فإن "الخطة المشتركة للعمل" التي أُعلنت في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٣، لم تتضمن معالجة دور طهران في النزاعات في المنطقة

الرئيس باراك أوباما:
هل يكسب الرهان؟

ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن وضع إيران كدولة إقليمية قوية ومؤثرة هو الواقع، ونفوذ الجمهورية الإسلامية واضح تماماً على الرغم من الدعاية الإعلامية المعاكسة التي تم إطلاقها من قبل النظام الصهيوني وعدد من الدول الإقليمية الأخرى". وإدّعى ظريف أيضاً أن سياسات بلاده في أفغانستان، وسوريا، والعراق كانت مسؤولة وخارج أي سؤال. ويتقاسم روحاني وظريف رؤية خامنئي بالنسبة إلى أن إيران قوة إقليمية مهيمنة، لكنهما يسوّقان تلك الرؤية بطريقة أفضل بكثير من المرشد الأعلى. وقد زعم ظريف على أن القضية النووية قد خلقت عدداً من العقبات لإيران أمام تحقيق "دورها الحقيقي في المنطقة"، ولكن عندما يتم حل المشكلة النووية سيتم إزالة تلك العقبات. ويجادل ظريف بأن إيران دولة قوية للغاية ومؤثرة، ولكنها تستخدم قوّتها لا لإيقاع ضربات بمصالح الدول الأخرى ولكن لدفع عملية السلام والتعاون والصداقة. وأكد ظريف على أنه "سيكون مفيداً لجميع دول المنطقة وجيراننا في الخليج إذا لعبت إيران دوراً في المنطقة، وأنه لن يكون ضاراً بمصلحة أحد".

الرهان الكبير

إن رغبة إيران في إزالة العقبات للوصول إلى القيادة الإقليمية في الشرق الأوسط لا تتلاقى مع رؤية باراك أوباما لتوازن مدبَّر من الولايات المتحدة بين الدول العربية السنية (بالإضافة إلى إسرائيل) والجمهورية الإسلامية. بالنسبة إلى الدول العربية السنية، حتى لو نجحت واشنطن في تقييد البرنامج النووي الإيراني لمدة ١٠–١٥ عاماً، ونجحت في القيام بدور موازن لقوة إيران الإقليمية

الرئيس حسن روحاني:
يسوّق للهيمنة الإيرانية بطريقة أفضل من المرشد الأعلى

(كما ذكر الرئيس الأميركي سابقاً في مقابلته مع ريمنيك)، فعندما تنتهي الصفقة النووية المحتملة سوف تكون إيران حرة في الحصول على أسلحة نووية إذا ما إختارت، مما يحدّ من قدرة أميركا على إدارة التوازن الإقليمي. في تلك المرحلة، ستكون إيران قوة نووية إقليمية غير مقيّدة.

يبدو أن إدارة أوباما تراهن بأنه بحلول ذلك الوقت ستكون واشنطن أقامت علاقات ودية إجتماعية مع طهران وتحوّلت الأخيرة من تهديد ومفسد ثوري إلى شريك دولي معتدل وبناء. وبعبارة أخرى، قد تكون الولايات المتحدة تقامر بأن التحوّل الإجتماعي والسياسي الإيراني سوف يتفوّق على التطوير النووي الإيراني. في هذا السيناريو، سيكون من المتوقع أن يتغيَّر سلوك إيران الإقليمي لأن طهران ستحسب أن الفوائد التي تتلقاها كطرف دولي كامل ستفوق التكاليف بإنتهاج سياسة خارجية ثورية (إسترجاعية).

قد يكون رهان أوباما قد قلّل من شأن قوة الهوية الوطنية الثورية في إيران، والتي تم بناؤها وصنعها على مدى السنوات الـ٣٦ الفائتة. إن الإقتراح بأن سلوك السياسة الخارجية الايرانية يمكن أن يتقارب إجتماعياً ويتحوّل قد إفترض أن سلوك طهران يستند حصراً على حساب الحوافز بدلاً من مزيج من الحوافز والهوية. يرفض خامنئي الصيغة الملتبسة التي تدعو لا إلى تغيير الجمهورية الإسلامية، ولكن إلى تغيير سلوكها. إنه يعتبر هذا الموقف تعزيزاً لـ"ثورة ليّنة" في إيران، وهجوماً مستتراً على النظام الإسلامي في إيران. في خطاب ألقاه في ١٢ آذار (مارس) ٢٠١٥ أمام مجلس الخبراء، الذي سوف يختار في نهاية المطاف خليفة خامنئي عند وفاته، قال خامنئي:

"عندما يقولون أن علينا أن نغيِّر سلوكنا، فهذا يعني أننا يجب أن نتخلّى وننسى العناصر الرئيسية لدى حركتنا، وأنه لا يجب أن نبذل أي جهد للحفاظ عليها. هذا هو معنى تغيير السلوك. وهذا هو ما يشار إليه – في بعض الكتابات والخطب – بإعتباره دين الحد الأدنى. وهو ما يعني تناقص المثل لدينا وهذا يعني تدمير الجانب الداخلي من الإسلام. هذا الدين من الحد الأدنى يعني القضاء التام على الدين". هذه ليست مجرد كلمات للمرشد الأعلى الإيراني؛ إنها تمثل وجهة نظر عالمية معيّنة والتي على أساسها تم نصب وإقامة مؤسسات الحكومة والدولة في إيران منذ العام ١٩٧٩. إن القيم الشيعية الثورية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الهوية الوطنية الإيرانية تجعل الهدف من التقارب الإجتماعي وتحويل سلوك إيران تحدياً حاداً ورهاناً محفوفاً بالمخاطر.

ويبدو أيضاً أن هذا الرهان غير مقبول من حلفاء أميركا التاريخيين في المنطقة على مستويين. أولاً، إنها تفترض أن إيران في المستقبل، بعدما تتقارب إجتماعياً مع أميركا، وتحوّل سلوكها، وربما سيكون لديها أسلحة نووية عند إنتهاء الصفقة، لن تهدّد جيرانها الإقليميين. هذا الإفتراض يتجاهل أن إيران نووية غير مقيّدة، معتدلة أم لا، سوف تغيِّر ميزان القوى الإقليمي. وهو يتجاهل أيضاً حقيقة أن النخب الإيرانية عبر الطيف السياسي، المتشددة والإصلاحية على حد سواء، تنظر إلى "دور إيراني حقيقي في المنطقة" من حيث القيادة

"مركز الأمن الأميركي الجديد": "إذا كانت نتائج الصفقة النووية النهائية ستعيد دمج إيران ديبلوماسياً في المجتمع الدولي وتؤدي إلى تحسّن كبير في إقتصاد البلاد، فقد يوفر هذا للرئيس حسن روحاني والداعمين الواقعيين له زخماً سياسياً كبيراً. نتيجة لذلك، فقد يمنح خامنئي الرئيس روحاني نفوذاً أكبر في مجالات السياسة الخارجية الإيرانية"

الإقليمية، والذي يُعتبَر غير شرعي من قبل الدول العربية السنية وإسرائيل. ثانياً، وربما الأهم من ذلك، تُظهر خطة أوباما أنها وضعت رهاناً طويل الأمد مع مردود بعيد وغير مؤكد، وذلك باستخدام أمن حلفائه الإقليميين في المدى القصير كعنصر للرهان.

تحوّل ميزان القوى

في مقابلة جرت معه في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥، إعترف حسين أمير عبد اللهيان نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون الأفريقية والعربية، أن "بعض الدول" قلقٌ من أن إتفاقاً نووياً مع إيران سيخلق قدرات جديدة قد تؤدي إلى "ترتيبات جديدة" في المنطقة. وإعترف أمير عبد اللهيان أيضاً أن البعض في العالم العربي يعتقد أن إجراء محادثات نووية مع إيران من دون معالجة القضايا الإقليمية هو أمر من دون فائدة أو منفعة.

يشعر السعوديون وغيرهم أنه في أعقاب الصفقة سوف يُعاد دمج إيران بسرعة في النظام السياسي والإقتصادي الدولي، الأمر الذي سيحيي وينعش إقتصادها ويوفّر الدعم الأميركي الضمني لها لترسيخ نفوذها في العالم العربي. بحلول الوقت الذي تنتهي الصفقة المحتملة، فإن نفوذ إيران الإقليمي من شأنه أن يكون أخذ شرعية مع الوقت وبدعم أميركي ضمني، وستكون طهران حرة في السعي إلى طموحاتها النووية. وبعبارة أخرى، يعتقد خصوم إيران بأن هذه الصفقة ستساعدها على زيادة قوتها النسبية في المنطقة.

إن المفاوضات النووية مع إيران، حسب "خطة العمل المشتركة" التي وُضعت في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٣، لم تعالج صراحة القضايا الإقليمية، ولكن السياق الإقليمي هو الذي حدد كيفية مقاربة الطرفين للمفاوضات. في الخمسة عشر شهراً منذ إستئناف المفاوضات، نما وجود إيران ونفوذها في ثلاث عواصم: بغداد ودمشق وصنعاء، وترسّخا بعمق في رابعة، بيروت. في أواخر سبعينات القرن الفائت، أشار أستاذ العلوم السياسية الأميركي – اللبناني فؤاد عجمي بإيجاز أنه حيثما تكون هناك قوة مُفرِطة، سوف تولد مقاومة.

الواقع أن إيران تمكّنت من بسط نفوذها في جميع أنحاء العالم العربي، على الرغم من الإنخفاض الحاد في أسعار النفط، الذي يمثّل ما يقرب من ٧٠ في المئة من عائدات الحكومة الإيرانية،

ومجموعة العقوبات الدولية المؤلمة التي فرضها المجتمع الدولي عليها. لقد إغتنمت الجمهورية الإسلامية الفرصة وإستفادت من عدم الإستقرار في العالم العربي في أعقاب الإنتفاضات في ٢٠١٠ و٢٠١١، والتي يشير إليها قادتها بـ"الصحوة الإسلامية". كما أثبتت أيضاً عزماً ومصداقية من خلال حفاظها على إستثماراتها الثقيلة في حلفائها الشيعة العرب. بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤، يُعتقَد أن إيران أنفقت مبلغاً يتراوح بين ١٥ و ١٩ مليار دولار على الدعم المباشر لنظام الرئيس بشار الأسد في سوريا. ومع أن موازنة السنة المالية الإيرانية الحالية تبلغ ٢٩٦ مليار دولار (تعتمد على ٧٢ دولاراً لبرميل النفط، عندما كان النفط يحوم حول ٥٥ دولاراً)، ومن المتوقع أن يكون النمو الإقتصادي فيها صفراً لهذا العام، فإنها زادت الإنفاق على الدفاع بنسبة ٢٣ في المئة عن العام السابق. وبعبارة أخرى، على الرغم من وجود ومواجهة حوافز مادية قوية لتقليص الإنفاق على الدفاع ودعمها لحلفائها الإقليميين في العراق ولبنان وسوريا واليمن، واصلت الإستثمار في إبراز ونشر نفوذها في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك توفير الدعم المادي لتمرد الحوثيين الشيعة في اليمن، والذي تكشَّف بالتوازي مع المفاوضات النووية الجارية.

تعتقد إيران بأن مصالحها في الدول العربية المجاورة مشروعة. وقد تشكّلت مصالحها الوطنية من خلال مزيج فريد من البراغماتية والإيديولوجية الشيعية الثورية. وقامت طهران، بتنظيم، وتدريب، وإبداء النصح، وتسليح الميليشيات الشيعية في العراق التي كانت في طليعة من دحر غزو تنظيم "الدولة الإسلامية" في حزيران (يونيو) ٢٠١٤ في العراق. وفيما يحتضن تنظيم "داعش" هوية سنية ثورية التي تكافح ضد الشيعة، فإن إيران تعتبر أن حماية المراقد الشيعية المقدسة في العراق مصلحة وطنية حيوية. إن حماية وتعزيز الهوية الشيعية الثورية هما المبدأ الذي تقوم عليه مشاريع ونفوذ إيران في جميع أنحاء العالم العربي. ومع ذلك، ترى إيران أيضاً أن الحفاظ على نفوذها في العراق، لضمان إعتماد الحكومة والقوات المسلحة العراقية عليها، هو أيضاً مصلحة حيوية للأمة التي خاضت حرباً إستمرت ثماني سنوات مع نظام صدام حسين. مثل العراق، أطّرت إيران مشاركتها في سوريا ولبنان تحت عنوان حماية المقدسات الشيعية و/ أو السكان الشيعة. ومع ذلك، فمن

هنري كيسنجر:
معالجة القضية النووية كجانب من الصراع على النظام الإقليمي

يريد الإيرانيون أن يروا النفوذ الأميركي في حده الأدنى وإزالته في نهاية المطاف من المنطقة، لأنهم يعتبرون أن الولايات المتحدة عقبة تاريخية لتحقيق دورهم "الحقيقي" كقوة إقليمية

الواضح أيضاً أن إيران تحافظ على الأسد في سوريا و"حزب الله" في لبنان كوسيلة للتواصل مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية حيث المشاكل الإقليمية يمكن أن تتصاعد أو يتم إحتواؤها إعتماداً على كيفية خدمة المصالح الإيرانية.

من جهتها تعتبر الدول العربية السنية، وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية، التدخل الايراني في العالم العربي على أنه غير شرعي. وربما ليس من قبيل المصادفة أنه فيما كان متوقعاً التوصل إلى إطار سياسي لإتفاق نووي مع إيران في نهاية آذار (مارس)، أطلقت المملكة العربية السعودية عملية "عاصفة الحزم" العسكرية من أجل ضرب الحوثيين في اليمن. وقد وصفت الصحيفة اليومية المحافظة الإيرانية "جمهوري إسلامي" المُنافَسة الأمنية في ما بعد مرحلة "الربيع العربي" بين إيران والمملكة العربية السعودية بأنها "كثيفة، واسعة النطاق، أساسية، وإستراتيجية". مرددة ما قاله عجمي، العلامة الآكيدة على تكثيف المنافسة في الأمن الإقليمي كان نجاح السعوديين في خلق مجموعة موحدة من الدول السنية في دعم العملية العسكرية لدحر مكاسب الحوثيين في اليمن والحد من الدعم الإيراني للمجموعة وحلفائها. إن نشر القوة السعودية في اليمن خلال الأسابيع الماضية هو تحوّل غير مسبوق في السلوك الإستراتيجي السعودي.

التوازن والشرعية

يريد الإيرانيون أن يروا النفوذ الأميركي في حده الأدنى وإزالته في نهاية المطاف من المنطقة، لأنهم يعتبرون أن الولايات المتحدة عقبة تاريخية لتحقيق دورهم "الحقيقي" كقوة إقليمية. إنهم يريدون أيضاً إعادة تأهيل الاقتصاد والإبقاء على أكبر قدر ممكن من حرية العمل في ما يتعلق بأنشطتهم النووية وتأثيرهم الإقليمي. إنهم لا يبحثون أو يسعون إلى توازن إقليمي. ما زال السعوديون وغيرهم يحاولون أن يوطّنوا أنفسهم ويتعايشوا مع التغييرات التي أدخلتها إضطرابات "الربيع العربي" وغزو العراق في العام ٢٠٠٣. إنهم يودون خفض النفوذ الايراني في الشؤون العربية إلى أدنى مستوى ممكن وفي نهاية المطاف إزالته. إنهم يودون أن يكون برنامج إيران النووي شفافاً. كما أن إدارة أوباما ترغب في هندسة توازن بين الدولتين الإقليميتين المتنافستين، وتعتقد أن الإتفاق النووي هو الخطوة الأكثر أهمية للبدء في إحداث هذا التغيير، شريطة أن يمنع بشكل مقنع مسار إيران للحصول على أسلحة نووية.

إن منافسي إيران الإقليميين يقومون بنشاط ويبذلون جهوداً لإعادة ضبط موازين القوى في المنطقة وإستيعاب دور توسعي أكثر لإيران. هذه العملية هي في بدايتها وعلى الأرجح أن تتميز بتكديس عسكري سريع، وزيادة الصراع غير المباشر (في اليمن وأماكن أخرى)، وسياسة لحافة الهاوية متقلبة، والتآمر السياسي والتخريب العسكري المتبادلين اللذين يشملان جماعات الأقلية الدينية والعرقية المكبوتة. إن الإضطرابات العربية العنيفة في محافظة خوزستان في إيران خلال مباراة لكرة القدم في الأهواز بين نادٍ إيراني وآخر سعودي قد يكون عرضاً مسبقاً لأسوأ الأمور التي قد تحدث في المستقبل. لقد وضعت الولايات المتحدة رهاناً كبيراً والآن يبقى أن نرى ما إذا كان ذلك سيؤتي ثماره أم أنها سوف تفقد ما راهنت عليه

Royal Fit
Água Mineral Fluoretada
ROYAL FIT
Mineral water fluoridated
Member of The Brazilian Chamber
Of Commerce & Industry (CCIBRA)
Water is much more than our business
Directly from the famous Furnas Aquifer in Brazil
to your table where you are
Most of the natural resources of Brazil are internationally known,
but its water is one of the best when compared to other places in the world.
For more information write to: Mr RONALDO DIJKSTRA, ROYAL FIT, RUA CLYCEMA
KOSSATZ CARVALHO, 205 BAIRRO SAN MARTIN PONTA GROSSA PARANÁ BRASIL
Or Contact Telelepone No: +55 42 32263839

علي خامنئي يفعل كل شيء لتأمين خليفة من تابعيه

من يكون المُرشِد الأعلى المقبل للثورة في إيران؟

على مدى السنوات القليلة الفائتة، تدفقت الشائعات والروايات الإيرانية بشكل مستمر حول موت وشيك للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية آية الله علي خامنئي البالغ ٧٥ عاماً. ونظراً إلى تقدمه في العمر، بغض النظر عما إذا كان مريضاً أم لا، فإن الخلافة قد تحدث عاجلاً وليس آجلاً.

طهران - هشام الجعفري

يمنح الدستور الإيراني مجلس الخبراء، وهو هيئة دينية قوية منتخبة، المسؤولية عن تعيين وإقالة المرشد الأعلى للثورة. ويبني هذا المجلس قراره على عدد من المؤهلات: الدراسة، والعدل، والورع، والحكمة، والشجاعة، والمهارات الإدارية، و"الفطنة السياسية والإجتماعية الصحيحة" - وهذه تحدّدها الجماعة السياسية التي تكون في السلطة. في الواقع، إن عملية إختيار المرشد الأعلى محفوفة بالسياسة لأنها تقدّم فرصة نادرة للفصائل المختلفة الإيرانية للصراع من أجل السيطرة. يوجد حالياً على المسرح السياسي مزيجاً من متشددي خامنئي المحافظين جداً، والمحافظين التقليديين، والمحافظين المعتدلين الذين يدعمون الرئيس حسن روحاني، والرئيس السابق أكبر هاشمي رفسنجاني والتكنوقراط التابعين له، والإصلاحيين وأنصار الحركة الخضراء. أما الحرس الثوري الإسلامي، الذي يسيطر على الجيش، فيدعم المتشدّدين.

ستجري إنتخاباتٌ لإختيار هيئة جديدة لمجلس الخبراء في أقل من عام. وسيتم إختيار المقاعد ال٨٤، (عدد مقاعد المجلس)، من طريق التصويت العام المباشر، ولكن الذين يبغون الترشّح سوف يخضعون لعملية "غربلة" سياسية حيث تُدرس ملفاتهم قبل قبول ترشيحاتهم. وبطبيعة الحال، سوف يكون لخامنئي تأثير هائل في النتائج. فهو أولاً سوف يرفض ويمنع الأشخاص غير المرغوب فيهم من الترشح لمجلس الخبراء بالإعلان عن عدم أهليتهم من خلال مجلس صيانة الدستور، الذي يفحص المرشحين في جميع الإنتخابات، ما عدا مجلس المدينة، ويقرر من هو "مؤهل". (وترد المعايير في الدستور، لكن المجلس يتيح أساساً للترشح أولئك الذين يُعتبرون مخلصين للنظام).

وسوف يكون لدى خامنئي مبرران ممكنان: تورط المرشح في الحركة الخضراء الديموقراطية، التي وُلدت كرد فعل على الإنتخابات الرئاسية المزوّرة في حزيران (يونيو) ٢٠٠٩، أو ما إذا كان المرشح مجتهداً، أي باحث في الفقه الإسلامي الذي لديه المعرفة لتحديد مرشح مؤهل للمرشد الأعلى.

إن إستخدام المعيار الأول للقضاء على المنافسين سيكون سهلاً، لأن خامنئي قد أعلن في وقت سابق أن دعم أي شخص للحركة الخضراء سيؤدي إلى إستبعاده من الترشح لأي منصب رفيع المستوى. كما أن مجلس صيانة الدستور، أيضاً، قد ذكر صراحة بأنه سينحّي المرشحين الذين لهم علاقة بالحركة الديموقراطية. وهذا الشرط يستبعد خلفاء محتملين مثل علي يونسي، وهو مستشار كبير للرئيس حسن روحاني لشؤون الأقليات، الذي وقف في العديد من المناسبات مع حرية التعبير والفكر،

المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي: تأمين الخلافة والإرث

لدى خامنئي مبرران ممكنان لمنع أي مرشح لا يرغب به: تورط المرشح في الحركة الخضراء الديموقراطية، التي وُلدت كرد فعل على الإنتخابات الرئاسية المزوّرة في حزيران (يونيو) ٢٠٠٩، أو ما إذا كان المرشح مجتهداً، أي باحث في الفقه الإسلامي الذي لديه المعرفة لتحديد مرشح مؤهل للمرشد الأعلى

وهو الهدف الرئيسي للحركة الخضراء. ويمكن أيضاً إستبعاد آية الله محمد موسوي خوينيها، وهو رجل دين إصلاحي وكان المدعي العام السابق لإيران وأحد المقرّبين من المرشد الأعلى السابق آية الله روح الله الخميني.

المعيار الآخر هو أن يكون المرشح مجتهداً. وإذا لم يكن المرشّح كذلك، فسوف يُجبَر على إجتياز إمتحان في الفقه الإسلامي، والذي يمكن التلاعب به لإستبعاد المرشح غير المرغوب به. ويسيطر مجلس صيانة الدستور على الإمتحان ويمكنه أن يدّعي أن الشخص فشل. وهذا يعني أن خامنئي يمكنه أن يخذل بسهولة المرشحين الذين لا يحبهم. وإذا نجح خامنئي في إستخدام هذين المعياريين للتخلص من كل المرشحين الذين ليسوا مطيعين له، فسيكون له مجلس خبراء سهل الإنقياد، وسوف يعيّن خلفاً له يروق له بشكل واضح.

حركة الشباب

بدأ خامنئي فعلياً تشكيل تركيبة مجلس الخبراء. وبالنظر إلى السن المتقدمة للعديد من أعضاء الجسم القيادي -- بين ٧٩-٩٠ عاماً -- فقد عمل خامنئي على تشجيع المتشدّدين "الأصغر" سناً لخوض الإنتخابات المقبلة. بالنسبة إلى خامنئي، فإن المرشح المرغوب فيه أكثر، سواء بالنسبة إلى المجلس أو لخلافته، ينبغي أن يتمتع بخاصتين مهمتين اللتين من شأنهما ضمان الولاء له: لم يشارك في النضال ضد الشاه محمد رضا بهلوي قبل ثورة العام ١٩٧٩، وليس لديه أي إرتباطات وثيقة مع آية الله روح الله الخميني. وسوف تمنح هاتان الميزتان المرشحين مستوى معين من المصداقية (وبالتالي، ميزة تنافسية) إذ أنهم ربما يتمتعون برتبة ثورية أعلى من خامنئي نفسه.

وتشمل لائحة المتنافسين المحتملين لمجلس الخبراء أو لخلافة خامنئي: رئيس السلطة القضائية صادق لاريجاني، كبير ممثلي الادعاء الإيراني إبراهيم رئيسي، وأحمد خاتمي، وهو واحد من خمسة أئمة لصلاة الجمعة في طهران. وقد ولدوا جميعاً في العام ١٩٦٠ (أي أن عمر كل واحد منهم ٥٤ عاماً)، وهم أعضاء حاليين في المجلس، وتلقوا نوعاً من التأييد من خامنئي.

مرشحان محتملان آخران هما: غلام حسين محسني إجئي (٥٨ عاماً) نائب الرئيس للاريجاني، ومصطفى بور محمدي (٥٥ عاماً) وزير العدل الحالي. وقد لعب كلٌ منهما أدواراً قيادية في الحملة

أكبر هاشمي رفسنجاني: يريد أن يكون مرشداً أعلى ولكن...

آية الله صادق لاريجاني: من المحتملين للخلافة

على الجماعات الديموقراطية والمعارضين على مدى العقود الثلاثة الفائتة. وأخيراً، هناك حيدر مصلحي، (٥٧ عاماً)، وزير الإستخبارات خلال الولايه الثانية للرئيس السابق محمود أحمدي نجاد ٢٠٠٩-٢٠١٣، وهو من الموالين لخامنئي ومجتهد فعلياً.

من ناحية أخرى، هناك أكبر هاشمي رفسنجاني، الرئيس الرابع لإيران، الذي يعترف المقرّبون منه أيضاً بأهمية إنتخابات مجلس الخبراء. وعلى الرغم من كونهما شريكين سابقاً، فإن رفسنجاني وخامنئي قد تنافسا بشكل محتدم على مدى سنوات عدة. وبالتالي سوف يحاول رفسنجاني ودائرته ترشيح أشخاص من خلال الجدران الحديدية لمجلس صيانة الدستور. والمتشدّدون، مثل أحمد جنتي، الأمين العام المحافظ جداً للمجلس، قال مراراً وتكراراً بأن رفسنجاني سوف يحاول السيطرة على المجلس المقبل من أجل إنتخاب نفسه المرشد الأعلى المقبل، أو على أقل تقدير، الحد من مدى نفوذ خامنئي.

قد يبدو هذا الأمر بعيد المنال، ولكن من الواضح أن خامنئي يشعر بالقلق بشأن إحتمال حدوثه. في ٩ آذار (مارس) ٢٠١٥، عندما تحرّك مجلس الخبراء لتعيين رئيس له محل محمد رضا مهدوي كاني الذي وافته المنية، فقد بذل خامنئي حجماً غير عادي من الضغط على أعضاء المجلس للتصويت ضد رفسنجاني الذي كان مرشحاً. ولم يكن غريباً بعد ذلك أن رفسنجاني خسر معركته للمتشدد محمد يزدي ،ب٢٤ إلى ٤٧ صوتاً. وفي العام ٢٠١٠، ضغط خامنئي أيضاً بنجاح على أعضاء المجلس لعدم إعادة إنتخاب رفسنجاني رئيساً. كما أنه مارس ضغوطاً أيضاً على مهدوي كاني، الذي كان مريضاً في ذلك الوقت، للترشح لهذا المنصب. وبعدما وافق مهدوي كاني على مضض، إنسحب رفسنجاني لصالحه.

ولكن رفسنجاني لم يتراجع. وقال في وقت سابق من الشهر الفائت بأن المجلس "لديه فقط لحظة حرجة واحدة، وهي عندما ينتخب المرشد الأعلى". وأضاف: "أنا لست بحاجة إلى أن أكون رئيس المجلس في تلك اللحظة الحرجة. يكفي أن أكون عضواً [في المجلس]. سوف أكون حراً في التعبير عن رأيي، وإذا كنت أريد أن أكون مؤثراً، سوف أكون". وبعدها، في بيان للإحتفال بالعام الجديد الإيراني، قال رفسنجاني: "بغض النظر إذا كنت موجوداً أم لا، فأنا على يقين من أن مستقبل هذه الثورة وأبناء أمتنا سيكون واحداً من الإعتدال، وسيتم عزل المتطرفين والمتشدّدين".

وفي الوقت عينه، من خلال خطبه وتصريحاته العلنية، فقد نأى رفسنجاني علناً بنفسه بعيداً من خامنئي. على الرغم من أنه لم يعد يتمتع بالكثير من القوة، فإن رفسنجاني ما زال يتمتع بتأييد شعبي قوي. وإذا شعر خامنئي بأن رفسنجاني

بالنسبة إلى رجال الدين الحاكمين، من المهم أن يكون المرشد الأعلى المُقبل رجل دين، ورئيس السلطة القضائية صادق لاريجاني هو كذلك. كان جده لأمه آية الله. زوجته هي إبنة آية الله بارز في قم. وأخته متزوجة إلى حفيد مؤسس المعاهد في قم. وشقيقه، علي لاريجاني، متزوج من إبنة أحد تلاميذ الخميني

يستمر بتشكيل تهديد له – بسبب مواقفه بالنسبة إلى الشؤون المحلية والدولية، والتي إقتربت من تلك للإصلاحيين والحركة الخضراء- فقد يعمد خامنئي إلى رفضه ومنعه مرة أخرى من الترشح في الإنتخابات المقبلة المقرّرة لمجلس الخبراء.

وبدوره يطالب الحرس الثوري الإسلامي أيضاً بإختيار واحد ينتمي إليه في منصب خامنئي بعد وفاته، ويدّعي البعض بأنه يتمتع بالتأثير الضروري لتحقيق مراده. وهذا هو الإحتمال المرجح، مع ذلك. ينص الدستور على أن الجانب الإسلامي لجمهورية إيران لا يمكن تغييره. وهو لا ينص على أن أعضاء مجلس الخبراء يجب أن يكونوا من رجال الدين. لكنه يعطي المجلس القدرة على تحديد مؤهلات المرشد الأعلى، وقد إختار دائماً الزعماء الدينيين. من جانبه، وضع مجلس صيانة الدستور الإجتهاد، وهو دراسة متميزة من الفقه الإسلامي، كمؤهل لأعضاء المجلس. وإذا كان لا يمكن إنتخاب ضباط الجيش والحرس الثوري في المجلس، فلن يكون بإستطاعة هؤلاء التأثير في إختيار المرشد الأعلى.

المرشحون المحتملون

على الرغم من أن خامنئي قد رمى بثقله خلف عدد من المرشحين المتشدّدين أو المحافظين جداً مثل جنتي ويزدي، فهما متقدمان جداً في العمر ليكونا من الخلفاء الأقوياء. وهذا يترك ثلاثة آخرين محتملين.

واحد منهم هو آية الله سيد محمود الهاشمي الشاهرودي. ولد في مدينة النجف، العراق، في العام ١٩٤٨، وعاش هناك حتى بلوغه سن ال٣١، وإنتقل الى إيران في آذار (مارس) ١٩٧٩، بعد بضعة أشهر على الثورة. (على الرغم من أن الدستور ينص على أن الرئيس الإيراني يجب أن يكون مولوداً في إيران، فإنه لا ينص شيئاً عن المواطنة بالنسبة إلى المرشد الأعلى). وقد عيّنه خامنئي رئيساً للسلطة القضائية في تموز (يوليو) ١٩٩٩. وقد حاول النواب الإصلاحيون في البرلمان منع تعيينه من خلال نشر شهادة الميلاد لشاهرودي، التي تُبيّن أنه مواطن عراقي. ولكن، تحت ضغط خامنئي، بقيت القضية هادئة. بعد عشر سنين وفترتين كرئيس للسلطة القضائية، إستقال شاهرودي من منصبه في العام ٢٠٠٩. وهو الآن نائب رئيس مجلس الخبراء، وعضو في مجلس صيانة الدستور، وكذلك عضو في مجلس تشخيص مصلحة النظام، وهو هيئة دستورية تنصح خامنئي وتفصل في النزاعات بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور. ويُعتبر شاهرودي أيضاً مرجعية دينية، وزُعم بأنه يستعد ويحضّر نفسه لخلافة خامنئي.

المرشح الثاني المُحتمل هو رئيس السلطة القضائية صادق لاريجاني. وهو نجل آية الله الحاج ميرزا هاشم أملولي، الذي ولد في إيران وكان مرجعية دينية في النجف، العراق، قبل أن ينتقل إلى إيران. عيّن خامنئي لاريجاني، وهو لم يزل في ال٤١ من العمر، في مجلس صيانة الدستور في العام ٢٠٠١، قبل أن يُعيَّن رئيساً للسلطة القضائية في العام ٢٠٠٩، حيث أعيد تعيينه بعد خمس سنوات. كرئيس للسلطة القضائية، فقد نفذ لاريجاني أوامر خامنئي لإسكات أنصار الحركة الخضراء والمعارضين الآخرين. ونظراً إلى طاعته، فقد رفع خامنئي من وضعه الديني من "حجة الإسلام" (رجل دين أدنى برتبتين من آية الله) إلى "حجة الإسلام والمسلمين" (رجل دين أدنى بمرتبة واحدة من آية الله) وإلى "آية الله". خامنئي نادراً، وإذا فعل، يشير إلى أي رجل دين بآية الله.

بالنسبة إلى رجال الدين الحاكمين، من المهم أن يكون المرشد الأعلى المُقبل رجل دين، ولاريجاني هو كذلك. كان جده لأمه آية الله. زوجته هي إبنة آية الله بارز في قم. وأخته متزوجة إلى حفيد مؤسس المعاهد في قم. وشقيقه، علي لاريجاني، متزوج من إبنة أحد تلاميذ الخميني.

الخليفة الثالث الممكن لخامنئي هو محسني إجئي. كان المسؤول عن الفحص الإيديولوجي لمجندي وزارة الإستخبارات ١٩٨٤-١٩٨٥، وكان ممثل السلطة القضائية لدى الوزارة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٨. ومن ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨، كان المدّعي العام للمحكمة الخاصة برجال الدين في فرع طهران، وهي الهيئة التي تراقب وتحاكم رجال الدين المعارضين. تمت ترقيته إلى المدعي العام الوطني في العام ١٩٩٨ وخدم في ذلك المنصب حتى العام ٢٠٠٥. وبين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢، كان إجئي أيضاً مسؤولاً عن القضاء في طهران، وخلال هذه الفترة أمر بإغلاق أكثر من ١٠٠ صحيفة ومجلة وغيرها من المطبوعات، وسجن عدداً من الصحافيين. خلال الفترة الأولى من رئاسة أحمدي نجاد من العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠٠٩، كان إجئي وزير الإستخبارات، حيث أقاله أحمدي نجاد في آب (أغسطس) ٢٠٠٩ لإقامته علاقات وثيقة مع خامنئي وتلقي الأوامر منه. ثم عيّنه لاريجاني كبير ممثلي الإدعاء في البلاد، وهو المنصب الذي شغله حتى آب (أغسطس) ٢٠١٤ عندما تمت ترقيته ليكون نائب الرئيس للاريجاني والناطق باسم السلطة القضائية. كما أنه عضو في العديد من الأجهزة الحكومية الأخرى، ويحظى بثقة خامنئي الكاملة.

آية الله سيد محمود الهاشمي الشاهرودي: أصله العراقي قد يكون عقبة للخلافة

محسني إجئي: يحظى بثقة خامنئي

ستجري إنتخاباتٌ لإختيار هيئة جديدة لمجلس الخبراء في أقل من عام. وسيتم إختيار المقاعد ال٨٤، (عدد مقاعد المجلس)، من طريق التصويت العام المباشر، ولكن الذين يبغون الترشّح سوف يخضعون لعملية "غربلة" سياسية حيث تُدرس ملفاتهم قبل قبول ترشيحاتهم

الحركة الخضراء الديموقراطية: حرمت كثيرين من الوصول إلى مركز المرشد الأعلى

تغيّر المناخ السياسي

على الرغم من أن خامنئي يتمتع بنفوذ كبير بالنسبة إلى إنتخاب أعضاء مجلس الخبراء وإختيار خليفته، فإن عوامل عدة يمكن أن تقف في طريقه. إذا عاش، لنقل، عشر سنين أخرى (والأعمار في يد الله)، فإن المناخ السياسي يمكنه أن يتغيّر بما يكفي ليجعل خامنئي غير قادر على التأثير بشكل كاف في مجلس الخبراء. ثانياً، إن القاعدة الإجتماعية القوية لمعارضته، رفسنجاني، والطبيعة العنيدة للسياسة الإيرانية قد تكبحان أيضاً من جماح وتأثير خامنئي.

ثالثاً، إذا ما وصلت إيران الى إتفاق نهائي في حلول ٣٠ حزيران (يونيو) المقبل حول برنامجها النووي مع مجموعة الخمسة زائد واحد (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى ألمانيا)، بعدما حقق إجتماع لوزان الأخير في ٢ نيسان (إبريل) الجاري إختراقاً بالإتفاق على الإطار العام للحل، ورفعت العقوبات الإقتصادية تدريجاً، فإن مثل هذه الأحداث سوف تؤثر بشكل كبير في الديناميات الداخلية الايرانية. إن جمهورية إسلامية لم تعد مهدَّدة من قبل الغرب قد يكون من الصعب التعرف إليها. إذا إستطاع الغرب بقيادة الولايات المتحدة، بناء علاقات ودية مع طهران، فيمكن أن يساعد ذلك على تحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد، وتزويد طهران بالتكنولوجيا الغربية الحديثة، وزيادة الإستثمار الأجنبي.

ومن شأن هذه التغييرات أن تؤثر أيضاً في "لعبة السلطة" بين الجماعات الديموقراطية والدولة، محولةً الملعب لصالح الطرف الأول. إن الجماعات الديموقراطية في إيران ترفض الديكتاتورية الدينية الحالية، وتناضل من أجل نظام سياسي أفضل، والإنتقال السلمي إلى الديموقراطية. الواقع إن فكرة "الجمهورية الإسلامية العلمانية" لديها دعم كبير داخل إيران.

وأخيراً، التعليق على خلافة المرشد الأعلى سيؤثر في النتائج، وهذا هو السبب في أن هذا الموضوع ممنوع تداوله في إيران. إذا كان هناك نقاش فعلي حول إنتقال السلطة، قد لا يكون لمرشحي خامنئي حظ بالفوز إذ أنه قد يؤدي إلى الكشف عن الجوانب البغيضة من ماضي المرشحين.

بقاء السلطة

على الرغم من أنه من الصعب التنبؤ في الوقت الحالي من سيخلف خامنئي، فإن الحقيقة هي أن المرشد الأعلى يتمتع بسلطات هائلة. على سبيل المثال، في العام ١٩٨٨، أقال آية الله الخميني نائبه المرشد الأعلى آية الله العظمى حسين علي منتظري، خوفاً من "السماح لليبراليين بالسيطرة على الأمة والشعب". وأوضح الخميني أنه أقال منتظري بسبب إنتقاداته للجمهورية الإسلامية في مجال حقوق الإنسان التي "قد تضر بشكل كبير بالإسلام والثورة، وكانت خيانة خطيرة ضد الشهداء الذين أراقوا دماءهم للدفاع عن الثورة". وفي رسالة إلى مجلس الشورى، أو البرلمان، كتب الخميني: "للحفاظ على الدولة والإسلام، لقد أقلت ثمرة حياتي [منتظري كان طالباً وتلميذاً للخميني]".

وبالمثل، يحاول خامنئي القضاء على جميع المرشحين ذوي العقلية الإصلاحية المحتملين لأنه يدرك أن خليفته سوف يؤثر بشكل كبير في مستقبل الجمهورية الإسلامية. إنه يريد من المرشد الأعلى المقبل الحفاظ على إرثه، ولا يبغي شخصاً سوف يعيد النظر في الدستور، والقضاء على منصب المرشد الأعلى، وتمهيد الطريق للتحوّل الديموقراطي في إيران

المؤشر

لا تلوموا البنوك

ما يقرب من ١,٣ مليار دولار من التحويلات المالية تتدفق إلى الصومال في كل عام، وهذا يمثل ما لا يقل عن ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ولكن القوانين والتنظيمات القاسية في الغرب تجعل من الصعب أكثر من أي وقت مضى للبنوك للعمل مع شركات الخدمات المالية لإرسال تحويلات مالية إلى دول هشة ذات مخاطر عالية، مما يهدد بقطع هذا التدفق الحيوي من المال. وجاءت أحدث ضربة في أواخر كانون الثاني (يناير) الفائت عندما أرسل "ميرشنتس بنك" في كاليفورنيا رسائل إلى شركات التحويلات الصومالية حيث أبلغها: "نحن نأسف لإبلاغكم أن البنك قد قرر وقف علاقته معكم في هذا الوقت". وقد عرّض هذا القرار شركات الخدمات المالية الصومالية بشكل خاص إذ أن "ميرشنتس بنك" كان آخر مصرف في أميركا الذي يسمح للصوماليين المقيمين في الولايات المتحدة تحويل الأموال إلى عائلاتهم في الوطن. وقع إغلاق مماثل في بلدان أخرى. في المملكة المتحدة أغضب بنك "باركليز" بشدة المجتمع الصومالي هناك في العام ٢٠١٣ عندما قرر إغلاق أكثر من ٢٠٠ من حسابات الخدمة المالية، وهو عمل كان متوقعاً أيضاً أن يكون له تأثير كبير في قدرة المجتمع الصومالي في بريطانيا لتحويل الأموال إلى البلاد.

أكد تقرير صدر أخيراً عن منظمة "أوكسفام" ومنظمة "حلول التنمية الأفريقية" على أهمية تحويلات المغتربين إلى الشعب الصومالي، مشيراً إلى أن التحويلات السنوية تقزّم المساعدات الدولية بشكل كبير. ليس هناك من شك أن هذا التدفق في الأموال هو أمر حيوي، ولكن المسار الذي تتم من خلاله التحويلات معقّد وغير شفاف. إن إنعدام الشفافية هذا هو الذي يهم ويقلق البنوك التي تواجه خطر مواجهة غرامات باهظة لتحويل الأموال إلى بلدان مثل الصومال، حيث تعمل منظمات إرهابية مثل حركة الشباب. إن البيئة التنظيمية المالية التي أعقبت أحداث ٩/١١ تحمّل البنوك المسؤولية عن تحديد أصول ووجهات تدفق المال الذي تسهّل تحويله. إن تتبع حركة هذه الأموال بالضبط إلى الصومال صعب جداً، إن لم يكن من المستحيل القيام به. إن عدم وجود نظام مالي رسمي في الصومال يعني أن التحويلات المالية لا يمكن تحويلها مباشرة. بدلاً من ذلك، يتم إستخدام نظام بارع قائم على التجارة لتوجيه المال. تبدأ العملية عندما يقوم أحد العملاء، لنَقُل في الولايات المتحدة، بزيارة مكتب محلي لخدمة الأعمال المالية لإرسال الأموال إلى شخص في الصومال. يقوم وكيل في أميركا بإعلام نظيره في الصومال، الذي يستخدم بدوره أموالاً في حوزته لإكمال التحويل، لأنه لا توجد بنية تحتية لإرسال الأموال مباشرة بين البلدين. ونتيجة لذلك، فإن الوكيل في الولايات المتحدة عليه دفع دين إلى نظيره الصومالي والمتمثّل بكلفة التحويل. لتلبية هذا الدين، يأمر الوكيل الأميركي مصرفه، مثل بنك "ميرشنتس" في كاليفورنيا، لتحويل المبلغ إلى حساب المصرف في المقاصة شريكته في دبي. إن هذه المقاصة توفّر القروض للتجار الذين يستخدمونها لتمويل الواردات من السلع إلى الصومال. عندما يبيع التاجر بضاعته، يسدد تحويلات العميل الصومالي. النظام يعمل بشكل جيد، ولكن، بالنسبة إلى مصرفي في لندن أو نيويورك، إن الطريق الملتوي يبدو خطراً حيث يمكن من طريقه أن يجري غسل للأموال وتمويل الإرهاب.

إن دور المقاصة في دبي أمر بالغ الأهمية، ومع ذلك لم يكن هناك إهتمام كاف من قبل أولئك الذين يسعون إلى تطوير ممرّات آمنة إلى الصومال، إلى ما يمكن أن تقدمه هذه المقاصة من مخاطر. إن إستخدام الأموال في دبي من قبل المقاصة والتاجر على حد سواء يفتقر إلى الشفافية، وبالتالي فمن الصعب التتبع. البنوك والهيئات التنظيمية الدولية تشكك أيضاً بما إذا كان هناك نظام مناسب في دبي لمراقبة هذا النوع من التبادل. وكما يشير تقرير "أوكسفام" ومنظمة "حلول التنمية الأفريقية"، إن العلاقة الإماراتية "هي نقطة ضعف رئيسية في النظام الحالي لتحويل الأموال إلى الصومال". والعزوف الواضح من الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة، مثل البنك الدولي عن معالجة هذا الضعف يعني أن أي جهود لضمان أن التحويلات لا يتم حظرها بسبب المخاوف من غسل الأموال وتمويل الإرهاب مصيرها الفشل.

ثانياً، عدم وجود نظام رقابة مالية معترف به في الصومال يخفف حتماً من إستعداد البنوك الدولية لتسهيل تحويل الأموال مباشرة إلى الصومال. تتم مراقبة البنوك وتُنتَقد على نطاق واسع لتحويلها أموال من دون معرفة تماماً أين ستنتهي. لذلك فهي حذرة بحق في إرسال الأموال إلى بيئة غير منظمة.

بعدما أغلق بنك باركليز الحسابات الصومالية لديه، عيّنت حكومة المملكة المتحدة مجموعة عمل - تتكوّن من أعضاء من القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية -- لضمان إستمرار تدفق التحويلات المالية إلى الصومال. في صيف ٢٠١٤، أنتجت مجموعة العمل دليلين: واحد عن كيف يمكن لشركات تحويل الأموال الإلتزام بالقوانين المالية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب، وآخر عن كيف يمكن للبنوك تحديد وإدارة مخاطر الجرائم المالية عند العمل مع شركات التحويلات. بلدانٌ أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة، تراقب التقدم الذي أحرزه فريق العمل بإهتمام. وعلى الرغم من أن تدابير المملكة المتحدة تثير الإعجاب، فإنها تبدو على أن ليس لديها تأثير حقيقي يُذكر جراء متابعتها في إهمال قضيتين خطيرتين رئيسيتين: إستخدام مقاصة مُبهمة في دبي لتحويل الأموال وعدم وجود تنظيم مالي في الصومال. الآن بعد مرور أكثر من عام على تأليفها، يبدو أن جهود مجموعة العمل قد تعثرت.

وهناك طريقة أفضل لمعالجة هذه المشكلة تكمن في بناء جدار حام لمنع البنوك من الإضطرار إلى العمل في بيئات مُبهمة أو غير منظمة فيما تستمر في جمع وتحويل الأموال. يمكن أن يصبح البنك الدولي جدار الحماية. بدلاً من ترك شركات الخدمات المالية تجمع الأموال في دبي، فإن البنك الدولي يأخذ مكانها، موفّراً للبنوك التجارية وجهة لا تساؤل حولها للأموال التي جمعها الشتات الصومالي. البنك الدولي - يعمل بصفته "مصدراً حيوياً للمساعدات المالية والتقنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم – سيقوم بعد ذلك بتحويل الأموال إما من خلال حساب المصرف المُراجَع والمُراقَب، ومقاصة موافَق عليها في دبي، أو عند نضوج النظام المالي الصومالي، مباشرة إلى البنك المركزي الصومالي والنظام المالي المحلي الأكثر تنظيماً.

في المستقبل المنظور، سوف تستمر التحويلات في لعب دور حاسم في الإقتصاد الصومالي. مع القنوات الرسمية مغلقة، فإن المال، مثل المياه، سوف يجد حتماً تصدّعات في النظام حيث يتدفق من خلالها. إن هذه المسارات هي غالباً ما تكون أكثر تكلفة، وأكثر خطورة، وأقل أمناً. وإذا كان المجتمع الدولي يريد حقاً مواجهة التحدي المتمثل في إرسال التحويلات المالية إلى الدول الضعيفة أو التي تمزّقها الصراعات، فإنه يجب فهم المخاطر الأساسية في النظام. يفتقر النظام الحالي الشفافية والتنظيم. على الرغم من الجهود الجادة من قبل الحكومات مثل المملكة المتحدة، فقد أهملت الوكالات والهيئات التنظيمية الدولية معالجة التحديات الرئيسية التي تحافظ على عملية التحويلات مبهمة، وبالتالي، تردع البنوك من تحويل الأموال التي تشتد الحاجة إليها في أماكن مثل الصومال.

لندن - محمد سليم

"كريدي سويس" يرفع تقويمه لأسهم الإمارات

رفع محللون لدى مصرف "كريدي سويس" أخيراً تقويمهم للأسهم الإماراتية إلى توصية بزيادة الوزن النسبي في المحفظة الإستثمارية من تصنيف "محايد" بعدما تبين أن القلق من تأثير هبوط أسعار النفط في النمو الإقتصادي للإمارات العربية المتحدة كان مبالغاً فيه.

ولفتوا في تقرير إلى أن إقتصاد الإمارات غير النفطي الذي لا يزال قوياً هو محرك أكثر أهمية لنمو أرباح الشركات من القطاع النفطي بينما تأتي تقديرات أرباح الأسهم الإماراتية في الأشهر ال١٢ أقل بنحو ٣٥ في المئة من مؤشر أسهم العالم الخاص ب"أم أس سي آي".

وأضاف التقرير أن نسبة السعر إلى القيمة الدفترية تبين أن الأسهم الإماراتية يجري تداولها بحسم غير عادي يبلغ ٢٠ في المئة عن مؤشر "أم أس سي آي" للأسهم العالمية. وتابع محللو "كريدي سويس" أنهم يفضلون أسهم المصارف الإماراتية والأسهم المرتبطة بالاستهلاك على رغم أنهم أوصوا بالإنكشاف غير المباشر على القطاع الأخير من خلال أسهم مثل "طيران العربية" و"موانئ دبي العالمية" و"إعمار العقارية".

وقالوا إن الأخطار الرئيسة التي تتهدد الأسهم الإماراتية تتمثل في تصاعد الصراع العسكري في اليمن وإستمرار هبوط أسعار النفط، مضيفين أنهم يتوقعون إحتواء الصراع في اليمن إقليمياً وعدم تفاقمه ليتضمن قوى غربية. وتابعوا: "تميل منطقة الخليج إلى تسجيل أداء أقل من الأسهم العالمية لفترة قصيرة في أعقاب صراع إقليمي لكن تلك الفجوة ستُسَد في الأسابيع اللاحقة".

من الأسواق

إقترح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إنشاء اتحاد نقدي إقليمي مع روسيا البيضاء وقازاقستان وهما من الشركاء الرئيسيين في إتحاد الجمهوريات السوفياتية السابقة لمواجهة التحديات الإقتصادية المتزايدة.

وعرض بوتين إقتراحه في إجتماع مع رئيسي قازاقستان وروسيا البيضاء اللذين لم يعلّقا فوراً لكنهما كانا عادة يبديان فتوراً عليه، حيال مثل هذه المقترحات. وقال بوتين للصحافيين بعد الاجتماع الذي عقد في استانة مع رئيس روسيا البيضاء الكسندر لوكاشينكو ورئيس قازاقستان نور سلطان نزاربابيف: "اتفقنا على مواصلة تنسيق سياساتنا النقدية. نحن نعتقد أن الوقت حان للتفكير في إنشاء اتحاد نقدي في المستقبل، بالعمل معا يكون من الأسهل علينا التصدي للتحديات المالية والإقتصادية الخارجية لحماية سوقنا المشتركة".

❖❖❖❖❖

أعاد الإتحاد الأوروبي فرض عقوبات على بنك و٢٢ شركة شحن إيرانية، مستخدماً مبررات قانونية جديدة بعدما ألغت محكمة أوروبية في وقت سابق هذه العقوبات. ويأتي القرار بعد أيام من توصل إيران والقوى العالمية الست إلى إتفاق إطار لإنهاء النزاع حول نشاطات إيران النووية، والذي تسبب في فرض العقوبات عليها، وهو ما يشير إلى أن الاتحاد سيواصل الضغط بالعقوبات على طهران إلى حين التوصل إلى اتفاق نووي نهائي. و كانت ثاني أعلى محكمة في الإتحاد الأوروبي ألغت في كانون الثاني (يناير) تجميداً للأصول فرضه الاتحاد على "بنك تجارت" و٤٠ شركة شحن إيرانية، بعدما خلصت إلى وجود خطأ في المبررات القانونية التي إعتمد عليها الإتحاد سابقاً.

❖❖❖❖❖

توقع وزير الإستثمار المصري أشرف سالمان وصول جزء من الودائع الخليجية التي أعلنت في مؤتمر قمة شرم الشيخ خلال أسبوعين، والتي بلغت نحو ١٢,٥ مليار دولار، مضيفاً أن العمل جار لإعداد دراسة آلية لتنشيط السوق الثانوية للسندات، بما يتيح طرح سندات الخزانة في البورصة المصرية، بالتعاون بين وزارتي المال والإستثمار والبنك المركزي. وقال بعد إجتماع مع غرفة التجارة الأميركية إن الأسبوعين المقبلين سيشهدان بدء طرح أسهم أربع شركات للبترول في البورصة المصرية، من دون أن يعلن أسماءها، مؤكداً أن "الحكومة ماضية في خطة إعادة هيكلة شركات القطاع العام، ولن تلتفت للانتقادات لأن القطاع الخاص هو المحرك الأساس للنمو".

مسار السلطنة المالي الهادئ إلى النجاح البنكي قوي وثابت

مصارف عُمان تتطلّع إلى الخارج لتحقيق طموحاتها

خلافاً لبعض جيرانه الأكثر شهرة ولمعاناً، لم يتأثر القطاع المصرفي في سلطنة عُمان كثيراً من الأزمة المالية العالمية، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى تركيزه على السوق المحلية وسياسة البنك المركزي الحذرة. ومع ذلك، في حين أن التوقعات في المدى القصير تبدو جيّدة وقوية، فإن تراجع أسعار النفط وزيادة المنافسة في الداخل تطرح تحدّيات في المدى الطويل.

مسقط - باسم رحّال

إن خروج القطاع المصرفي العُماني من الأزمة المالية العالمية سالماً نسبياً لم يكن شيئاً مستغرباً. في السنوات التي سبقت الأزمة، سلكت البنوك في البلاد مساراً حريصاً على النمو المستدام، الأمر الذي حدّ من تعرضها إلى ذلك النوع من المخاطر الذي قوّض بعضاً من نظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي.

بتوجيه من البنك المركزي في البلاد، ركّز معظم المقرضين على السوق المحلية، وهذه الإستراتيجية ولّدت نظاماً مصرفياً مرناً ومستقراً. وقد أنتج هذا النهج مساراً تصاعدياً ملحوظاً، إن لم يكن مذهلاً، للمصارف في السلطنة. اليوم، كما يؤكد الخبراء، تمثّل المصارف في عُمان إحدى قصص النمو الأكثر إثارة للإعجاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نمو هائل

وفقاً لقاعدة بيانات "أسواق العرب"، بلغ متوسط العائد على الأصول بالنسبة إلى المُقرضين العُمانيين حتى نهاية العام ٢٠١٣ معدل ١,٨٥٪، مقارنة مع معدل متوسط لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ ١,٧٣٪. وبالمثل، فإن نسبة كفاية رأس المال الإجمالي للمُقرضين العُمانيين وصلت إلى ١١,٦١٪، مقارنة مع رقم إقليمي يبلغ ١٠,٦٦٪. وقد كان الدافع الأكبر إلى هذا النجاح هو قوة إقتصاد البلاد، الذي سجّل معدّلاً سنوياً مركّباً لنمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٤,٧٪ خلال السنوات الخمس الماضية، وفقاً لمركز الأبحاث الأميركي "هيريتدج فاونداشن" (Heritage Foundation).

كما كان ذلك نتاج الرقابة المميّزة للبنك المركزي العُماني، الذي كان يضع في إعتباره خلق نموذج عمل مصرفي مسؤول. "لا بدّ من الثناء على البنك المركزي العُماني الذي إتبع طريقة قلّلت من المخاطر التي كان يمكن أن يتعرض لها القطاع المالي في السلطنة. لقد تصرّف دائماً بسرعة من حيث تنفيذ التنظيم، وأنقذ عدداً من المُقرضين العُمانيين من المشاريع التجارية غير الحكيمة"، يقول محمد محفوظ العارضي، رئيس مجلس إدارة البنك الوطني العُماني، ثاني أكبر بنك في البلاد من حيث إجمالي الأصول.

وقد رافق هذا النهج الحذر بالنسبة إلى الرقابة إتباع منحى تدريجي للتنظيم، والذي برز البنك المركزي العُماني من خلاله واحداً من المنظّمين الأكثر ريادة في المنطقة. وكما هو الحال في العديد من الإقتصادات في المنطقة، فقد جرت العادة على "تجويع" الشركات العُمانية الصغيرة والمتوسطة الحجم من الإئتمان. ولمعالجة ذلك، نفّذ البنك المركزي بجرأة الحد الأدنى من متطلبات الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ ٥٪ من إجمالي المحفظة الإئتمانية للبنوك في العام ٢٠١٣.

في حين كانت عُمان آخر دولة خليجية تأذن وتسمح بالمصرفية الإسلامية في العام ٢٠١٢، فقد أصبحت أول دولة خليجية تُنشىء هيئة مركزية للرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في أواخر العام ٢٠١٤، والتي تضم خبراء في الشريعة الإسلامية يحدّدون الأدوات والأنشطة المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة؛ حيث يتم منع معاملات مثل مدفوعات الفائدة والمضاربات النقدية الخالصة. وهذا الهيكل المركزي، الذي يعتمد على خبرة ولايات قضائية مثل ماليزيا، من المتوقع أن يحسّن المعايير وإتساق التمويل الإسلامي في البلاد. وفي إشارة إلى فعالية هذا النهج، فمن المتوقع أن يحذو المصرفان المركزيان في كلٍّ من الإمارات العربية المتحدة والبحرين حذو مسقط من خلال سن نظم مركزية للمصرفية الإسلامية في الأشهر المقبلة، وفقاً لتقارير صحافية محلية.

بتوجيه من البنك المركزي العُماني، ركّز معظم المقرضين على السوق المحلية، وهذه الإستراتيجية ولّدت نظاماً مصرفياً مرناً ومستقراً. وقد أنتج هذا النهج مساراً تصاعدياً ملحوظاً، إن لم يكن مذهلاً، للمصارف في السلطنة

غيوم في الأفق؟

بالنسبة إلى المُقرضين في سلطنة عمان، فقد أدّت هذه التطورات، إلى جانب إقتصاد قوي في البلاد وخطط حكومية واسعة للبنية التحتية، إلى سنة مالية ناجحة في ٢٠١٤. ومع ذلك، فإن الصورة في المدى الطويل تبدو أقل وضوحاً. من الممكن أن ينخفض النمو الإقتصادي في البلاد في المدى المتوسط إذا ظلّت أسعار الطاقة مكتئبة. وعلاوة على ذلك، إن البيئة التنظيمية التي خدمت البنوك في السلطنة بشكل جيّد جداً في السنوات الأخيرة لديها أيضاً القدرة على خنق النمو في المدى الطويل في سوق تنافسية للغاية من طريق الحدّ من إحتمالات التوسع.

"إن العام ٢٠١٥ سيشكّل فترة من المنافسة المتزايدة في القطاع المصرفي في سلطنة عُمان مع إطلاق قنوات تنافسية ومنتجات جديدة لتلبية إحتياجات قطاعات [أعمال] جديدة ناشئة"، يقول عبد الرزاق علي عيسى، الرئيس التنفيذي لبنك مسقط، أكبر بنك في عُمان من حيث رأس المال فئة ١ ومجموع الأصول على حد سواء.

في الوقت الراهن، لا تزال غالبية المؤشرات إيجابية والعاملون في الصناعة متفائلين بشأن الآفاق القريبة الأجل. وقد بُرِّرت أو تأكّدت هذه الآراء من خلال أداء أكبر البنوك في سلطنة عمان على مدى الأشهر الـ١٢ الماضية. فقد شهد بنك مسقط زيادة في أرباحه الصافية في نهاية العام، ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤، بنسبة ٧,٣٪ من ١٥٢ مليون ريال عُماني (٣٩٥,٢٧ مليون دولار) إلى ١٦٣,٢٣ مليون ريال عُماني، في حين إرتفع صافي القروض والتسليف بنسبة ٨,٤٪. "شهد القطاع المصرفي والمالي أداء صحياً في العام ٢٠١٤ جنباً إلى جنب مع النمو الإقتصادي الذي قاده الطلب الإستهلاكي المستدام وأنشطة القطاع العام. وبلغ نمو الإئتمان المصرفي أكثر من ١٠٪ بحلول نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٤ ليصل إلى ١٦,٨ مليار ريال عُماني مقارنة بـ١٥,٢ مليار ريال عُماني خلال الفترة عينها في العام ٢٠١٣"، يقول عبد الرزاق علي عيسى.

وفي الوقت عينه، حافظ بنك ظفار، المُقرض الأول في البلاد من حيث العائد على الأصول والعائد على رأس المال، على زخم نموه الهائل، مسجّلاً توسّعاً صافياً بلغ ١٤,٢٣٪ في العام على أساس سنوي. "كانت النتيجة مرضية جداً بالنسبة إلى العام ٢٠١٤. ونحن نحصد ثمار إستراتيجيتنا لمدة خمس سنوات، التي بدأت في العام ٢٠١٢، والتي تركّز على الإستثمارات في مجال التكنولوجيا وتعزيز كفاءة عملياتنا"، يقول عبد الحكيم بن عمر العجيلي، الرئيس التنفيذي لبنك ظفار.

البنك المركزي العُماني: دور ريادي مميّز لتنظيم القطاع المصرفي في السلطنة

أكبر بنوك في سلطنة عُمان

لدى عُمان ٤ بنوك وردت في لائحة أكبر ١٠٠٠ بنك في العالم من الفئة ١ في العام ٢٠١٤. والبنوك الرائدة في السلطنة، مع تصنيفها العالمي في ٢٠١٤ وضع بين قوسين، هي:

- **بنك مسقط (٣٠٨)**
- **بنك ظفار (٧٥٣)**
- **البنك الوطني العُماني (٧٨٢)**
- **بنك عُمان العربي (٩١٧).**

ومع ذلك، كان البنك الوطني العُماني المصرف الذي نشر أرقاماً لافتة أكثر في العام ٢٠١٤. فقد زاد صافي الأرباح بنسبة ٢١٪ ليصل إلى ٥٠,٣ مليون ريال عُماني في العام ٢٠١٤، إرتفاعاً من ٤١,٤ مليون ريال عُماني في العام الذي سبقه. ورافق هذا النجاح نمواً متواضعاً في مجموع الموجودات، التي شهدت إرتفاعاً بنسبة ٣٪ لتصل إلى ٢٩٧٦,١ مليون ريال عُماني بحلول نهاية العام ٢٠١٤. "لقد عملنا بجدّ لتطوير فريقنا، وجذب المواهب الجديدة وأصبحنا أكثر كفاءة. هناك إمكانية كبيرة للنمو عبر القطاع المالي في سلطنة عمان، ونحن نعتقد بأن أداءنا يتحدث عن قوة الإقتصاد العماني"، يقول العارضي.

مخاوف النفط

مع ذلك، على الرغم من التوقّعات الصعودية المتفائلة التي يُجمع عليها معظم المُقرضين في البلاد، فإن بيئة أسعار النفط المكتئبة تقدّم تحدّيات في المدى الطويل. في حين أن تواصل الإنفاق الحكومي وتطوير البنية التحتية الجاري حالياً سوف يقلّل من تأثير بيئة الأسعار هذه في المدى القصير، فإن معظم المراقبين يعترف أن ٢٠١٦ سيكون عاماً أكثر صعوبة بالنسبة إلى القطاع المصرفي في سلطنة عُمان.

لقد أشار تقرير لوكالة التصنيف الإئتماني "موديز"، في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤، إلى أن عُمان سوف تكون أكثر تضرراً من إنخفاض أسعار النفط بسبب إرتفاع نقطة التعادل المالي لديها بالنسبة إلى سعر النفط والإحتياطي المالي المنخفض نسبياً الذي تملكه مقارنة مع جيرانها في دول مجلس التعاون

الخليجي. "نعتقد أن مراجعة والحد من المشاريع غير الإستراتيجية، مثل إلغاء المشاريع الرأسمالية الضخمة غير الضرورية في هذه المرحلة، وتأخير تطوير البنية التحتية غير الأساسية، سيكون نقطة إنطلاق تستفيد من التجربة السابقة عندما تراجعت أسعار النفط"، كما ذكر التقرير.

في كانون الثاني (يناير) الفائت، أصدرت الحكومة العُمانية موازنة ٢٠١٥ التي زادت الإنفاق بنحو ٤,٥٪ عن العام السابق، حيث إفترضت أن سعر برميل النفط سيكون ٦٥ دولاراً لفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، الأمر الذي سيحوّل التوازن المالي في البلاد إلى المنطقة السلبية وعجز يصل إلى -١٥,٢٪ خلال هذه الفترة، وفقاً لتوقعات البنك الدولي. في حين أن الحكومة قد تتدخل إما من خلال خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب، فإن إصدار سندات سيادية من المرجح أن تموّل هذا التوسع في العجز.

وفي هذا الصدد، كانت طموحات الحكومة مصدر ثقة بالنسبة إلى معظم المُقرضين، فيما قلة تنبّأت بإنخفاض نشاط الشركات الكبرى في البلاد في المدى القصير. "إن إنخفاض أسعار النفط سيجعل بالتأكيد قطاع الشركات أكثر حذراً وسوف يحاول ترشيد تكاليفه. ومع ذلك، فإن العام ٢٠١٥ لن يواجه كثيراً من الصعوبات لأن غالبية المشاريع جارية وتنفذ فعلياً. ولأبعد من ذلك، نحتاج إلى الإنتظار لنرى ما سيحدث"، على حد قول العجيلي من بنك ظفار.

مسار ثابت

مع توقع إصدار الحكومة سندات تقليدية وإسلامية بقيمة ٥٠٠ مليون ريال عُماني في النصف الأول من العام الجاري، يبدو واضحاً أنه ليست هناك شهية تُذكر لتغيير مسار التنمية الإقتصادية في البلاد. "يجد القطاع المصرفي نفسه في وضع جيد حيث سيواصل أداءه القوي نظراً إلى تركيز الحكومة المستمر على التنويع الإقتصادي وتطوير البنية التحتية في جميع أنحاء السلطنة"، يقول عيسى من بنك مسقط.

أما الآن، فإن الأولوية هي لتنويع إقتصاد يعتمد على الهيدروكربونات، ولتحقيق ذلك من خلال السماح للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تزدهر. هنا، يلعب القطاع المصرفي دوراً كبيراً، بعد إدخال الحد الأدنى من متطلبات الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل البنك المركزي في العام ٢٠١٣.

"كان لذلك تأثير كبير في القطاع المصرفي في سلطنة عُمان. إن خمسة في المئة من محافظ الإقراض لدى البنوك سوف تستهدف في نهاية المطاف الشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي يُعتبر

الرئيس التنفيذي لبنك مسقط عبد الرزاق علي عيسى: ٢٠١٥ سيشكل فترة من المنافسة المصرفية المتزايدة

الرئيس التنفيذي لبنك ظفار عبد الحكيم بن عمر العجيلي: النتيجة كانت مرضية للعام ٢٠١٤

شيئاً مهماً. لقد وُضعت البنوك تحت الضغط ولكن أعتقد أنه من الضغط الجيد. يجب أن تكون أكثر مرونة كمُقرض، وعليك أن تكون على بيّنة من التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة"، كما يقول العارضي من البنك الوطني العُماني.

على الرغم من أن المُقرضين العُمانيين قد مُنحوا تمديداً لتلبية هذه المتطلبات حتى كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٥، فإن أكثريتهم تتحرك الآن بسرعة للتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد. لقد تم توظيف موظّفين جدد، وتقديم خدمات ومنتجات وفروع جديدة في أنحاء البلاد للإستفادة من الإمكانات التي توفّرها هذه السوق المحرومة إلى حد كبير.

"وكجزء من إلتزامه بتشجيع المبادرات الريادية، أطلق بنك مسقط أخيراً برنامج "نجاحي" للمنتجات والخدمات البنكية الذي إستهدف وأفاد الشركات الصغيرة والصغيرة جداً. وبالمثل، فإن المبادرة التي تقدّم التمويل من دون ضمان سوف تكون دفعة قوية للشركات الناشئة والشركات الصغيرة في عُمان"، يقول عيسى.

وبالنسبة إلى معظمهم، فإن التحدي الآن يكمن في إيجاد نهج فعّال لمعالجة ملفّات الإئتمان الرقيقة، وتقييم الممارسات التجارية المُبهمة كثيراً وتطوير حلول المنتجات والخدمات لتلبية إحتياجات الشركات الصغيرة في جميع أنحاء البلاد.

"عند التعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، تحتاج إلى خبرة كبيرة داخل المصرف لفهم متطلبات التمويل الدقيق الخاص بها. وردا على ذلك، قمنا بتوسيع فريقنا وطوّرنا مراكز تجارية يديرها مختصون. لدينا ٦٨ فرعاً من الفروع التي نود إستخدامها كمنافذ من أجل بيع خدماتنا في فضاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. في الماضي كانت فروعنا أكثر تركيزاً على جانب التجزئة؛ الآن صارت مزيجاً من خدمات التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة"، كما يقول العجيلي.

إنتعاش التمويل الإسلامي

بالإضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن قطاع التمويل الإسلامي هو الإحتمال الألمع في المدى الطويل بالنسبة إلى معظم المُقرضين العُمانيين. ومنذ أن سمح البنك المركزي بالخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في أواخر العام ٢٠١٢، فقد شهدت الصناعة معدّلات نمو ممتازة. مع مصرفين من المقرضين يتوافقان مع الشريعة الإسلامية في البلاد، بنك العزّ الإسلامي وبنك نزوى، إلى جانب خمس نوافذ، فإن معظم البنوك إستفاد سريعاً من هذه الفرصة. وقد وصلت قيمة الأصول المصرفية الإسلامية الآن إلى ٥٪ من مجموع النظام المالي العُماني.

إن ما حقّقه قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان من العمل بطاقة كاملة خلال ما يزيد قليلاً على العامين يُعتبر أمراً لافتاً. ولوضع هذا التطور في سياقه الصحيح، لقد إستغرقت أندونيسيا، التي سمحت بإنشاء مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في أوائل تسعينات القرن الفائت، أكثر من عقدين من الزمن لتحقيق النتيجة عينها.

"عندما أُطلق القطاع هنا، لم يكن أحد يتوقع هذا النوع من النمو في أول عامين. وكانت التوقعات منخفضة جداً"، يقول سهيل نيازي، كبير مسؤولي "ميسرة للخدمات المصرفية الإسلامية"، وهي نافذة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لبنك ظفار.

اليوم، كل النوافذ والمؤسسات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بشكل كامل تزدهر. إن "ميثاق" الذي يعمل تحت مظلة بنك مسقط، هو مركز الخدمات المالية الإسلامية في عُمان؛ وهو يشكل حصة ٥٠٪ من التمويل من إجمالي سوق الخدمات المصرفية الإسلامية في البلاد. "برأس مال مدفوع قدره ١٥٠ مليون ريال عُماني، ركزت المصرفية الإسلامية في "ميثاق" على عملية التطوير كمؤسسة مالية إسلامية ذات مرجعية على المستويين المحلي والإقليمي"، يقول عيسى من بنك مسقط.

رئيس مجلس إدارة البنك الوطني العُماني محمد محفوظ العارضي: يجب الثناء على دور البنك المركزي

الواقع أن المشجّع هنا هو أن الكثير من هذا النمو نشأ من الأعمال الجديدة وكذلك من التحويلات من البنوك التقليدية. إن قوة إقتصاد البلاد هي أحد الأسباب للأرقام المثيرة للإعجاب لنمو البنوك الإسلامية. ومع ذلك، وفقاً لنيازي، بأن هذا الأمر هو أيضاً نتاج التركيبة السكانية المواتية في سلطنة عُمان. "فقط أكثر من ٤٠٪ من السكان هم دون سن الـ٣٤. وهذا يعني أن هناك تزايداً في المعروض من الخرّيجين الجدد المقبلين إلى سوق العمل ويبحثون عن خيارات من الخدمات المالية. إن التركيبة السكانية الشابة مفتوحة جداً على الخدمات المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان، ونحن نرى في ذلك فرصة للنمو المستمر".

بنك العزّ الإسلامي، الذي أصبح في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٢ مُقرضاً كاملاً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية، قد إستفاد بالمثل من الإرتفاع المثير للإهتمام في التمويل المتوافق مع الشريعة. وعلى الرغم من تحديات التشغيل ككيان حديث العهد، فإن أرقام أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤ تظهر أن محفظة التمويل في البنك قد بلغت ٤٩,٢ مليون ريال عُماني، في حين إن إجمالي أصوله بلغ ١٠٤,٢٣ مليون ريال عُماني. وقد وسّع "العز" شبكته ووصل إلى صلالة في نهاية كانون الثاني (يناير) الفائت، الأمر الذي أعطى البنك مجموع خمسة فروع بما في ذلك مقرّه.

"إن إطلاق البنكين الإسلاميين في وقت واحد مع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية قد خلق منصة تحدٍّ مثيرة للسوق حتى الآن"، يقول سلام سعيد الشقصي، الرئيس التنفيذي لبنك العزّ الإسلامي.

الرئيس التنفيذي لبنك العزّ الإسلامي سلام سعيد الشقصي: نريد أن نفرّق أنفسنا عن غيرنا من خلال كفاءة خدماتنا ونهجنا

وفقاً لقاعدة بيانات "أسواق العرب"، بلغ متوسط العائد على الأصول بالنسبة إلى المُقرضين العُمانيين حتى نهاية العام ٢٠١٣ معدل ١,٨٥٪، مقارنة مع معدل متوسط لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ ١,٧٣٪. وبالمثل، فإن نسبة كفاية رأس المال الإجمالي للمُقرضين العُمانيين وصلت إلى ١١,٦١٪، مقارنة مع رقم إقليمي يبلغ ١٠,٦٦٪

"ونتيجة لأننا من الوافدين الجدد إلى السوق نريد أن نفرّق أنفسنا عن غيرنا من خلال كفاءة خدماتنا ونهجنا بالنسبة إلى تجربة العملاء. لدينا أيضاً تركيز كبير على القنوات المصرفية البديلة، بما في ذلك الجوّال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت".

من جهة أخرى، إن إنشاء الهيئة الشرعية المركزية في أواخر العام ٢٠١٤، تحت رعاية البنك المركزي العُماني، سوف تقوم بدعم النمو في هذه الصناعة في المدى الطويل. على وجه الخصوص، فإنها ستكون بمثابة نقطة مرجعية تساعد على توحيد معايير الصناعة في البلاد، فضلاً عن القيام بدور التحكيم في حال وجود أي خلافات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وعلاوة على ذلك، فإن لديها القدرة على تحفيز تطوير الخبرات في البلاد في مجال التمويل الإسلامي، وضمان أن تصبح عُمان مركزاً عالمياً مهماً من حيث مساهمتها في رأس المال البشري في الصناعة إقليمياً ودولياً.

إلى أين الآن؟

ليس هناك شك في أن الصورة في المدى القصير بالنسبة إلى المُقرضين في سلطنة عُمان واعدة. ولكن هناك أسئلة حقيقية تبقى حول كيفية تطور القطاع المصرفي من هذا المنعطف. في حين أن النظام ككل مستقر، لكنه في الوقت عينه ذو قدرة تنافسية عالية. إن القطاع المالي، بالتزامن مع صناعة النفط والغاز، صار ناضجاً ويهيمن على مشهد الأعمال في البلاد.

وهذا يعني أن إمكانية التوسع الكبير، في بلد يعد أكثر من ٤ ملايين شخص، لا يزال محدوداً. وفي الوقت عينه، فإن البنك المركزي الرقيب التنظيمي في سلطنة عُمان، الذي يشكل الضامن للإستقرار، قد وضع أيضاً ضغطاً على السوق من خلال الحدّ من نطاق أنشطة الإقراض في البنوك والحفاظ على أن يكون تركيزها محلياً.

"أعتقد بقوة بأن المرحلة المقبلة للأعمال المصرفية في عُمان ليست في عُمان. المرحلة التالية هي خارج السلطنة. لقد وصلنا إلى مستوى من النضج والقدرة التنافسية حيث أن النمو العضوي ليس هو الحل في المدى الطويل للقطاع. كصناعة، نحن بحاجة إلى إجراء مناقشات حول أين نمضي من هنا"، يقول الشقصي.

في بحث نُشر في حزيران (يونيو) ٢٠١٤، لاحظت وكالة "موديز" للتصنيف الإئتماني أن غالبية المُقرضين المتوسطي الحجم في البلاد تواجه منافسة وتنظيماً شديدين في سعيها إلى تحسين الأداء. ووفقاً للتقرير، فإن صافي هوامش الفائدة للبنك الوطني العُماني وبنك ظفار وبنك "أتش أس بي سي" (HSBC) عُمان وبنك عُمان العربي تراجع بمقدار ١٠٠ نقطة أساس بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣.

"لدينا بعض التحديات الخطيرة، بما في ذلك الشباب الذين لديهم إحتياجات متزايدة، والموارد الحكومية محدودة. يجب على القطاع الخاص أن ينمو ليصبح مستقلاً وقوياً بما يكفي للمساهمة في النمو الوطني من خلال توفير فرص حقيقية ومستدامة للعمل. ولتحقيق كل هذا سيكون الأمر صعباً للغاية من خلال البقاء والتركيز فقط على داخل البلد"، يقول الشقصي.

مع قطاع مصرفي قوي وجيّد التنظيم، والذي لا يزال يتابع تقديم أداء أعلى من المعايير الإقليمية، تتطلع عُمان الآن إلى المستقبل. كيف ستختار البلاد، وبنوكها، التوجه من هنا ستكون له آثار ليس فقط في هذا البلد ولكن في المنطقة ككل

القوة لا تفيد في لجم العملات من السقوط

هل يجب على بوتين أن يدع الروبل يهبط ليجد الأرضية الملائمة؟

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هو أحدث زعيم من سلسلة طويلة من القادة الوطنيين الذين لديهم تعلق وجداني مشؤوم لمساندة عملات بلدانهم.

موسكو - حازم أيّوب

يمكن للمرء تقريباً أن يعذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لمحاولته الجادة للدفاع عن عملة بلاده. هذا هو رجل، بعد كل شيء، بنى شهرته على صورة عامة في جزء منها مبنية على مآثر من الأعمال البطولية: إرتداء قميص خفيف عبر صقيع سيبيريا، والقفز بالمظلة مع الطيور المهاجرة، وإطلاق سراح فهد من قفص إلى محمية طبيعية. لذلك ربما ليس من المستغرب أن يواجه الرئيس الروسي بجرأة مماثلة الأزمة الإقتصادية في بلاده، التي سرّع بها تراجع أسعار النفط العالمية والعقوبات الغربية. لماذا لا يستخدم القوة المالية الهائلة ل"مصارعة" هبوط سعر الروبل والعودة به إلى بر الأمان؟

في الواحدة صباحاً بتوقيت موسكو في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) الفائت، أعلن البنك المركزي الروسي عن إرتفاع هائل في أسعار الفائدة في البلاد، من ١٠،٥ إلى ١٧ في المئة. مع ذلك، كانت المؤشرات الأولى لتحرّك الحكومة إيجابية إلى حد ما، مع إرتفاع الروبل في صباح اليوم التالي بنسبة ١٠ في المئة مقابل الدولار. على الرغم من ذلك، خلال ساعات أعاد ثقل سوق الصرف الأجنبي تأكيد نفسه، مُسقطاً الروبل إلى أقل من نصف قيمته في العام ٢٠١٤ ورافعاً أشباح التضخم والركود. خلال الأسابيع التالية، أثبت بوتين ومساعدوه تقريباً عجزاً كلياً للسيطرة على إثنتين من القوى الإقتصادية التي تمثل أهمية كبرى لهم: إعتباراً من منتصف كانون الثاني (يناير)، إنخفضت الأسعار الفورية لنفط الخام برنت الأوروبي إلى مستوى منخفض تاريخياً إلى ٤٦ دولاراً للبرميل، وقد تراجع الروبل بعناد إلى ٦٥ إلى الدولار.

من الواضح لماذا أن تراجع أسعار النفط وإنخفاض سعر الروبل يحملان الخوف والقلق حتى إلى بوتين صديق الفهد. لا يزال الإقتصاد الروسي يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز الطبيعي، واللذين شكلا في العام ٢٠١٣ ما نسبته ٦٨٪ من عائدات التصدير في البلاد و٥٠ في المئة من الموازنة الفيديرالية. إن هبوط أسعار الطاقة العالمية قد يؤدي إلى إنكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤،٥ في المئة في العام ٢٠١٥، وفقاً لبنك البلاد المركزي. وبالمثل فمن شأن تراجع الروبل أن يقلق أصحاب الديون بالعملة الصعبة البالغة ١٣٠ مليار دولار في البلاد، والتي تستحق هذا العام.

ما هو غير واضح هو كيف يمكن أن يكون بوتين وزملاؤه حقاً يتوقّعون تحقيق أي شيء من طريق رفع سعر الفائدة. إلّا إذا كان المقصود زيادة جذب رؤوس أموال أجنبية – حدثٌ مستبعدٌ جداً. وهذا الإجراء من الممكن أن لا يؤدي سوى إلى إرتفاع معدلات التضخم وزيادة الضغط الهبوطي على سعر الروبل. ومن المتوقع أن يصبح الوضع صعباً لخدمة الديون الدولية للبلاد؛ ومن المرجح أن ترتفع أسعار السلع المستوردة؛ كما أن الروس أصحاب الديون الخارجية في طريقهم إلى مواجهة صعوبات في الحصول على عملات أجنبية.

مع ذلك، ليس بوتين أول زعيم وطني يطارد عملة أقوى ويخاطر بإضعاف الإقتصاد. في عشرينات القرن الفائت سحب ونستون تشرشل ذهباً من إحتياطي بلاده لدعم الجنيه البريطاني، بعد فترة طويلة من تحوّل السلطة المالية العالمية من بريطانيا الى الولايات المتحدة. وكانت النتيجة إنخفاضاً ملحوظاً في القدرة التنافسية الصناعية البريطانية وركود الإقتصاد الأمر الذي ساهم في وقوع الكساد العظيم. بعد نصف قرن، كافح الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون للحفاظ على موقع الدولار كعملة إحتياطية في العالم على الرغم من التكلفة المالية المتزايدة على الولايات المتحدة للقيام بذلك. وتعهّد الرئيس المكسيكي

الروبل: بإنتظار إرتفاع أسعار النفط

الرئيس فلاديمير بوتين: يستخدم القوة ليقاوم هبوط الروبل

ونستون تشرتشل: باع الذهب ليقذ الجنيه الإسترليني

الرئيس المكسيكي خوسيه لويز بورتيو: تدخل لإنقاذ البيزو فأغرقه

خوسيه لويز بورتيو "الدفاع عن البيزو مثل الكلب" قبل وقت قصير من إضطراره إلى تعويم العملة، جرّاء الإقتصاد المنهار لبلاده، والتي غرقت. في كل هذه الحالات وغيرها العديد مثلها (روسيا في العام ١٩٩٨، وإندونيسيا في العام ١٩٩٧، والمملكة المتحدة في العام ١٩٩٢)، لم يؤدِّ التدخل سوى إلى الشعور بالضيق: إرتفاع معدلات التضخم، وتباطؤ النمو، وإرتفاع معدلات البطالة، وهروب رأس المال.

لماذا مثل هذه السلسلة الطويلة من السياسات لم يكن لها الحظ بالنجاح؟ ربما لأنه، على غرار العديد من مواطنيهم، كثيراً ما يبدو القادة الوطنيون أنهم يشعرون بتعلق مادي وعاطفي بعملاتهم. إنه أثر غريب وشاذ، يمكن القول، في عالم يتّسم بزيادة التدفقات عبر الحدود من النقد الأجنبي، ولكنه واحد قوي مع ذلك. من الناحية النظرية، إن قيمة أي عملة هي غير شخصية، في الواقع غير سياسية – هي نتيجة العرض والطلب في السوق المفتوحة. على الرغم من ذلك، في الممارسة العملية فإن القادة في كثير من الأحيان ينسبون العملات القوية إلى القوة الوطنية بشكل عام وبالتالي ينظرون إلى إنخفاض العملات (وبخاصة التي تتراجع سريعاً منها) كإهانة لبراعتهم.

ونتيجة لذلك، في بصريات التدخل، يسعى الزعيم الوطني إلى نقل عنصر معيّن من وساطة القوة – لعرض العضلات ووعد ضمني بأنه لا يجب التخلي عن الدولة لقوى خارجية مدمّرة. تذكّر مرة أخرى تشرشل، الذي خاطر في العام ١٩٢٥ بذهب بريطانيا لدعم الجنيه الحبيب. كانت الحكمة الإقتصادية واضحة: إن التدخل لا يعمل ولا يفيد. في ذلك العام عينه، كان الخبير الإقتصادي جون مايناردكينز حذر من أن عودة بريطانيا إلى معيار الذهب بمعدل تضخم مصطنع من شأنه أن يؤدي حتماً إلى البطالة، والصراع الطبقي، والإضرابات لفترات طويلة. مع ذلك نفّذ تشرشل قراره، غير راغب في السماح لسقوط الجنيه إلى مستوى إعتبره غير عادل وغير شرعي.

بالنسبة إلى بوتين، أيضاً، الجلوس من دون عمل شيء ما وهو يشهد تراجع الروبل ربما لم يكن

لا يزال الإقتصاد الروسي يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز الطبيعي، واللذين شكلا في العام ٢٠١٣ ما نسبته ٦٨٪ من عائدات التصدير في البلاد و٥٠ في المئة من الموازنة الفيديرالية. إن هبوط أسعار الطاقة العالمية قد يؤدي إلى إنكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤،٥ في المئة في العام ٢٠١٥، وفقاً لبنك البلاد المركزي. وبالمثل فمن شأن تراجع الروبل أن يقلق أصحاب الديون بالعملة الصعبة البالغة ١٣٠ مليار دولار في البلاد والتي تستحق هذا العام

أبداً خياراً – ولم يزل كذلك. من المرجح أن يبقى منغمساً في الجهود الرامية إلى رفع سعر الروبل والسحب من الإحتياطي الروسي بالعملة الصعبة وفقاً لذلك. (وفي خطوة مفاجئة، أقدم البنك المركزي على خفض الفائدة في أواخر كانون الثاني (يناير) – ولكن فقط بنسبة نقطتين مئويتين). ولأن أياً من هذه التدابير لن يفعل أي شيء لمعالجة المشاكل الإقتصادية الأساسية في البلاد، مع ذلك، من المحتمل أن تتابع روسيا التخبط حتى ترتفع أسعار النفط العالمية في نهاية المطاف مرة أخرى.

ما يجب أن تقوم به روسيا حالياً هو تنويع إقتصادها بعيداً من أي شيء ينطوي على إستخراج الموارد من الأرض وبيعها بأسعار مضطربة محدّدة دولياً. ينبغي على موسكو أن تتبع سبيل المثال النروجي لعزل عائدات الطاقة في صندوق ثروة سيادي، وإستثمار العائدات في المدى الطويل، وعزل الإقتصاد الأوسع من الإعتماد على أسواق السلع. وينبغي أن تتبنّى إستراتيجيات مثل تلك المستخدمة في تشيلي، حيث إستثمرت بعناية إيرادات النحاس في طائفة واسعة من الصناعات، وحيث يتم حفظ عائدات التصدير خلال فترات الإزدهار الموثوقة لأيام أقل سعادة وأقل إنتعاشاً.

وإلى أن يحدث ذلك، سوف تكون روسيا وزعيمها لاعب الشطرنج الشاذ في قفص من صنع أيديهما، يعملان بشكل رمزي ولكن من دون أي تأثير حقيقي. وسيبقى البلد على قائمة طويلة من الدول التي تتخذ سياسات تستند إلى الحنين إلى الماضي بدلاً من أن تعتمد على إستراتيجيات يكون لها معنى عملي

الصين تحاول تحدّي هيمنة أميركا المالية والإقتصادية على العالم

البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية يشكّل تهديداً للحوكمة الإقتصادية العالمية

في ١٧ آذار (مارس) الفائت أعلنت فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا بأنها ستشارك في البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية التي أنشأته بكين برأسمال ٥٠ مليون دولار. تبع الثلاثي قرار بريطانيا للقيام بذلك، وسبق هذا إعلان أوستراليا وكوريا الجنوبية ومصر والإمارات العربية المتحدة والسعودية حيث بلغ عدد الدول التي تود الإنتساب إلى البنك الجديد ٥٠ دولة.

وكانت واشنطن نصحت حلفاءها بالحذر بشأن الإنضمام إلى البنك الجديد حيث ليس من المتوقع أن تنضم إليه. وقد إعتُبِر الإندفاع من أصدقاء الولايات المتحدة إلى الإنتساب وأن يكونوا من الأعضاء المؤسسين بأنه "كارثة" لأميركا، حسب جيدون راتشمان في صحيفة "فاينانشال تايمز"، و"إهانة" لبلاد العم سام، حسب "ساوث تشاينا مورنينغ بوست". إن الولايات المتحدة، أشار راتشمان، تبدو الآن "معزولة ومشاكسة". يبدو أن عهد سيطرتها على الإقتصاد العالمي ينتهي تدريجاً. ولكن نظام الحكم المجزّأ لن يكون بديلاً ناجحاً.

لندن - محمد سليم

إن إعلان الولايات المتحدة عن إستيائها لبريطانيا في وقت سابق من هذا الشهر، لمشاركتها في البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية بقيادة الصين، قد سلّط الضوء على مجموعة من الأسئلة التي لاحقت واضعي السياسات والإقتصاديين لسنوات: من هو المسؤول عن الحوكمة الإقتصادية العالمية؟ من الذي يحدد ويدير القواعد؟ وهل ينبغي أن يتم تعيينها بطريقة متعددة الأطراف؟

نظراً إلى إقراض الصين المثير للجدل إلى بلدان ذات سجلات غامضة – ليس فقط من حيث الحكم الرشيد والإستقرار السياسي، ولكن أيضاً بالنسبة إلى التصنيفات الإئتمانية – فإن المخاوف بشأن إتجاه البنك الجديد والدور الذي سيلعبه جميع المساهمين سوف ستكون تحت المجهر. ولكن موقف الولايات المتحدة تجاه المؤسسة الجديدة والدور الذي يمكن أن تلعبه الصين فيها هو أيضاً دقيق وحساس وملح. مع موافقة الكونغرس الأميركي على إصلاح صندوق النقد الدولي لا تزال معلّقة، فهل تتمتع أميركا بوضع أفضل لتبشير الآخرين عن مخاطر إستخدام العفن الصيني لتشكيل البنك الجديد؟

فيما الدول النامية الكبيرة، لا سيما الصين، قد تحوّلت وتطورت في العقدين الأخيرين، كذلك كان الأمر مع الحوكمة الإقتصادية العالمية. ولكن الحوكمة تبدو أنها تتطور بوتيرة أبطأ بكثير من الإقتصاد العالمي. ما يُسمَّى مؤسسات "بريتون وودز" – صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وإلى حد ما، منظمة التجارة العالمية (وتقمّصها السابق، الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) – التي كانت في المكان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تعكس النظام الإقتصادي العالمي الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن عدد أعضائها يبلغ ١٨٨ دولة، فإن كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يدار من قبل أميركا ودول أوروبا الغربية – بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا. وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مساهم في صندوق النقد الدولي، حيث تساهم بما يقرب من ٦٥ مليار دولار، وهذا يعطي واشنطن حق النقض بالنسبة إلى مداولات الدول الأخرى وذلك بفضل نظام التصويت المرجّح للصندوق.

لسنوات، دعا كثيرون في جميع أنحاء العالم إلى إجراء إصلاحات في الحكم لصندوق النقد الدولي لمنح البلدان الأخرى صوتاً أكبر في صنع القرار. حتى الآن، أحبطت تلك الجهود إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، يستمر إعتبار كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إمتداداً للنفوذ الأميركي الإقتصادي والجيوسياسي. هذا على الرغم من التطوير الذي قدّمه ما يُسمّى إجماع واشنطن – تدابير السياسة العامة التي كانت جزءاً من القروض المشروطة لصندوق النقد الدولي – منذ تجاوزات ثمانينات وتسعينات القرن الفائت. وحقيقة أن كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما الآن أكثر تنوّعاً بكثير مما كانا عليه – على سبيل المثال، ما يقرب من نصف موظفي صندوق النقد الدولي هم من البلدان النامية الآن – لم تفعل شيئاً يُذكر لتغيير الإعتقاد بأن المنظمتين توجّههما واشنطن كما تبغي.

إن إنشاء البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية هو رد على الفجوة التمويلية للبنية التحتية الكبيرة في آسيا، والتي تشير التقديرات إلى أن تكاليفها تصل إلى ٨ تريليونات دولار بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠.

ومع ذلك، بالإضافة إلى هذه الحجة الإقتصادية البحتة فإنه سيكون من الصعب عدم كشف الهدف من وراء إنشاء البنك الجديد وهو رغبة الصين في تعزيز نفوذها في المنطقة. وبموجب الترتيب الحالي، فإن البنك الآسيوي للتنمية، الذي هو جزء من البنك الدولي، هو المسؤول الأول عن تمويل البنية التحتية في آسيا وغيرها من المشاريع الإنمائية. لكن الصين لديها تأثير محدود في البنك الآسيوي للتنمية، والذي هو في قبضة قوتين مؤسستين ومؤكدتين في آسيا: الولايات المتحدة واليابان.

وزيرة خارجية أوستراليا جولي بيشوب: قلقة من دور بكين

صندوق النقد الدولي: هل يتأثر بالبنك الجديد؟

إن إنشاء البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية هو رد على الفجوة التمويلية للبنية التحتية الكبيرة في آسيا، والتي تشير التقديرات إلى أن تكاليفها تصل إلى ٨ تريليونات دولار بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠

الواقع أنه للوهلة الأولى، يبدو الإعتراض الأميركي على إنشاء البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية متجذّراً في الرغبة الأنانية لحماية البنك الدولي ومقره واشنطن والبنك الآسيوي للتنمية ومقره مانيلا في الفلبين. ومما يعزز هذا التصور الحجة الصينية القائلة بأن هناك حاجة إلى تنظيم لديه المال في منطقة تتسوَّل للحصول على تريليون دولار لإستثماره في الطرق والسكك الحديدية، وكابلات الألياف الضوئية. وعلاوة على ذلك، فإن المؤسسة المتعدّدة الأطراف الموجودة في المنطقة المجاورة، بنك التنمية الآسيوي الذي تلقى إنتقادات كثيرة، لم يهتم سوى في مشاريع التخفيف من حدة الفقر أكثر من تعزيز البنية التحتية والإقتصاد.

هل أميركا قلقة من هذا البنك الجديد؟ ربما، ولكن كما أن واشنطن لاحظت بهدوء، إن البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية، في المنحى المتوخى الذي يسير به في الوقت الحاضر من جانب بكين، ليس هو الحل لتلبية الإحتياجات الموجودة. الصينيون، على سبيل المثال، يريدون أخذ ٤٩ في المئة من رأسمال البنك بحيث أنهم، من الناحية العملية، لهم حق النقض.

هذه المساهمة الكبيرة تشكّل أمراً غير عادي لمؤسسة متعددة الأطراف. على النقيض من ذلك، فإن المساهمة الأميركية في البنك الدولي هي ١٦,١ في المئة فقط وفي البنك الآسيوي للتنمية هي ١٥,٦ في المئة.

لماذا تريد الصين ما يقرب من نصف قوة التصويت في البنك الجديد المقترح؟ هناك العديد من الأسباب المحتملة، ولكن إثنين منها تثير قلقاً خاصاً. الأول هو أن بكين تريد إنتزاع السيطرة على الصندوق الجماعي لتقديم قروض ليس لها طابع تجاري، وبالتالي فإن هذا الأمر لن يكون حكيماً. الشك هو أن البنك الإستثماري الجديد سوف يدعم المشاريع التي سيتم بناؤها من قبل العمال الصينيين الذين يعملون لدى شركات البناء الصينية، وأن البنية التحتية الجديدة سوف تستخدم لتسهيل تصدير البضائع الصينية التي لا يستطيع الاقتصاد الصيني المريض أن يمتصّها.

ثانياً، هناك قلق من أن يصبح البنك الآسيوي

البنك الآسيوي للتنمية في مانيلا: سيكون المؤسسة المنافسة للبنك الصيني

قمة مجموعة العشرين: صارت منتدى لحل المشاكل الإقتصادية الدولية

للإستثمار في البنى التحتية "أداة للسياسة الخارجية الصينية إذا تمتعت بكين في نهاية المطاف بحق النقض على قرارات البنك". وليست واشنطن العاصمة الوحيدة التي تعتقد ذلك. جولي بيشوب وزيرة الخارجية الأوسترالية، هي أيضاً قلقة بشأن المساهمة المقترحة من بكين.

من جهتها وعدت الصين بأن البنك الجديد سيكون "منفتحاً، شمولياً، شفافاً، ومسؤولاً"، ولكن إختبار نواياها سيتجلّى في إستعدادها لقبول تقليص دورها الكبير ومساهمتها في البنك، وبالتالي ضمان أنه لا يمكن لها الإقراض بطرق غير نظامية وعبر إتخاذ القرارات من بكين.

ولكن حتى لو كان إنشاء البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية هو في مصلحة الصين كقوة إقليمية جديدة، فإن هذه الخطوة لا تفعل شيئاً يُذكر للرد على الحاجة إلى تحسين التعددية وتعزيز الحوكمة الإقتصادية العالمية. في الواقع، قد تفعل العكس. إن الخطر الآن هو أن تنشأ كتلتان من النفوذ الإقتصادي في آسيا: إحداهما بقيادة الصين والأخرى بقيادة الولايات المتحدة واليابان. إن الطلب على الإستثمار في البنية التحتية هو كبير بما يكفي لإستيعاب كل منهما – حتى أن بنكاً للتنمية ثالثاً ربما يمكن أن يجد الطلب – ولكن ليست هذه هي النقطة. على المحك هو الحكم الرشيد والتعددية – على سبيل المثال، في عالم الحوكمة المجزّأ ما هو الحافز الذي يجعل الكونغرس الأميركي يوافق أخيراً على الإصلاحات المطروحة لصندوق النقد الدولي؟

بالإضافة إلى تجزئة الحوكمة وتبعثر المؤسسات، فإن البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية يمكن أن يشكّل تهديداً لإحداث وخلق معايير إستثمار متباينة – وهو خطر مهم فعلياً بالنسبة إلى التجارة كما كان رد فعل الصين على الشراكة عبر المحيط الهادئ، التي هي ليست عضواً فيها، من خلال تسريع الترتيبات التجارية الخاصة بها في المنطقة. هل يمكن أن تتحمل بقية دول العالم – وليس فقط الولايات المتحدة – أن تضع الصين معاييرها الخاصة بالنسبة إلى كل من التجارة والإستثمار؟ القلق هنا ليس على جودة هذه المعايير – والإفتراض هو أن مجموعة المعايير الصينية هي بحكم التعريف غير كافية وغير مناسبة وغير كفوءة. إن الحفاظ على إطار موحّد ومتسق، ومتعدد الأطراف من القواعد والمعايير هو الذي يساعد على دمج، بدلاً من تجزئة، الإقتصاد العالمي.

بدلاً من تنفيس إحباطها على بريطانيا، فإن الولايات المتحدة سوف تستفيد أكثر من أن تكون مثالاً قيادياً يُقتدى به وتبني إستراتيجية

لسنوات، دعا كثيرون في جميع أنحاء العالم إلى إجراء إصلاحات في الحكم لصندوق النقد الدولي لمنح البلدان الأخرى صوتاً أكبر في صنع القرار. حتى الآن، أحبطت تلك الجهود إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، يستمر إعتبار كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إمتداداً للنفوذ الأميركي الإقتصادي والجيوسياسي

ذات شقين. أولاً، يمكن للكونغرس المضي قدماً والموافقة على إصلاحات صندوق النقد الدولي من دون مزيد من التأخير. ثانياً، يمكن لإدارة أوباما الإنخراط في محادثات مع الصين بشأن قضية البنوك الإقليمية الجديدة – البنك الجديد للتنمية، والمعروف باسم بنك "بريكس"، هو التالي الآتي – في إطار الإعداد والمنبر اللذين يقدمهما منتدى مجموعة العشرين "G20".

منذ أعقاب الأزمة المالية العالمية، كانت مجموعة العشرين المنتدى الرائد للشؤون الإقتصادية والمالية العالمية، بعدما إستولت على بريق مجموعة الثمانية "G8" بعد تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨. وحتى لو بقيت مجموعة العشرين منتدى غير رسمي من دون أمانة عامة، فإنها قد تكيّفت بشكل أفضل مع الديناميات المتغيرة للإقتصاد العالمي أكثر من صندوق النقد والبنك الدوليين. على وجه الخصوص، كانت مجموعة العشرين أفضل من المؤسسات القائمة في جلب وإنخراط الإقتصادات الناشئة – جميع الإقتصادات الكبرى للأسواق الناشئة هي أعضاء في المجموعة.

لقد كان إندلاع الأزمة المالية العالمية محفّزاً، ونقطة تحول، بالنسبة إلى إدارة وحوكمة الإقتصاد العالمي. أصبحت مجموعة العشرين حاسمة لحوكمة الإقتصاد العالمي، وبخاصة للتعامل مع الإضطراب الإقتصادي وعدم الإستقرار المالي. وهذا هو السبب بأن هذا المنتدى ينبغي أن يوفّر السياق الجيد لمناقشة الإعداد لمؤسسات جديدة متعددة الأطراف، مثل البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية والمنظمات الإقليمية الأخرى، وضبط اللهجة، والقواعد، للحوكمة العالمية الجديدة

من الآبار

هل يؤدي النفط الرخيص إلى نهاية دعم الطاقة؟

يمثّل إنخفاض أسعار النفط الحالي فرصة ذهبية لدول الشرق الأوسط للتخلص من دعم الطاقة المحلية المُكلفة من دون المخاطرة بإثارة غضب شعبي. القيام بذلك يمكن أن يحقق الكثير من الفوائد الفورية: تخفيف الضغط على الموازنات، وفي المدى الطويل، زيادة موارد الطاقة المُخصّصة للتصدير.

ولكن في منطقة حيث لا يزال سخاء الحكومات إحدى "الجزرات" الملموسة لدى العديد من الأنظمة، قد يكون مجال المناورة أقل بكثير مما يعتقد الخبراء. عانت مصر والأردن إحتجاجات عامة في السنوات الأخيرة عندما بدأت حكومتاهما التراجع عن دعم الطاقة. في أوائل الشهر الفائت، إندلعت أزمة نقص الوقود مُجدّداً في مصر. وتعاني دولة الإمارات قفزة في معدل التضخم بعدما رفعت أبوظبي أسعار الطاقة.

وهذا يعني أن الحكومات في المنطقة تحتاج إلى التعامل بحذر فيما هي تسعى إلى تقليص الإعانات التي يصل مجموعها إلى مئات المليارات من الدولارات سنوياً.

مع ذلك، قد يكون الوقت لا يزال المناسب للأنظمة للمحاولة. تراجعت أسعار النفط الخام نحو ٥٠ في المئة منذ الصيف الفائت، وهي تحوم حالياً حول ٥٠ دولاراً للبرميل في أميركا و٦٠ دولاراً للبرميل في لندن. وهذا قد يسمح لكلٍّ من الدول المصدِّرة للنفط مثل السعودية والمستوردة للنفط مثل مصر، خفض أو إلغاء الدعم المُكلف من دون إستثارة الغضب الشعبي، مثل إحتجاجات الخريف الفائت التي ساعدت على إطاحة حكومة اليمن. إن إزالة بعض الدعم تكون أسهل على المستهلكين عندما تكون أسعار الطاقة عالمياً أرخص. وأنه من الأسهل إقناع الحكومات على التصرّف عندما تكون موازناتها الخاصة تحت الحصار من إنخفاض الأسعار.

"إن تصاعد العبء المالي الخارج عن السيطرة لدعم الطاقة في السنوات الأخيرة سيجعل عملية الإصلاح أمراً لا مفر منه في عدد متزايد من إقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، أفاد بسام فتوح ولورا القطيري في دراستهما التي صدرت عن معهد دراسات الطاقة في أكسفورد في شباط (فبراير) الفائت. كما أشارت وكالة التصنيف الإئتماني "موديز" إلى أن النفط الرخيص يمنح الفرصة لحكومات المنطقة لعكس خطط الدعم المُكلفة.

في الواقع، هناك بلدان عدة بدأ فعلياً رفع أو خفض الدعم. لقد إتخذت دول الخليج العربية خطوات لرفع أسعار الكهرباء (الإمارات العربية المتحدة)، ووقود الديزل (قطر والكويت)، والغاز الطبيعي (عُمان والبحرين). وإيران زادت أسعار الوقود المحلية مرة أخرى. ورفعت مصر أسعار الوقود في الصيف الماضي. ويواصل الأردن الجهود المبذولة لزيادة أسعار الوقود والكهرباء. دول شمال أفريقيا، مثل المغرب وتونس، ضاعفت أيضاً الخطوات لجعل المستهلكين يدفعون شيئاً أقرب إلى أسعار السوق للحصول على الطاقة.

إن زخم الإصلاح بدأ في الإنطلاق لأن تكلفة الإعانات ضخمة جداً. البنزين في محطات التعبئة يكلّف حوالي ٠،٦٠ دولار للغالون في السعودية و٠،٨٠ دولار للغالون في الكويت؛ وتسعّر دول خليجية أخرى الغاز بحوالي ١ دولار للغالون. متوسط أسعار الكهرباء في السعودية هو جزء بسيط من تكلفة الطاقة في أوروبا أو الولايات المتحدة. ويقدّر صندوق النقد الدولي أن دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يكلّف أكثر من ٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في السنة، أو أكثر من ٢٣٠ مليار دولار في ٢٠١١. وخفّض تراجع السعر فاتورة الدعم قليلاً، إلى نحو ٢٠٠ مليار دولار سنوياً.

متابعة إصلاح الدعم أمر ملح للدول التي تستورد الوقود وكذلك تلك التي تصدّره. قبل الرفع الحاد في أسعار الوقود في الصيف الماضي، شهدت مصر ما يقرب من ثلث موازنتها يذهب لتغذية ودعم الطاقة. وهذا يجعل الأمر صعباً للإستثمار في أشياء مثل البنية التحتية والتعليم.

بالنسبة إلى البلدان المُصدّرة للنفط، التي تضرّرت موازناتها بشدة من إنخفاض أسعار النفط الخام، فإن كبح جماح الإعانات المُكلفة هي الطريقة الوحيدة لتجنّب عجز أكبر. وقد حثّ مسؤولو صندوق النقد الدولي في عُمان في الشهر الفائت الحكومة هناك على تكثيف عملية إصلاح دعم الطاقة لوقف النزيف المالي. وخفّضت الكويت الإنفاق المتوقّع في الموازنة المُقبلة بنسبة ١٨ في المئة، إلّا أنها لا تزال تواجه عجزاً واسع النطاق. وبالنسبة إلى البلدان المصدّرة للطاقة، فإن رفع قاعدة أسعار المساومة هو طريقة أخرى للحد من هدر الإستهلاك المحلي للطاقة، الذي يهدد بإلتهام الموارد القيّمة التي يمكن تصديرها بدلاً من ذلك.

ولكن على الرغم من أن إصلاح الدعم لا يبدو أنه يتطلب تفكيراً كثيراً، فهو في الواقع أصعب على الإنجاز بنجاح. وهذا يرجع إلى مجموعة من العوامل. إلى حد كبير، إن الطاقة الرخيصة هي واحدة من عدد قليل من الفوائد الحكومية التي تتمتع بها المجتمعات في جميع أنحاء المنطقة، والعديد ينظر إليها كحق طبيعي. ولأن الأفضل حالاً (الذين يستهلكون المزيد من الطاقة) يتمتعون عموماً بفوائد أكبر من الفقراء، فإن الكثير من أصحاب المصالح الخاصة يحاربون الإصلاح.

عندما يرى المواطنون العاديون واحدة من عدد قليل من "جزراتهم" تُنتزَع منهم بعيداً، فإن الغضب يتصاعد بسرعة. وبرزت هذه الحالة بشكل كبير في اليمن، عندما إنهارت الحكومة بسبب جهودها الفاشلة لكبح جماح دعم الطاقة. وإستغنم الحوثيون الفرصة وإستفادوا من الإحتجاجات الواسعة النطاق ضد إصلاح الدعم الحكومي في الخريف الماضي، وبلغت ذروتها مع سقوط الحكومة اليمنية.

في الواقع، حتى بعد مرور أربع سنوات على إندلاع الإحتجاجات الشعبية التي أدت إلى "الربيع العربي"، فإن البلدان في المنطقة لا تزال تسعى إلى نزع فتيل المصادر المُحتملة للإضطرابات. وعلى الرغم من المخاوف بشأن تأثير النفط الرخيص على الموازنة الوطنية، فقد أمطر الملك الجديد في السعودية مليارات الدولارات على موظفي الخدمة المدنية في اللحظات الأولى من توليه العرش، على سبيل المثال. والبحرين تسعى جاهدة وتكافح مرة أخرى مع الإحتجاجات.

إن "العقود الإجتماعية المعمول بها في العديد من هذه الدول ترك لديها المزيد من توزيع الثروة والإعانات بإعتبارها الركيزة الحقيقية الوحيدة التي لا تزال تحمي الأنظمة" قال كريستوفر ديفيدسون، خبير شؤون الشرق الأوسط في جامعة دورهام البريطانية.

حتى في الأماكن التي تترسخ فيها الديموقراطية تدريجاً، فإن الضغط لأخذ مستحقات إستمرت منذ عقود بحجة الموازنات الصحية لا يلقى صدى جيداً. في تونس، حيث بدأ "الربيع العربي"، تخطط الحكومة لإسترضاء صندوق النقد الدولي من طريق زيادة الضرائب وإصلاح قطاع الطاقة الأمر الذي بدأ يثير تذمر الشارع مرة أخرى. وهذا يعطي القادة الأكثر سلطوية شيئاً للتفكير.

"أتوقع أننا سوف نسمع الكثير من الأحاديث الصاخبة حول ضرورة الإستجابة لتحذيرات صندوق النقد الدولي والإصلاح، ولكن لن نرى أي إجراء حقيقي من النخب المتردّدة حقاً"، قال ديفيدسون. "إن الأنظمة لا تملك أي مساحة كبيرة للمناورة الحقيقية".

لندن - هاني مكارم

لا تأثير لـ"عاصفة الحزم" وإتفاق إيران على النفط

أفاد مصرف "غولدمان ساكس" بأن عملية "عاصفة الحزم" التي تقودها السعودية على اليمن والإتفاق النووي المحتمل مع إيران، الذي قد يؤدي إلى تخفيف العقوبات على طهران، لن يكون لهما تأثير يُذكر على إمدادات النفط في الأجل القريب.

وتراجعت أسعار النفط في وقت سابق من آذار (مارس) الفائت لأسباب، منها تزايد إحتمالات التوصل إلى إتفاق مع إيران، بينما صعدت أسواق الخام في أواخر الشهر عينه مع شن دول عربية بقيادة السعودية غارات جوية في اليمن ضد المقاتلين "الحوثيين".

وأكد "غولدمان ساكس" في مذكرة إلى العملاء: "نتوقع ألا يكون لهذين الحدثين تأثير يذكر على المعروض في الأجل القريب مع إستمرار زيادة مخزونات الخام في الربع الثاني من ٢٠١٥.

وعلى المدى البعيد قد يؤدي الإتفاق مع إيران إلى إرتفاع إمدادات المعروض من "أوبك" وإن كان توقيت تخفيف العقوبات لا يزال غامضاً".

وأضاف المصرف: "في حين أن اليمن منتج صغير (بلغ إنتاجه ١٤٥ ألف برميل يومياً في ٢٠١٤)، فإن موجة صعود الأسعار تُحرّكها مخاوف من التصعيد المحتمل وقرب مضيق باب المندب... فإغلاق المضيق قد يؤثر على ٣،٨ ملايين برميل يومياً من تدفقات الخام والمنتجات".

غير أنه أشار إلى أنه قد يجري تحويل مسار الناقلات لتبحر من حول أفريقيا بدلاً من المرور عبر اليمن.

وعن إيران، قال "غولدمان ساكس" إنه من المستبعد أن يؤدي أي إتفاق إلى إرتفاع صادرات النفط الإيرانية قبل النصف الثاني من العام الحالي.

بإيجاز

قال المبروك أبو سيف، رئيس "المؤسسة الوطنية للنفط"، التي تتخذ من طبرق مقراً، أن رأس لانوف والسدر (أكبر ميناءين للنفط في ليبيا) سيعودان إلى العمل قريباً بعد الإنتهاء من المسح الأمني، إثر انسحاب قوات الحكومة المنافسة من المنطقة بعد أشهر من القتال.

ويخضع الميناءان القادران على تصدير نحو ٦٠٠ ألف برميل يومياً، لسيطرة قوات موالية للحكومة المعترف بها دولياً الموجودة في شرق البلاد.

❖❖❖

حذرت مؤسسة "فيتش" للتصنيف الإئتماني من أخطار كبيرة يتعرّض لها قطاع النفط والغاز في روسيا، نتيجة العقوبات الغربية وهبوط أسعار النفط. وأوضح خبراء المؤسسة العالمية، أن شركات النفط الروسية يمكن أن تتأقلم مع سعر ٥٥ دولاراً للبرميل لسنوات، وعزوا ذلك إلى أن الروبل الضعيف يؤدي إلى تراجع تكاليف الإنتاج، والاستثمارات في الحقول. لكن الخطر يكمن على المديين المتوسط والبعيد في إمكان أن يتسبب النقص في التمويل الخارجي والحصول على تقنيات حديثة في تراجع إنتاج النفط والغاز في روسيا، ما يهدد دورها البارز في مجال الطاقة الذي طالما فاخر به الكرملين.

❖❖❖

أكد نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، عبدالله الدردري، أن التحديات التي تواجه الدول العربية في مجال الطاقة تستدعي إعادة النظر في إدارة القطاع وإعتماد مقاربة محكمة في صوغ "إستراتيجية لمزيج الطاقة" تلعب الطاقة المتجددة فيها دوراً أساسياً. وقال في خلال حفل افتتاح وإطلاق عقد الأمم المتحدة حول "الطاقة المستدامة للجميع ٢٠١٤ – ٢٠٢٤ في المنطقة العربية": "إن مستقبلنا رهن بنجاحنا في إقامة معادلة متوازنة تُبنى على إعتماد منظومة متكاملة للطاقة".

❖❖❖

أعلن وزير النفط العراقي، عادل عبد المهدي، أن بغداد سددت المستحقات المالية لشركات النفط الدولية، وتمكنت من حلّ المشكلة بتخصيص مبالغ من الموازنة تصل إلى نحو ١٢ مليار دولار، وأصدرت سندات خزينة بالقيمة ذاتها، لافتاً إلى أن مستحقات الشركات عن عام ٢٠١٤ بلغت تسعة مليارات دولار سُددت كلها في ٢٠١٥، وأن المبالغ المتوجب دفعها في كل ربع من ٢٠١٥ تبلغ أربعة مليارات دولار، على أن تُدفع مستحقات الربع الأخير من العام الحالي في مطلع السنة المقبلة.

الذهب الأسود ليس هادئاً على جبهة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هبوط أسعار النفط لن يؤثر في المشاريع الكبرى في الخليج

على الرغم من الإضطرابات الإقليمية وإنخفاض أسعار النفط، لا يزال من المتوقع أن تنفق دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٧٥٥ مليار دولار على مشاريع الطاقة خلال السنوات الخمس المقبلة.

لندن - هيكل مهدي

قد يقول أصحاب نظرية المؤامرة أن شروع المملكة العربية السعودية في عملياتها العسكرية في اليمن في ٢٦ آذار (مارس) الفائت كان محاولة لدفع أسعار النفط الواهنة إلى الإرتفاع، حيث كانت تتراوح بين ٥٥ إلى ٦٠ دولاراً للبرميل.

إرتفع نفط خام "برنت" إلى ما يقرب من ستة في المئة بعد الضربة السعودية ضد المتمرّدين الحوثيين إذ خشي التجار والمستوردون أن يكون الهجوم الجوي علامة على أن القتال في المنطقة سيتصاعد وأن إيران قد تتدخل مباشرة.

الواقع إن هبوط أسعار النفط لمدة تسعة أشهر من ١١٥ دولاراً للبرميل في حزيران (يونيو) الفائت إلى نحو ٦٠ دولاراً قد تسبّب به العرض الفائض من النفط في جميع أنحاء العالم، جرّاء الإرتفاع الحاد في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، في حين بقي الطلب ضعيفاً.

وقد ترك هذا التراجع في الأسعار بعض الدول الصغيرة المنتجة للنفط تترنّح وأجبر عدد من شركات النفط إلى خفض موازناتها الإستثمارية.

ومع ذلك، يشير تقرير "الشركة العربية للإستثمارات البترولية" (أبيكورب)، التي أسستها منظمة "أوابك" في العام ١٩٧٥، ومقرها الخبر – الدمام، الذي نشرته في وقت سابق من هذا العام، أنه على الرغم من إستمرار الإضطرابات الإقليمية، فضلاً عن إنخفاض أسعار النفط، فإن الإستثمارات الرأسمالية في حقل الطاقة خلال السنوات الخمس المقبلة ستبلغ ٦٥٨ مليار دولار بالنسبة إلى الخليج العربي، وما يقدّر ب٧٥٥ مليار دولار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في المملكة العربية السعودية، أدّى الإعتماد الكبير على الهيدروكربونات بالنسبة إلى عائدات التصدير وإيرادات الموازنة إلى وضع إستدامة مواقفها الخارجية والمالية تحت دائرة الضوء. وقد رصدت البلاد إيرادات، حسب الموازنة، ١٩٠,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٥، في حين قدّرت النفقات ب٢٢٩,٣ مليار دولار.

المدير التنفيذي لـ"أرامكو" عبدالحميد الرشيد: "في حين أن عصر النفط السهل قد إنتهى، جرّاء البيئات الصعبة بشكل متزايد وآفاق الإنتاج الصارمة، فإن صناعة المنبع تواصل مسيرتها لتلبية الطلب العالمي على الطاقة"

الرئيس التنفيذي لشركة "أرامكو" خالد الفالح: سنعيد التفاوض على العقود

ويظهر تقييم "أبيكورب" أنه مع تغطية صافي الأصول الأجنبية لأكثر من ٣٣ شهراً من الواردات، فإن الموقف الخارجي للمملكة العربية السعودية واضح ومباشر.

يقول البنك بأن السؤال الحقيقي ليس ما إذا كانت المملكة يمكن أن تتحمل أسعار النفط منخفضة، ولكن كم هو حجم الوسادة المالية العازلة التي تم بناؤها والى متى يمكن أن تستمر.

"يمكن للمملكة العربية السعودية أن تتحمّل إلى حد كبير النفقات المالية الحالية، في أسوأ سيناريو، لمدة تصل إلى أربع سنوات. وهو عامل مهم في قدرة الإفتراض الكبيرة غير المستغلة والقوة المالية للبلاد التي تبدو بأنها لا تنضب تقريباً"، قال فارون سوذوليا كبير المحللين في الشركة الإستشارية "نيرفانا" والتي مركزها دبي. مضيفاً: "وهذا يعني أن هذا اللاعب النفطي المهيمن لديه بالفعل الوسائل الضرورية لدعم سياسته الحالية".

مع ذلك، طالما بقيت أسعار النفط مكتئبة، فإن المخزون السائل سينضب أكثر، وعلى الأرجح ستصبح الجهود الرامية إلى الحفاظ على الإستدامة المالية معقّدة للغاية. لقد تم التوقّع بأن الإستثمارات السعودية سوف تنخفض إلى ١٢٧ مليار دولار في ٢٠١٥-٢٠١٩ من أكثر من ١٧٠ مليار دولار في ٢٠١٤- ٢٠١٨. وأفاد التقرير

حقل برقان في الكويت: سيتم توسيعه وتطويره لزيادة الإنتاج

بأن "الإنخفاض يُعزى إلى الإنتهاء من مشاريع المنابع النفطية الكبرى وتضاؤل الفرص لمزيد من المشاريع الضخمة المصبّ".

"أرامكو"، أكبر شركة منتجة للنفط في العالم، أوقفت موقتاً أنشطتها للتنقيب عن النفط والغاز والحفر في المياه العميقة في البحر الأحمر، وعلّقت خططاً لبناء محطة وقود نظيف التي ستكلف مليارَي دولار في أكبر مصفاة نفط في رأس تنورة، كما يفيد التقرير.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة السعودية خالد الفالح في كانون الثاني (يناير) الفائت بأن "أرامكو" سوف تعيد التفاوض على بعض العقود وتأجيل بعض المشاريع بسبب النفط الرخيص.

ومع ذلك، أعلن مدير تنفيذي آخر في الشركة، عبدالحميد الرشيد، في المؤتمر التاسع عشر للنفط والغاز في الشرق الأوسط، الذي إنعقد في البحرين في آذار (مارس) الفائت، أنه "في حين أن عصر النفط السهل قد إنتهى، جرّاء البيئات الصعبة بشكل متزايد وآفاق الإنتاج الصارمة، فإن صناعة المنبع تواصل مسيرتها لتلبية الطلب العالمي على الطاقة".

الكويت التي شهدت إنخفاض عائداتها النفطية بنسبة ٢٠ مليار دولار منذ بداية السنة المالية في نيسان (إبريل) ٢٠١٤، تمضي قدماً في خطط لزيادة الإنتاج من قدرتها الحالية بحوالي ٣,٢ ملايين برميل يومياً. وقال هاشم هاشم، الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت الرسمية للصحافيين، على هامش مؤتمر البحرين، أن "الشركة تريد زيادة إنتاج النفط الخام وتطوير بعض حقولها النفطية، بما في ذلك حقل برقان، ثاني أكبر حقل نفطي في العالم".

الخطة هي جزء من الجهود لإستهداف أربعة ملايين برميل يومياً بحلول العام ٢٠٢٠. وتنتج الكويت حالياً نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً، وتصدّر حوالي الثلثين منها.

"لدينا خطة ونحن نتقدّم في تنفيذها. إن إنخفاض سعر النفط كما نراه هو شيء مؤقت"، قال.

تقدر "ستاندرد أند بورز" صافي الأصول العام للحكومة القطرية بـ١١٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥، والمملكة العربية السعودية بـ١٣٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وأبو ظبي بما يقرب من ٣٠٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

وزير المالية القطري علي شريف العمادي: قطر ماضية في تنفيذ مشاريعها

على الرغم من إنخفاض أسعار النفط، فإن قطر ماضية في مشاريع التنمية المخطّط لها، محدّدةً أولوياتها في تلك المتعلقة بالصحة والتعليم والنقل وكأس العالم ٢٠٢٢، كما قال وزير المالية القطري علي شريف العمادي. ويفيد مسؤولون قطريون بأنهم يخططون لصرف ما يصل الى ٢٠٠ مليار دولار على النقل وتوليد الكهرباء وإمدادات المياه والإسكان وغيرها من المشاريع بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٨.

وفي كانون الثاني (يناير) الفائت أعلنت الشركة المملوكة للدولة "قطر للبترول" وشركة "شل" أنهما قرّرتا تأجيل مشروع الكرعانة للبتروكيماويات البالغ تكلفته ٦,٤ مليارات دولار في قطر. ومع ذلك، فإن أكبر مصدر للغاز في العالم هو بلد غني إلى حدّ أن الإقتصاديين يعتقدون أنه سيكون قادراً على الحفاظ على الإنفاق بشكل كبير، وسوف يستمر في تسجيل فائض في الموازنة في ٢٠١٥ و٢٠١٦.

من جهتها أصدرت دبي موازنة متوازنة بقيمة ١١,٢ مليار دولار، وهي الأكبر لها منذ الأزمة المالية العالمية، مما يعني نمواً قوياً بنسبة تسعة في المئة مقارنة مع العام ٢٠١٤. وتُبرز الموازنة زيادة في الإيرادات الحكومية قدرها ١١ في المئة عن العام الفائت.

على جانب النفقات، تم تخصيص ١٣ في المئة من الموازنة لتطوير البنية التحتية، ونحو ستة في المئة لتمويل ديون حكومة دبي.

في الوقت عينه، تقوم موازنة سلطنة عمان للعام ٢٠١٥ على أساس إيرادات إجمالية تبلغ ٣٠,١ مليار دولار، أي بإنخفاض نسبته واحد في المئة من إيرادات العام ٢٠١٤، أي ما يعادل ثمانية في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة. من ناحية أخرى، بالنسبة إلى النفقات من المتوقع أن تكون ٣٦,٦ مليار دولار، بزيادة ٤,٥ في المئة عن خطة الموازنة الأصلية في العام السابق. علماً أن الإنفاق الإستثماري سيكون أساساً لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع النفط والغاز والمشاريع التي تنّفذها الشركات المملوكة للدولة.

ومن بين المشاريع البارزة التي من شأنها جذب الإستثمارات تشمل الجزء الأول من مشروع السكك الحديدية الوطنية بين مدينتي صحار والبريمي، ومجمع متكامل لمصائد الأسماك في الدقم، والبنية التحتية الإضافية في ميناء الدقم. وعلى جانب الإيرادات، من المتوقع أن تتشكّل من ٧٩ في المئة من عائدات النفط.

أما مملكة البحرين، التي هي خارج منظمة "أوبك"، فهي تتابع إعتمادها إعتماداً كبيراً على النفط، مع سعر تعادل في الموازنة كبير، على الرغم من الدفع الهائل لتنويع الإقتصاد. وتقدّر وكالة التصنيف الدولية "ستاندرد آند بورز" أن النفط الخام في البحرين يشكّل ٦٥ في المئة من العائدات المالية، مع أن إحتياطاتها النفطية تساوي أقل من ٠,١ في المئة من إحتياطات المملكة العربية السعودية المجاورة.

وتفيد خدمة المستثمرين في وكالة "موديز" في تقريرها، نقلاً عن بيانات الحكومة، أن لدى البحرين أصولاً إحتياطية تقدر بحوالي ٥,٤ مليارات دولار، بما في ذلك الذهب والعملات الأجنبية، مقارنة مع ٧٤٥ مليار دولار للسعودية. وتضيف "موديز" بأن عجز مملكة آل خليفة قد تتسع لأكثر من سبعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل.

ومع ذلك، قال وزير الطاقة البحريني الدكتور عبد الحسين ميرزا، أمام مؤتمر النفط والغاز في الشرق الأوسط في المنامة، أن "تقلب أسعار النفط في المدى القصير في الأسواق العالمية لن يؤثر في مشاريع البحرين المستقبلية. ومن المتوقع توسيع مصفاة النفط في سترة الذي سيكلف نحو ٥ مليارات دولار، مع توقّع تسليم المرفق في العام ٢٠١٩". مضيفاً: "أن تمويل المشروع سيتم من خلال الإقتراض".

وتخطّط المملكة الصغيرة لإستثمار "يصل الى ٣٠ مليار دولار" في المشاريع العامة على مدى السنوات المقبلة عبر مجموعة من الصناعات، بما في ذلك النقل، والإسكان، والصناعة التحويلية، والطاقة، والرعاية الصحية، والتعليم، وفقا ليارمو كوتيلين، كبير الإقتصاديين في مجلس التنمية الإقتصادية في البحرين .

وزير الطاقة البحريني الدكتور عبد الحسين ميرزا: "إنخفاض الأسعار لن يوقف مشاريعنا"

وتعتقد "ستاندرد أند بولز" أن البحرين وعُمان سوف تستفيدان من المبالغ المصروفة من صندوق تنمية دول مجلس التعاون الخليجي، والتي توفّر ١٠ مليارات دولار لكل بلد على مدى فترة ١٠ أعوام، والتي من شأنها أن تعوّض أي تخفيضات في النفقات الرأسمالية والعمل كمساهم رئيسي في النمو.

إن الوسادات المالية العازلة المتراكمة في السنوات الأخيرة، فضلاً عن المشاريع الإستثمارية التي هي جزء من المبادرات الإستراتيجية مثل معرض دبي في العام ٢٠٢٠، ودورة كأس العالم في كرة القدم في قطر في ٢٠٢٢، من المرجح أن تظل بمنأى عن تصاعد الضغوط على الموازنات الحكومية أيضاً.

"الشركة العربية للإستثمارات البترولية" (أبيكورب): "على الرغم من إستمرار الإضطرابات الإقليمية، فضلاً عن إنخفاض أسعار النفط، فإن الإستثمارات الرأسمالية في حقل الطاقة خلال السنوات الخمس المقبلة ستبلغ ٦٥٨ مليار دولار بالنسبة إلى الخليج العربي، وما يقدّر بـ٧٥٥ مليار دولار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

على خلفية إرتفاع أسعار النفط والغاز، حققت قطر والمملكة العربية السعودية فوائض مالية بلغت في المتوسط نسبة ١٣,٤ في المئة من إجمالي الناتج المحلي و٦,٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، على مدى السنوات الثلاث الماضية.

تقدر "ستاندرد أند بورز" صافي الأصول العام للحكومة القطرية عند ١١٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥، والمملكة العربية السعودية عند ١٣٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وأبو ظبي على ما يقرب من ٣٠٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتوقع وكالة التصنيف الأميركية الدولية أن الأصول السائلة السيادية في معظم الدول االمصدّرة للنفط في مجلس التعاون الخليجي سوف تظل متاحة للمساعدة في تمويل عجز محتمل.

مشاريع البنية التحتية الكبيرة تنفذ على قدم وساق حالياً في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك في أبو ظبي (٩٠ مليون دولار في مشاريع التنمية)، وقطر (٢٠٠ مليار دولار في برنامج إستثمار رأس المال)، و دبي (دبي -إكسبو ٢٠٢٠)، كما أفادت "ستاندرد أند بورز".

وهذا ما يعطي سبباً للصناعة في أن تكون متفائلة. "إن التوقعات التجارية تبدو جيدة. في حين كانت أسعار النفط هابطة، بالكاد لاحظت أي تأثير في الأسواق الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي. النمو يحدث في جميع القطاعات - التجارية والصناعية والخدمات اللوجستية في دول مجلس التعاون الخليجي"، قال حاتم التركي، مدير المبيعات والتسويق في "كيربي لأنظمة المباني" (Kirby Building Systems) في الكويت، الشركة الرائدة عالمياً في أنظمة الحديد المسبقة لهندسة المباني.

وفي الوقت عينه، من المتوقع أن يستمر تقلب أسعار النفط في المدى القصير حسب ألدو فلوريس-كيروغا، الأمين العام لمنتدى الطاقة الدولي، الذي قال أنه "يجب أن يكون هناك المزيد من الحوار والشفافية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة لهذه الصناعة لكي تستطيع مواجهة التقلبات بشكل أفضل".

وأعلن في مؤتمر صحافي في مؤتمر التفط والغاز في الشرق الأوسط الذي عقد في البحرين أن "ما نشهده من حيث توازن العرض والطلب للنفط يعكس القرارات التي إتخذت قبل خمس إلى ١٠ سنين ... والقرارات التي تتخذ الآن ستكون لها تداعيات بعد خمس أو ١٠ سنين من الآن"

SECDEB INC.

We Handle Forex,
Money Transfer & Remittance Services Worldwide

10F Philamlife Tower, 8767 Paseo De Roxas, Makati City, Manila, Philippines
Tel: +632 901-4172, Email: fideliterinvest@aol.com
Or visit our website: www.stgeorgessociety.com

النفط حوّل سياسة بكين الخارجية، فهل تستطيع واشنطن التعامل مع العواقب؟

هل تواجه الصين أميركا في الخليج العربي لضمان أمن طاقتها؟

فيما كانت واشنطن مهتمة بترتيب بيتها الداخلي بعد الأزمة المالية التي كانت تهدد كيان وضعها المالي برمته، كانت بكين بدورها تستغنم الفرصة لتأمين مصادر جديدة للطاقة تضمن من خلالها إمدادات النفط والغاز في المستقبل، حيث وصلت إلى منابع حلفاء الولايات المتحدة في الخليج. فهل أميركا مستعدة لتحمل عواقب ذلك؟

بكين - عبد السلام فريد

في الجزء الكبير من تاريخها، إتبعت الصين سياسة واضحة قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ولكن ذلك تغير في أواخر العام الفائت، عندما دخلت بكين إلى الساحة الدولية بطريقة لم تألفها من قبل، عارضةً تقديم المال والقوة العسكرية لمحاربة إرهاب تنظيم "الدولة الإسلامية". الواقع إن الأمر أكثر من عرض عضلات نموذجي للصين، إن هذه الإجراءات - تشبه الكثير من السياسة الخارجية للبلاد في العقد الفائت - يمكن تتبعها وإعادة أسبابها إلى وجود إتجاه متزايد: شهية عاجلة وشريهة للطاقة المستوردة، وتحديداً النفط.

وهذا يثير أحد أكبر الأسئلة التي تلوح في الأفق الذي من شأنه أن يساعد على تحديد العلاقات بين واشنطن وبكين في العقود المقبلة: فيما شكل إدمان الطاقة في الصين بدأ يشبه ذلك الذي في الولايات المتحدة، هل أن دور بكين العالمي سيتبع ذلك؟

في غضون جيل واحد، وبفضل نمو إقتصادي غير مسبوق، ذهبت الصين من أن تكون بلداً مكتفياً ذاتياً بالنفط الخام (تنتج ما تستهلك) إلى تقريباً تجاوز الولايات المتحدة كأكبر مستورد للوقود في العالم. في العام ٢٠١٤، إستوردت بلاد ماوتسي تونغ في المتوسط نحو ٦,٢ ملايين برميل يومياً، في حين أن أميركا إستوردت ما يقرب من ٧,٤ ملايين برميل يومياً. وفي كانون الأول (ديسمبر) الفائت، وصلت واردات النفط الصينية ٧ ملايين برميل يومياً للمرة الأولى، في حين واصل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إرتفاعه إلى أكثر من ٩ ملايين برميل يومياً، وهو الأعلى من أي وقت مضى.

أين وكيف تحصل الصين على كل هذه الكمية من النفط أمرٌ ولّد صداعاً لقيادة البلاد، والتي تشهد العديد من المشاكل عينها التي عانى منها رؤساء أميركا منذ ريتشارد نيكسون. لقد تعلّمت بكين الدرس من الحصار النفطي الذي فرضته منظمة "أوبك" في ١٩٧٣-١٩٧٤ – وبالتالي حرمان الغرب من تلك الإمدادات الثابتة من النفط، وخصوصاً من الشرق الأوسط، التي تُعتبر بالغة الأهمية لتحقيق النمو الإقتصادي المطرد. تستورد الصين حالياً نحو ٦٠ في المئة من إحتياجاتها من النفط، وقائمة المورّدين الرئيسيين تشمل بعض الدول الأكثر تقلّباً في العالم: إيران والعراق وخارج منطقة الشرق الأوسط السودان وفنزويلا. كل هذه الدول تَعطَّل إنتاج النفط فيها بسبب العنف والإرهاب وضعف الدولة أو العقوبات الدولية.

تستورد الصين حالياً نحو ٦٠ في المئة من إحتياجاتها من النفط، وقائمة المورّدين الرئيسيين تشمل بعض الدول الأكثر تقلّباً في العالم: إيران والعراق وخارج منطقة الشرق الأوسط السودان وفنزويلا. كل هذه الدول تَعطَّل إنتاج النفط فيها بسبب العنف والإرهاب وضعف الدولة أو العقوبات الدولية

وقد أثار هذا الإعتماد المتزايد على البلدان غير المستقرة الصين ودفعها على القيام بالنشر الأول من نوعه في الخارج لقواتها المقاتلة في دور حفظ السلام -- في أفريقيا، حيث منذ فترة طويلة شاركت الصين في برامج الإستثمار والبنية التحتية والزراعة. في العام ٢٠١٣، أرسلت بكين ١٧٠ جندياً الى مالي للمساعدة في منع الفتنة في البلاد من الإمتداد إلى الدول المجاورة الغنية بالنفط، مثل الجزائر وليبيا. وبعد ذلك بعام، في أول خطوة أخرى، قفزت الصين إلى عربة محادثات السلام بين الفصائل المتحاربة في جنوب السودان.

ولكن تأمين إنتاج النفط ليس مصدر القلق الوحيد للصين. الشحن، بطبيعة الحال، هو أيضاً مصدر قلق رئيسي. أكثر من ٨٠ في المئة من النفط الذي تستورده بكين يجب أن يعبر من خلال نقطة الإختناق العالمية، مضيق ملقا – قناة قرب سنغافورة تتكمش إلى أقل من ميلين من العرض وتعالج أكثر من ١٥ مليون برميل من شحنات النفط يومياً. وفي خطاب ألقاه في العام ٢٠٠٣، هيو جين تاو، الرئيس الصيني في حينه، قال عن "معضلة ملقا": الخوف من أن "قوى كبرى معينة" – إيحاء إلى الولايات المتحدة، قد تقطع شريان الحياة للطاقة في الصين في هذا الممر الضيّق، غامزاً من قناة ما فعلته أميركا مع اليابان خلال الحرب العالمية الثانية. في المقابل، سرّع هيو في برنامج تحديث البحرية، الذي إستمر في عهد الرئيس شي جين بينغ، بإطلاق أول حاملة طائرات للصين، وإدخال أول صاروخ باليستي لها مضاد للسفن، وزيادة بناء مدمرات وفرقاطات وغواصات هجومية بمعدل ٣ أضعاف. وكان بعض من هذا التقدم قيد التنفيذ والعرض منذ العام ٢٠٠٨، ◄

مضيق ملقا: شكل معضلة

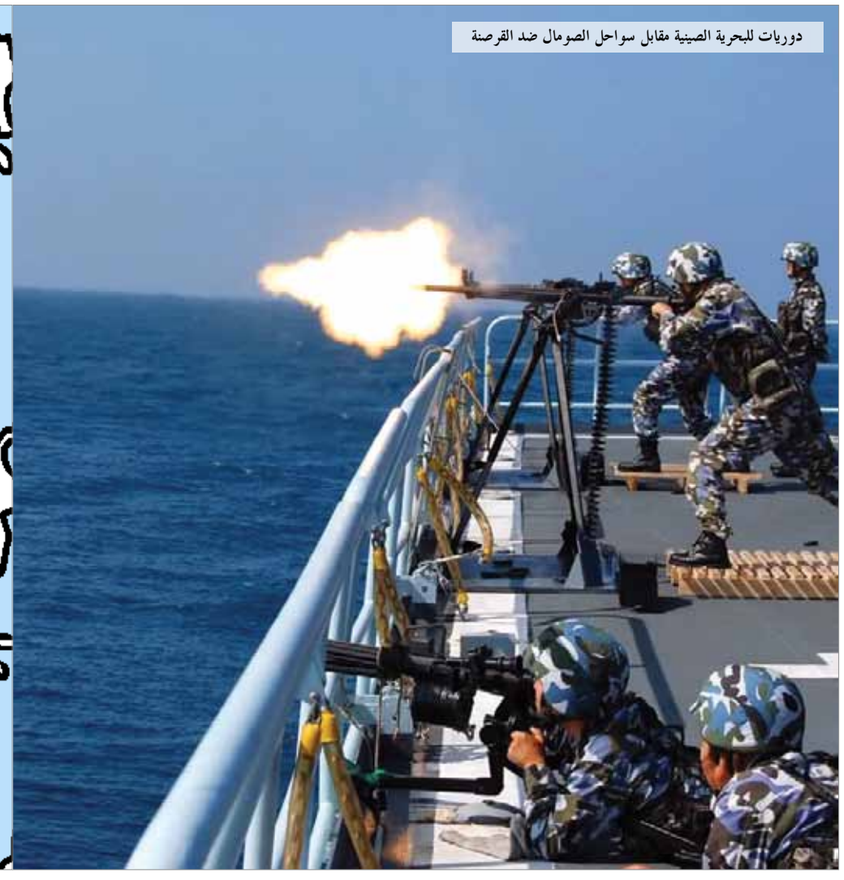
دوريات للبحرية الصينية مقابل سواحل الصومال ضد القرصنة

عندما نشرت الصين دوريات لمكافحة القرصنة بعيداً في الممرات البحرية قبالة سواحل الصومال وخليج عدن في أول مهمة بحرية في الخارج منذ ٦٠٠ سنة. وفي خطوة تهدف إلى القضاء على نقاط ضعفها المنقولة بحراً، فقد فتحت الصين خط أنابيب الغاز والنفط عبر ميانمار في أواخر كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥.

من ناحية أخرى، شهد التورّط الصيني الجديد في البحث عن مصادر للنفط تحوّلاً نهائياً نحو الشرق الأوسط في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٤، عندما عرضت بكين واشنطن (نحو ١٠ ملايين دولار) لمساعدة المشرّدين في العراق. وبعد شهر، عرضت الدعم العسكري على العراق في شكل غارات جوية لمكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية". آتية من بلد يعتبر منذ فترة طويلة التدخلات العسكرية الأميركية مؤامرات غربية شائنة، كانت هذه العروض مذهلة ومفاجئة. لكنها كانت في خط المناقشات المفتوحة بين كبار المسؤولين، من بينهم وزير الخارجية وانغ يي، حول وجود دور صيني يزداد بروزاً في المنطقة. ومثال على ذلك، أن مبعوث بكين الجديد إلى الشرق الأوسط هو خبير في محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وهذا يمثّل علامة على أن الصين تستعد لمشاركة كاملة في واحدة من أكثر القضايا المستعصية في الشرق الأوسط.

التغيّر في السياسة الخارجية الصينية يأتي تماماً في الوقت الذي تحاول الولايات المتحدة الإنسحاب من من الحروب المضطربة التي دامت عقداً كاملاً. ولكن الإنسحاب الأميركي الكامل من منطقة الشرق الأوسط سيكون مستحيلاً، نظراً إلى وجود تنظيم "الدولة الإسلامية" ووعد طويل الأمد لحماية إمدادات الطاقة لحلفاء أميركا. وبناء على ذلك، فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى معرفة كيفية العمل مع الصين الواثقة -- وليس فقط في محور واشنطن إلى آسيا، ولكن في محور بكين الى الغرب.

بطريقة ما، يبدو أن واشنطن كانت تطلب ذلك. لقد دفع مسؤولون أميركيون عديدون وطالبوا منذ فترة طويلة الصين بإستخدام وزنها دولياً؛ الرئيس باراك أوباما يشكو من أن بكين كانت "منافسة حرة" من دون مسؤولية على مدى عقود، مستفيدة بشكل كبير من تدفقات التجارة والطاقة العالمية التي تحميها وتسمح بها البحرية الأميركية.

في هذا المعنى، إن قوات حفظ السلام الصينية في أفريقيا ودوريات الصين لمكافحة القرصنة كانتا أمراً مرحباً به بوصفه علامة على ان بكين أصبحت، على حد قول نائب وزير الخارجية الأميركي السابق روبرت زوليك، "شريكا مسؤولا" في النظام الدولي.

ولكن هناك جانباً آخر مهماً يحتمل أن يكون خطيراً، وهو خصوصاً في الشرق الأوسط: فيما أصبحت الصين كبيرة بما يكفي لوضع ثقلها، فقد تكون كبيرة أيضاً بما يكفي لنشر قوتها من حولها. هذا الواقع صار واضحاً بالفعل في الفناء الخلفي للصين، حيث مناطق الدفاع الجوي والزوارق الحربية تساعد بكين على دفع مطالباتها الإقليمية ضد جيرانها الأصغر. حيث يشعر الجيش الصيني بأنه أكثر راحة للعمل -- في بحر الصين الجنوبي، على سبيل المثال-- فقد تحدّى مراراً وبتهور طائرات وسفناً حربية أميركية. ويتخوف الخبراء من أن هذا السلوك سوف يصل إلى منطقة الشرق الأوسط. آخر شيء تريد واشنطن أن تراه هو تقلص حريتها على المناورة في المنطقة من قبل الصين النشيطة والقادرة.

طبعاً هذا لن يحدث بين عشية وضحاها. خلافاً للولايات المتحدة، لا تملك الصين تحالفات رسمية في الشرق الأوسط أو قواعد جوية وبحرية في مكان قريب-- ليس بعد، على أي حال. وعلى الرغم من التطورات الحديثة، فإن البحرية الصينية لا تزال بعيدة عقوداً لمجاراة قوة نيران البحرية الأميركية وعددها وتكنولوجيتها. ولكن هذا لا يعني أن الصين سوف تتخلّى عن الملعب. فهي لا يزال لديها الكثير من النفوذ: النفوذ الإقتصادي، وإتباع نهج من دون تعليق قيود سياسية أو عسكرية للمساعدات والاستثمار، وسلك ديبلوماسي متحرّك ونشيط وإستباقي على نحو متزايد بدعم من قيادة قوية. قد لا يكون على واشنطن مواجهة مجموعة من الناقلات أو السفن الحربية الصينية في الخليج العربي حتى الآن، لكنها لا تزال تحتاج إلى التحضير للتعايش أو التصادم -- أو كليهما

الرئيس الصيني السابق هو جين تاو: حذر من تدخل أميركا في مضيق ملقا

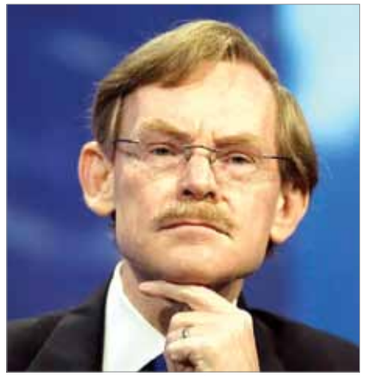

نائب وزير الخارجية الأميركي السابق روبرت زوليك: الصين صارت "شريكا مسؤولا" في النظام الدولي

شهد التورّط الصيني الجديد في البحث عن مصادر للنفط تحوّلاً نهائياً نحو الشرق الأوسط في تشرين الثاني (نوفمبر)٢٠١٤، عندما عرضت بكين المال على واشنطن (نحو ١٠ ملايين دولار) لمساعدة المشرّدين في العراق. وبعد شهر، عرضت الدعم العسكري على العراق في شكل غارات جوية لمكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية"

P.O.Box: 138, Chelsea, London, SW3 6BH ENGLAND
Tel: +44 (0) 20 72861372
Fax: +44 (0) 20 72661479
E-mail: ad-diplomasi@btconnect.com
Website: http: //www.ad-diplomasi.com

Ad-Diplomasi News Report

!
NO RELUCTANCE
IN SEEKING HOT ISSUES
No Hesitation
In Telling Hard Truth

Ad-Diplomasi News Report monthly distributes critical analysis of events in the Arab world and the Middle East, to its subscribers among the top Arab decision makers, government officials, diplomats, journalists and business leaders.

Ad-Diplomasi News Report analysis goes beyond the event, to provide the information and assessments needed to understand intelligently what is going on, in the ever changing Middle East political, military and economic scene.
Ad-Diplomasi News Report's writers have an impeccable reputation as experts in Arab affairs and, their work is widely quoted by the international media.

Ad-Diplomasi News Report is published from LONDON in Arabic as well as in English by Focus Press (UK) Limited.

Founded in 1996.

Editor Raymond Atallah.

كيف صار تسخير أشعة الشمس رخيصاً وعملياً وإستخدام حرارتها بلغ سن الرشد

الطاقة الشمسية تُكهرب العالم و"تُنوِّر" ليالي فقَرائه

أُعلن في مرات عدة سابقة بأن الطاقة الشمسية هي المنتصرة في معركة الطاقة، وسرعان ما كانت خطواتها تتعثّر. من السهل أن يبقى المرء متشككاً اليوم، نظراً إلى أن الطاقة الشمسية حالياً تشكّل أقل من واحد في المئة من إمدادات الطاقة العالمية. لكنها أيضاً تتوسع بوتيرة أسرع من أي مصدر آخر للطاقة، حيث بلغ متوسط معدل نموها ٥٠ في المئة سنوياً على مدى السنوات الست الفائتة. لقد زادت قدرة المنشآت السنوية لألواح الخلايا الشمسية من أقل من ٠,٣ جيغاواط في العام ٢٠٠٠ إلى ٤٥ جيغاواط في العام ٢٠١٤، ما يكفي لتشغيل أكثر من ٧,٤ ملايين منزل أميركي. الواقع أن هذه المرة يبدو الوضع مختلفاً حقاً: الطاقة الشمسية مستعدة للمنافسة وفقاً لشروطها.

مدينة مصدر في أبو ظبي: مثال على مستقبل الطاقة الشمسية

واشنطن - محمد زين الدين

الزخم الذي يكمن وراء الطاقة الشمسية في هذه الأيام جاء نتيجة للإبتكارات في التنظيم والصناعة والتكنولوجيا والتمويل. في عدد من الأسواق، لم تعد تحتاج إلى الإعانات العامة للمنافسة على السعر مع مصادر الطاقة التقليدية، مثل الفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية. الواقع أن وكالة الطاقة الدولية، التي إتخذت تاريخياً نهجاً محافظاً لتقييم آفاق الطاقة الشمسية، قد توقّعت أنه بحلول العام ٢٠٥٠، في أفضل سيناريو، ستكون الطاقة الشمسية أكبر مصدر وحيد للطاقة، مولّدةً ما يقرب من ٢٧ في المئة من الكهرباء في جميع أنحاء العالم.

إذا حدث ذلك، فإن النتائج ستكون عميقة. سوف تصل الكهرباء إلى أماكن لم تكن تعرف ماذا يعني الحصول على الضوء أو الحرارة عند الطلب. ويمكن أن يهبط سعر الكهرباء، وسوف يكون على المرافق التقليدية معرفة كيفية التكيّف. لكن المكاسب البيئية، من حيث خفض إنبعاثات الجسيمات، والكبريت، والغازات المسببة للإحتباس الحراري، ستكون عميقة.

قوة السياسة

هناك أربعة عوامل تكمن وراء إرتفاع وإنتعاش الطاقة الشمسية. الأول هو الدعم التنظيمي. في جميع أنحاء العالم، سنّت الحكومات مجموعة من السياسات المناصرة للطاقة الشمسية، بما في ذلك المتطلبات والشروط التي تفرض على المرافق أن تولّد جزءاً معيناً من الكهرباء من الطاقة الشمسية، وتعريفات مدعومة (سعر مضمون لكل كيلووات من الطاقة الشمسية)، والإعانات لمصنّعي الألواح الشمسية والأسر التي تشتري منها. وقد دعم صناع السياسة الطاقة الشمسية لعدد من الأسباب، بما في ذلك الرغبة في الحد من الإنبعاثات، وتنويع إمدادات الطاقة في بلدانهم، وخلق فرص عمل. ولعل الأهم من ذلك، أنهم إعترفوا بإمكانات الطاقة الشمسية الطويلة الأمد وأرادوا تعزيز السوق لها.

ألمانيا، البلد الذي يتمتع بالسياسات الأكثر تقدماً، أضافت ٣٥ جيغاواط من لوحات الطاقة الشمسية في السنين العشر الماضية، متزعّمةً غالبية الطلب العالمي في معظم ذلك الوقت. في أميركا، أدّت مجموعة من الولايات والتفويضات المحفّزة -- التي تفرض بناء مرافق لإنتاج كمية معينة من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ومنح إئتمان ضريبي فيديرالي يسمح لدافعي الضرائب شطب ٣٠ في المئة من تكلفة تركيب أنظمة الطاقة الشمسية -- إلى المساعدة في إقلاع هذا المصدر من الطاقة. من العام ٢٠٠٠ إلى العام ٢٠١٣، زادت قدرة الألواح الشمسية في البلاد في هذه الفترة من ١٨ ميغاواط إلى أكثر من ١٢،٠٠٠ ميغاواط، ما يكفي لتزويد ما يقرب من مليون منزل.

ليس من المستغرب بأن الدعم التنظيمي لم يكن دائماً كفؤاً من الناحية الإقتصادية، ولكنه كان فعّالاً في خلق الطلب الذي يكفي لتبلور وتشكيل صناعة الألواح الشمسية الكبيرة، ولتعلّم كيفية التنافس. حتى فيما كانت الصناعة تعاني هزّات مؤلمة --في السنوات الوسطى من العقد الفائت، على وجه الخصوص، أفلست عشرات من شركات تصنيع الألواح الشمسية-- واصلت المنشآت إرتفاعها، وأصبحت الصناعة أكثر تنافسية. تقريباً كل منشآت الطاقة الشمسية في ولاية كاليفورنيا، على سبيل المثال، أخذت إعانات من الدولة في العام ٢٠٠٧. وبحلول نهاية العام ٢٠١٣، كان هناك ٤٠ في المئة منها يفعل ذلك. إن الدعم الإتحادي لا يزال متاحاً، بطبيعة الحال.

العامل الثاني هو التصنيع، وخصوصاً في الصين. بداية منذ حوالي العام ٢٠٠٥، دخل المصنّعون هناك سوق الألواح الشمسية لمطاردة تزايد الطلب العالمي، وهم يصنعون الآن ما يقرب من ثلثي الإنتاج العالمي من الألواح الشمسية. إن المنافسة الصينية تقلّص هوامش الربح وتقود العديد من الموزّدين إلى الإقفال، ولكنها أدّت أيضاً إلى تحسين عمليات الإنتاج وإقتصادات الحجم الجديدة، مخفّضةً التكاليف بشكل كبير.

شهد العقد الفائت إبتكارات تكنولوجية في مجال التصنيع وإنخفاض أسعار الفائدة وسلاسل توريد أصغر حجماً وتحسّن إقتصادات الحجم؛ كما إنخفض سعر "بولي سيليكون"، المادة الخام المستخدمة في صناعة الألواح الشمسية، بنسبة ٩٠ في المئة خلال هذه الفترة. والنتيجة النهائية هي أن تكلفة الألواح الشمسية قد إنخفضت بنسبة ٨٠ في المئة منذ العام ٢٠٠٥. والأسعار لا تزال هابطة، من خمسة إلى ١٢ في المئة في النصف الأول من العام ٢٠١٤، وهناك مجال أمامها لكي تشهد المزيد من الإنخفاض. وما يُسمّى تكاليف ناعمة --يعني تكلفة كل شيء ما عدا المعدات، مثل التصاريح والتركيب والصيانة – تبلغ ما يقرب من ثلثي سعر الكلفة الكلية لأنظمة الطاقة الشمسية السكنية في الولايات المتحدة. إن التكاليف الناعمة هي حوالي ثلث سعرها في ألمانيا، حيث، من بين عوامل أخرى، سهّلت المعايير الوطنية للتركيب وبسّطت عملية السماح. أما العامل الثالث وراء إنتعاش وإرتفاع الطاقة الشمسية فهو الإبتكار التكنولوجي. ببطء ولكن بثبات، أصبحت الألواح الشمسية أكثر كفاءة. وقد بلغت معدلات الكفاءة ذروتها نحو ٢٠ في المئة-- وهذا يعني أن اللوحة قادرة على توليد ٢ واط من الكهرباء لكل ١٠ واط من أشعة الشمس- ولكن هذا الرقم يمكن أن ينمو كما التجارب في الصناعة مع عدد من التقنيات والمواد الجديدة. إذا حصل ذلك، فيمكن تحقيق وفورات تكون كبيرة: كل زيادة نقطة مئوية في الكفاءة يمكن أن تُترجَم إلى خفض التكاليف خمسة في المئة بالنسبة إلى النظام بأكمله. وهناك أيضاً مساحة لقدر أكبر من الكفاءة بعد توليد الكهرباء، عند فقدان الطاقة كتيار مباشر (ينتج من اللوحات) يتم تحويلها إلى تيار متردّد (مطلوب لتوزيع الشبكة الكهربائية).

العامل الرابع والأخير ينطوي على التمويل. إن وضع نظام شمسي يستتبع ويتطلب تكاليف أولية عالية. إن تركيب الألواح على سطح منزل نموذجي يتطلب حوالي ١٥،٠٠٠ إلى ٢٠،٠٠٠ دولار، وعلى الرغم من أن الإستثمار يمكن أن يؤتي ثماره مع مرور الوقت، فإن أسراً وشركات كثيرة تخشى من إنفاق الكثير من النقود في وقت واحد. إن نماذج تمويل جديدة بدأت تعالج هذه المشكلة. تحت أنظمة مُلكية طرف ثالث، فإن أصحاب المنازل يوقّعون العقود مع الشركات التي تقوم بتثبيت وصيانة الألواح الشمسية. في المقابل، يدفع المستهلك إما معدّلاً شهرياً معيَّناً أو سعراً ثابتاً لكل وحدة – حيث أنه لا يدفع أي مبالغ نقدية من جيبه ولكنه يستمر في الحصول على فواتير كهرباء أقل كلفة. في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣، إستخدم أكثر من ثلثي المنشآت في كاليفورنيا هذا النهج في التمويل، ولهذا السبب تقود الولاية باقي البلاد عندما يتعلق الأمر بالطاقة الشمسية.

في أميركا، أدّت مجموعة من الولايات والتفويضات المحفّزة -- التي تفرض بناء مرافق لإنتاج كمية معيّنة من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ومنح إئتمان ضريبي فيديرالي يسمح لدافعي الضرائب شطب ٣٠ في المئة من تكلفة تركيب أنظمة الطاقة الشمسية – إلى المساعدة في إقلاع هذا المصدر من الطاقة

مردود أكثر للمال

نظراً إلى هذه الإتجاهات، ليس من الخطأ الإفتراض بأن تكاليف الطاقة الشمسية في العديد من الأسواق سوف يستمر بالتراجع بنسبة ثمانية إلى ١٢ في المئة سنوياً. "فيرست سولار" (First Solar)، وهي شركة مصنّعة مقرها ولاية أريزونا، تتوقع أن تنخفض تكاليف وحدات الإنتاج ◄◄

الشمسية لديها من ٦٣ سنتاً لكل واط في في العام ٢٠١٤ إلى نحو ٤٠ سنتاً لكل واط في العام ٢٠١٧. إن المَرَافق التي تعتمد على الفحم والغاز الطبيعي -- سلعتان تخضعان لتأرجح أسعار السوق-- لا يمكن أبداً أن تكون واثقة جداً من تخفيضات متواصلة في العام على أساس سنوي.

إن تطوير التكنولوجيات لتخزين الكهرباء --على وجه الخصوص البطاريات-- سيساعد أيضاً على تطوير الطاقة الشمسية. من دون تخزين، يمكن تسخير الطاقة الشمسية فقط عندما تكون الشمس مشرقة. مع التخزين، يمكن إستخدامها عندما تكون تكاليف الطاقة أعلى. لقد إنخفضت تكاليف تخزين البطارية بنحو ٧٠ في المئة خلال السنوات الخمس الماضية، وبالفعل، فإن شركات مثل "سولار سيتي" "Solar City" صارت تقوم بتغليف الألواح الشمسية مع بطاريات معبّأة. السعر قد ينخفض بنسبة ٧٠ في المئة أخرى في العقد المقبل، حيث أن التكنولوجيا وطرق التصنيع تتحسّن، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى الأبحاث في مجال البطارية التي أجرتها شركات إلكترونيات إستهلاكية مثل "باناسونيك" وشركات السيارات الكهربائية مثل "تيسلا".

ليس آمناً أن نعقد آمالاً كثيرة على قفزات كبيرة إلى الأمام في الكفاءة والتخزين. ولكن حتى من دون هذا التقدم، فإن الطاقة الشمسية تشق طريقها إلى الأسواق الرئيسية. في الولايات المتحدة، صارت الألواح الشمسية على السطح تنافسية بالفعل في أماكن تتمتع بكثير من الشمس وأسعار طاقة عالية، مثل "هاواي" وأجزاء من ولاية كاليفورنيا. وفيما تستمر تكلفة الطاقة الشمسية في الإنخفاض خلال العقد المقبل، فإنها يمكن أن تكون مفيدة من الناحية الإقتصادية بالنسبة إلى المستهلكين في عشر ولايات أميركية بحلول العام ٢٠٢٠ ولقطاعات محددة من العملاء --مثل تلك التي تعرف إرتفاعاً في إستهلاك الكهرباء وأسطح المباني مواتية للألواح -- في أكثر من ٢٥ ولاية بحلول العام ٢٠٣٠، حتى من دون الدعم الحكومي.

في كثير من أنحاء أوستراليا ووسط وجنوب أوروبا، فإن الطاقة الشمسية ستصل قريباً إلى نقطة تحوّل إقتصادية. والصين، حيث العديد من المدن قذرة بحيث يتحول فيها لون الثلج رمادياً عندما يصل إلى الأرض، تضغط بشدة، بهدف تركيب ٧٠ جيغاواط من الطاقة الشمسية بحلول العام ٢٠١٧.

مشروع الطاقة الشمسية في ورزازات في المغرب: ألواح على مد النظر

أكبر مجمع لتوليد الطاقة الشمسية في العالم في كاليفورنيا

في الشرق الأوسط،، تتنافس الطاقة الشمسية مع توليد الكهرباء من النفط، والذي يكلف ١٢ سنتاً لكل كيلووات ساعة. في العام ٢٠١٤، وافقت هيئة كهرباء ومياه دبي على شراء الطاقة الشمسية بنصف هذا السعر. وتمثّل الطاقة الشمسية الآن أقل من ١٠٠ ميغاواط من الطاقة في المملكة العربية السعودية المشمسة، وذلك لأن معامل الطاقة النفطية هي رخيصة جداً، مع المنتجين للكهرباء يدفعون فقط أكثر قليلاً من تكلفة إنتاج البرميل (نحو ٥ دولارات). وفيما تحوّلت الدول المنتجة للنفط بعيداً من حرق النفط محلياً من أجل بيعه بأسعار مرتفعة في الأسواق الدولية، فإن قضية الحصول على الطاقة الشمسية ستكون أقوى.

وإستجابة لهذا المنطق، فقد كشفت الحكومة السعودية النقاب عن خطط لإنتاج ٢ جيغاواط من الطاقة الشمسية بحلول العام ٢٠١٥ و٤١ جيغاواط بحلول العام ٢٠٣٢.

اليابان ليست بلداً مُشمساً، لكنها تراهن بشكل كبير أيضاً على الطاقة الشمسية، حيث أنها تسعى إلى إيجاد بدائل من محطات الطاقة النووية التي أغلقتها في أعقاب كارثة فوكوشيما في العام ٢٠١١. فقد أصدرت تعريفات تغذية سخية لتوليد الطاقة الشمسية والمصادر البديلة الأخرى، وبنت أكثر من ٨ جيغاواط من الطاقة الشمسية في العام ٢٠١٤ كما حدّدت هدفاً عاماً للحصول على مصادر طاقة متجددة بنسبة ٢٠ في المئة من قطاع الطاقة بحلول العام ٢٠٣٠، حوالي ضعف الرقم قبل وقوع الكارثة. وهناك أيضاً مجال لمزيد من الطاقة الشمسية في البلدان الآسيوية، مثل الصين وكوريا الجنوبية، التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الطبيعي المسال أيضاً، حيث يرتبط سعره بسعر النفط الذي هو بالتالي يمكن أن يتأرجح صعوداً وهبوطاً.

في الأماكن التي لم تصلها الكهرباء بشكل مستمر بعد، مثل معظم دول جنوب آسيا وأفريقيا، فإن الطاقة الشمسية هي عادة ما تكون أرخص وأسهل للوصول من مصادر الطاقة التقليدية. في الهند، حيث تفتقر حوالي ١٠٠،٠٠٠ قرية وبلدة إلى الحصول على الكهرباء، فإن الطاقة الشمسية هي بالفعل أقل تكلفة من البدائل المحتملة، مثل الفحم أو الديزل (وغالباً ما تكون أكثر موثوقية). وتلغي الطاقة الشمسية الحاجة إلى إنتظار مدّ خطوط النقل السلكية للوصول إلى البلدة. ويبدو أن رئيس وزراء الهند الجديد، نارندرا مودي، يرى فوائد ذلك، حيث أعلن في كانون الثاني (يناير) الفائت هدفاً طموحاً لبناء ١٠٠ جيغاواط من الطاقة الشمسية بحلول العام ٢٠٢٢، والتي يمكن أن تجعل الهند أكبر منتج للطاقة الشمسية في العالم. بالنسبة إلى القرى التي لا ترتبط بالشبكة الكهربائية، فإن الجمع بين الألواح الشمسية، والإضاءة الكفؤة والفعّالة، ومقابس الهاتف الخلوي، ومضخات المياه الكهربائية سوف تحسّن نوعية حياة مئات الملايين من البشر.

إمكانيات التعطيل

فيما أسعار الطاقة الشمسية بدأت تتناسب مع معدلات مصادر الطاقة التقليدية في المزيد من الأسواق، فإن قدرة الطاقة الشمسية المثبتة في كل عام قد تزيد من نحو ٤٥ جيغاواط حالياً إلى أكثر من ٢٠٠ جيغاواط بحلول العام ٢٠٢٥. ومن شأن ذلك أن يعطّل جذرياً قطاع الطاقة الكهربائي.

في أوروبا، إن إنتشار الألواح الشمسية، وتوربينات الرياح، وغيرهما من المصادر المتجددة قد غيّر تكوين قطاع الكهرباء. إن حصة السوق من مصادر الطاقة المتجدّدة هناك قد إرتفع من ستة في المئة من الإجمالي في العام ٢٠٠٦ إلى ١٢ في المئة بحلول نهاية العام ٢٠١٣، وقد إرتفع أكثر من ذلك بكثير في بعض البلدان. هذا المزوّد الجديد الكبير، جنباً إلى جنب مع إنخفاض النمو (أو حتى الإنكماش) في الطلب بسبب مكاسب الكفاءة وبطء النمو الإقتصادي، قد ساعد على إنخفاض أسعار الجملة للطاقة. الثمن الذي يدفعه المستهلكون لا يزال مرتفعاً، مع ذلك، نظراً إلى تكلفة البنية التحتية بالإضافة إلى الضرائب المختلفة. يدفع المستهلكون الأوروبيون ما معدله نحو ٢٦ سنتاً لكل كيلووات ساعة، مقارنة مع ١٢ سنتاً يدفعها الأميركيون.

من ناحية أخرى، جعل إرتفاع الأسعار في أوروبا الأمر أسهل على مصادر الطاقة المتجدّدة للمُنافَسة، فيما المتطلبات والشروط تُعطي الأولوية لمرافق الطاقة المتجدّدة على الشبكة الكهربائية. ولكن المرافق الأوروبية تعاني جزئياً بسبب هذا النمو في الطاقة المتجددة. من ذروة ١,٣ تريليون دولار من العام ٢٠٠٨ إلى نهاية العام ٢٠١٣، إنخفضت قيمتها السوقية بمقدار النصف. في العام ٢٠١٤، أعلنت أكبر شركة للكهرباء في ألمانيا، "E.ON"، عن خطوة جذرية: من أجل التركيز على القوة المتجدّدة، سوف تحوّل محطات الطاقة النووية والوقود الأحفوري إلى شركة منفصلة. المرافق في اليابان، أيضاً، وجدت نفسها غير مستعدة لزيادة الطاقة الشمسية، وهي تهدد بالتوقف عن الوصول إلى الشبكة.

المرافق في أجزاء من الولايات المتحدة بدأت تواجه مشاكل مماثلة أيضاً. تقليدياً، بقيت المرافق في أميركا مربحة من خلال إلتقاطها كل الطلب الجديد على الكهرباء، ولكن الطاقة الشمسية تهدد الآن تدفق تلك الإيرادات الموثوقة. في النصف الأول من العام ٢٠١٤، شكلت الطاقة الشمسية ربع القدرات الجديدة، والمنزل المجهّز بالألواح الشمسية لا يشتري قدراً أكبر من الطاقة من الشبكة. إن الإنخفاض الناتج في الطلب يقلّص مقدار رأس المال الجديد الذي يمكن أن يستثمر في المرافق التقليدية، وهذا يعني أنه حتى إذا إستمرت الطاقة الشمسية في توليد جزء صغير نسبياً من الكهرباء في الولايات المتحدة، فإنه يمكن أن يكون لها أثر كبير في مستقبل هذه الصناعة. في إستطلاع أجرته الشركة الإستشارية "أكسنتشر" (Accenture)، تبيّن أن ٦١ في المئة من المديرين التنفيذيين للمرافق قالوا بأنهم كانوا يتوقّعون خسائر ملحوظة في الإيرادات نتيجة لإنتشار مصادر الطاقة الموزّعة، بما في ذلك الطاقة الشمسية.

ويمكن للطاقة الشمسية أن تهزّ قطاعات أخرى أيضاً. في صناعة الإسكان، على سبيل المثال، إن إنتشار الألواح الشمسية على السطح يمكن أن يحوّل ممارسات البناء والتصميم. وفي التصنيع، يمكن أن تنتقل المعامل الى مناطق ذات ظروف مواتية للطاقة الشمسية المنخفضة التكلفة. وفي الزراعة، يمكن للبلدان الحارة التي تفتقر إلى المياه العذبة تسخير الطاقة الشمسية لتحلية وضخ الماء، وتمكين المزارعين من العمل في أرض جدباء سابقاً. ويشير التاريخ إلى أنه عندما تصبح سلعة أرخص وأقل تكلفة، فإن طرق جديدة غير متوقعة لإستخدامها تحدث.

المخاطر والمرونة

وسط كل هذا التفاؤل، ما هي الأشياء أو الأمور التي قد تؤخّر مسيرة الطاقة الشمسية؟ أحد الإحتمالات هو أن تعمد الحكومات إلى تفكيك أو إضعاف سياساتها الداعمة. وهذا يمكن أن يضرّ، كما كان الأمر عندما أوقفت إسبانيا الدعم في أعقاب الأزمة المالية وعندما خفّضت ألمانيا تعريفات التغذية لديها. في كلا السوقين، عرف الإعتماد على الطاقة الشمسية تباطؤاً، ولكن هذه الصناعة ككل بقيت مستمرة ومتداولة. في الواقع، لقد أثبتت صناعة الطاقة الشمسية مرونة، عائدةً أصغر حجماً وأقوى من الهزّة المؤلمة التي عرفتها قبل عشر سنين.

الواقع أن أكبر المخاطر في العديد من الأسواق ليس لأن الدعم الحكومي سيتوقف ولكن لأن القضايا التنظيمية الطويلة الأمد ستتفاقم. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تشعر المرافق التقليدية بالقلق من أن يحصل المستهلكون للطاقة الشمسية على "رحلة" مجانية تقريباً، نظراً إلى أنهم يعتمدون على الشبكة الكهربائية في الأيام الملبّدة بالغيوم وعندما تغرب الشمس حتى الآن، وبالتالي لا يغطون التكاليف الثابتة بالنسبة إلى الشبكة. وفي بعض الولايات، عندما يبيع المستهلكون الكهرباء إلى الشبكة، فإنهم يحصلون على نسبة من البيع بالمفرّق مقابل ذلك بدلاً من معدل أقل بالجملة، وهي ◄◄

ممارسة تعرف بـ"صافي القياس".

ورداً على ذلك، يريد بعض المرافق أن يُدفِّع الأسر التي لديها لوحات على السطح من أجل الوصول إلى الشبكة، فارضاً رسوم معروفة بفاتورة "الطلب" أو "القدرة". ومن شأن ذلك أن يغيّر إقتصاديات الطاقة الشمسية إلى حد كبير، وهذا يتوقف على مدى إرتفاع الرسوم. إن بعض المرافق في الولايات المتحدة يرغب في إسترداد التكاليف الثابتة الكاملة للتوزيع من عملاء الطاقة الشمسية وأيضاً في إنهاء "صافي القياس". مع ذلك، قد لا يذهب المنظّمون إلى هذا الحد. في العام ٢٠١٣، على سبيل المثال، سمحت ولاية أريزونا لأكبر شركاتها الكهربائية فرض رسوم ثابتة على الأسر التي لديها الطاقة الشمسية، ولكن الرسوم كانت أقل بكثير مما كان مأمولاً، وحافظت الولاية على "صافي القياس".

كيف ومتى يتم حلّ النقاش حول إستعادة التكاليف الثابتة في بلد تلوَ الآخر سيكون واحداً من أهم العوامل الذي سيحدّد مدى سرعة توسّع الطاقة الشمسية ومقدار ما سوف يكون منها مركزياً (في شكل محطات بعيدة وكبيرة للطاقة الشمسية) وكمّ منها سيكون لامركزياً (على أسطح المنازل). ويمكن للجانبين أن يأخذ الأمثولة من صناعة الإتصالات. عندما تم كسر الإحتكار في هذه الصناعة في الولايات المتحدة في ثمانينات القرن الفائت، ضمن الداخلون الجدد إلى السوق الوصول إلى البنية التحتية القائمة لكنهم إضطروا الى دفع رسوم معقولة تعوِّض المقدّمين الحاليين عن خدماتهم، في حين تركوا مجالاً أيضاً لمنافسة جديدة. ويجدر بالذكر أن قطاع مرافق غير مربح لا يفيد أحداً؛ وإن شبكة موثوقة هي ضرورة وطنية. وكما صرح الرئيس التنفيذي لـ"سولار سيتي" (SolarCity)، لينـدون رايف، لصحيفة "فاينانشال تايمز": "من المهم والضروري أن تكون هناك شبكة".

مقارنة مع النزاع التنظيمي فإن التحديات الأخرى تبدو سهلة للتعامل معها. إن أحد المخاطر المحتملة يكمن في حتمية إرتفاع أسعار الفائدة (أسعار الفائدة ليس لها مكان تذهب إليه سوى الإرتفاع)، الذي من شأنه أن يرفع تكاليف تمويل الطاقة الشمسية. ولكن هناك طلباً قوياً بين المستثمرين المؤسسيين على "رأس المال العائد" – الشركات المتداولة علناً التي تتلقى التدفق النقدي من الطاقة المتجددة. وينبغي لهذه الإستثمارات المنخفضة المخاطر أن تساعد تكاليف التمويل المعتدلة. الى جانب ذلك، إن أسعار فائدة مرتفعة تؤثر أيضاً في بدائل أخرى كثيفة رأس المال لتوليد الطاقة.

هناك خطر آخر هو أن مصادر الطاقة المنخفضة التكلفة، مثل الغاز الطبيعي من الودائع الصخري، يمكن أن تقوّض إقتصاديات الطاقة الشمسية. في المدى القصير، يمكن أن تحدث. وفي المدى الطويل، مع ذلك، فإن الغاز الطبيعي هو صديق أكثر منه عدو للطاقة الشمسية. الغاز الطبيعي يميل إلى أن يكون مصدراً رخيصاً وموثوقاً به

إن أكبر المخاطر في العديد من الأسواق ليس لأن الدعم الحكومي سيتوقف ولكن لأن القضايا التنظيمية الطويلة الأمد ستتفاقم. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تشعر المرافق التقليدية بالقلق من أن يحصل المستهلكون للطاقة الشمسية على "رحلة" مجانية تقريباً، نظراً إلى أنهم يعتمدون على الشبكة الكهربائية في الأيام الملبّدة بالغيوم وعندما تغرب الشمس حتى الآن، وبالتالي لا يغطّون التكاليف الثابتة بالنسبة إلى الشبكة

للطاقة المرنة، والذي يمكنه أن يكمّل الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء من خلال توفيره ٢٤ ساعة مصدراً إحتياطياً. وهذا يقلّل من تكاليف دمج الطاقة الشمسية إلى الشبكة. في الواقع، إن الطاقة الشمسية تتمتع بمكانة قوية في الأمكنة التي لديها أدنى أسعار للغاز الطبيعي في العالم: أميركا الشمالية.

وهناك خطر ثالث محتمل وهو أن يحصل أخيراً الإندماج النووي أو بعض الإختراقات الأخرى. ربما، ولكن هذا هو أمر إفتراضي. والأفضل المراهنة على تقنية مثبتة التي تشهد مبيعاتها إزدهاراً وتكاليفها إنخفاضاً.

وهنا تأتي الشمس

الفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية، التي توفّر اليوم الثلثين أو أكثر من الطاقة العالمية، ليست على وشك أن تختفي. لكن حتى مع إنخفاض معدّلات إختراقها السوق حالياً، فقد بدأت الطاقة الشمسية تحويل الإقتصاد في مجال الكهرباء. الواقع هذا هو فجر عصر الطاقة الشمسية.

إذا كان هذا الأمر يبدو متفائلاً أكثر من اللازم، ينبغي النظر إلى تكنولوجيا أخرى إنطلقت من الفضول إلى الواقع في غضون عقود: السيارة. عندما نزلت أول سيارة إلى الشارع الأميركي في تسعينات القرن الثامن عشر، سخر المشككون وقالوا بأنها "عربة من دون حصان" ليس لها مستقبل. في العام ١٩٠٠، كانت هناك سيارة واحدة فقط لكل ١٠،٠٠٠ أميركي. وفي العام ١٩٠٨، مع ذلك، وصل نموذج "تي" (T) إلى السوق، مما جعل السيارات أكثر قبولاً لعدد أكبر من الناس لأسعارها المعقولة. وبحلول العام ١٩٢٠، كان هناك ما يقرب من ٩٠٠ سيارة لكل ١٠،٠٠٠ أميركي. إن صناعة الطاقة الشمسية العالمية هي في مرحلة مماثلة إلى حيث كانت صناعة السيارات في العام ١٩٢٠. وكما أنه لم تكن بعد القاعدة العامة بالنسبة إلى الأميركيين تتمثل بإقتناء سيارة في العام ١٩٢٠، فقد أصبحت بعدها من الأمور العادية. ويمكن أن تتغير المعايير بسرعة. بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٠، وصل معدل مُلكية السيارات إلى ٢،١٧٠ سيارة لكل ١٠،٠٠٠ أميركي. وصارت الولايات المتحدة الآن بلد السيارة.

إن السنين العشر المقبلة قد تشهد شيئاً من هذا القبيل مع الطاقة الشمسية، ولكن على نطاق عالمي. ولن يكون من المستغرب على الإطلاق، على سبيل المثال، إذا بنيت معظم المشاريع السكنية الجديدة، وخصوصاً في الأجزاء الأشمس في أوروبا والولايات المتحدة، مع الطاقة الشمسية؛ أو إذا أضيء معظم تلك الـ١٠٠،٠٠٠ قرية هندية، التي هي من دون كهرباء، ليلاً بفضل الطاقة الشمسية. حتى من دون وجود قفزة كبيرة إلى الأمام في الكفاءة والبطاريات، وحتى مع سياسات حكومية معرقلة وفي بعض الأحيان متناقضة، فقد صار الزخم الذي يقف وراء الطاقة الشمسية شيئاً لا يمكن إيقافه

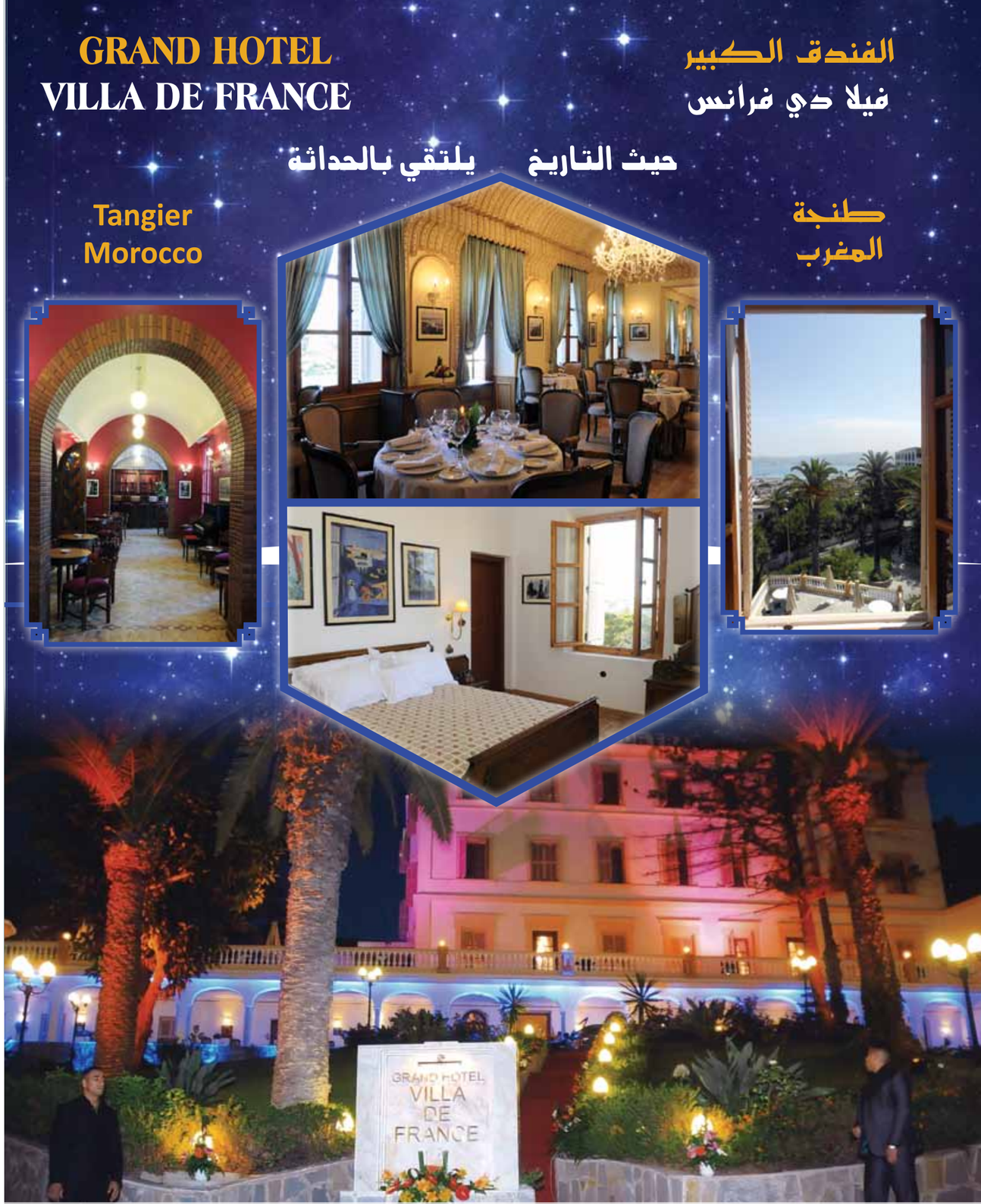

بعيداً من النفط والغاز ومشتقاتهما ولتنويع إقتصاداتها

دول مجلس التعاون تستثمر تريليون دولار في الصناعة لرفع مساهمتها إلى ٢٥٪ في الناتج المحلي

تواجه الصادرات الصناعية الخليجية الناشئة جملة من التحديات أبرزها زيادة حصصها في الأسواق في الدول المستهدفة لصادراتها، وبناء مراكز التوزيع الإقليمية في أسواق أوروبا وأميركا. وتقابلها دعوات إلى ضرورة التركيز على صناعات القيمة المضافة، وتعزيز التخصص في الصناعات من دون التقليد، وإيجاد آلية فاعلة لمواجهة الإجراءات الحمائية التي تتخذها الأسواق الأوروبية والآسيوية ضد ما يرد إليها من خارجها. ويؤكد مسؤولون خليجيون أن ما حققته الصادرات الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي من نمو سنوي بنسبة ١٠٪ يحتاج إلى بلورة إستراتيجية موحّدة لتنميتها، علّها تحافظ على قفزة شهدتها في السنوات الخمس الأخيرة، حيث بلغت قيمتها ٢٥٦,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٢ بعدما كانت ١٥٨,٥ ملياراً في العام ٢٠٠٨.

التحقيق التالي يحاول بحث أبرز تحديات القطاع الصناعي وفرصه على مستوى منطقة الخليج العربي.

دول الخليج بحاجة إلى الإستثمار في الصناعة لمواجهة هبوط الأسعار.

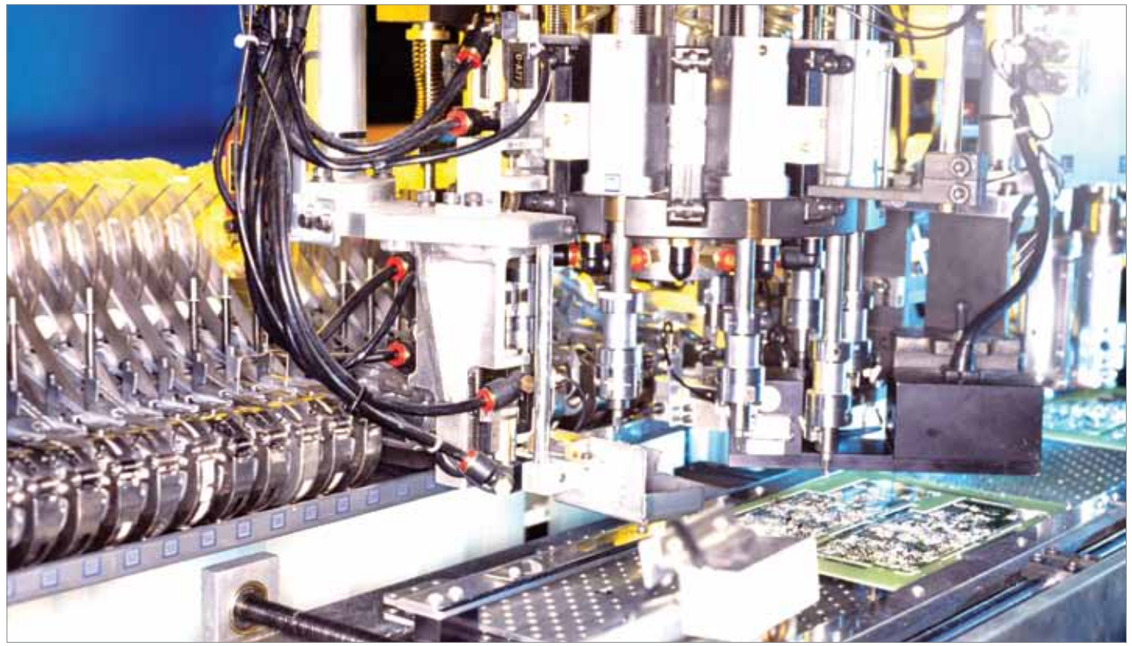

تحقيق كتبه مازن مجوّز

حققت الصناعة الخليجية إنجازات تُحسب لها خلال السنوات الماضية، لكنها لا تزال إجمالاً تعتمد على الصناعات المرتبطة بقطاعي النفط والغاز ومشتقاتهما. وتهيمن عليها، بشكل عام، شركات حكومية أو شبه حكومية. وفي ظل إدراك العديد من دول الخليج أهمية القطاع الإنتاجي وحيويته لإقتصاداتها في المدى الطويل، بادرت إلى إطلاق حزمة من المبادرات من شأنها تحفيز الإستثمارات الصناعية، والإستفادة من ميزاتها التنافسية المتمثّلة في وفرة الطاقة.

لقد أصبح تقدّم الأمم والشعوب يُقاس في عالم اليوم بمدى التطور الذي تحققه في مجالات التنمية الصناعية المختلفة. ومن هنا فإن التصنيع أصبح يمثل خياراً إستراتيجياً لتحقيق النمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن أجل ذلك، فقد تبنت دول المجلس العديد من خطط وبرامج التنمية الصناعية التي مكّنتها من إقامة صناعات عديدة ومتطورة في فترة زمنية قياسية. وقد جاءت هذه الخطط والبرامج لتؤكد على أهمية دور القطاع الخاص الخليجي في تحقيق التنمية الصناعية، حيث تقوم دول المجلس بتقديم أشكال مختلفة من الحوافز والمساعدات لتشجيع الصناعات الوطنية وزيادة قدرتها على مواجهة المنتجات الأجنبية المماثلة.

وعلى الرغم من المزايا النسبية التي تتمتع بها العديد من المنتجات الصناعية في دول المجلس إلا أنها تواجه منافسة حادة من المنتجات الأجنبية المماثلة في الأسواق الدولية حيث تنتشر التكتلات الإقتصادية الإقليمية التي تأخذ بمبدأ التنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء في التكتل، كما تنتشر الشركات العملاقة متعددة الجنسية التي تأخذ بسياسات الإنتاج على نطاق واسع، حيث تساهم كافة هذه العوامل في إنتاج السلع الصناعية التي تتمتع بقدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالية من ناحية الجودة. كل ذلك يستوجب أهمية التنسيق الصناعي بين دول الخليج العربية لمواجهة هذه التحديات، حتى راح مختصون يطالبون بضرورة تطوير وتفعيل التنسيق الصناعي والاستثماري بين

الدكتور عبد اللطيف الزياني:
"المنتجات الصناعية في الخليج يلزمها كثير من الجهد"

هذه الدول، بهدف مواجهة التحديات والمنافسة الخارجية القوية في مجال التصنيع، مشيرين إلى أن إزدهار الدول يقاس بالتطور والتقدم الصناعي.

ويشدّد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياني في كلمة له خلال مشاركته في مؤتمر الصناعيين الرابع عشر لدول مجلس التعاون الذي عقد في مسقط في ٣٠-٣١ آذار (مارس) الفائت على حاجة الصادرات الصناعية الخليجية الى الكثير من الجهد والمثابرة والتخطيط المدروس في ظل التوجه العالمي للإقتصاد القائم على الإبتكار والإبداع.

ويدعو الزياني الى أن " تصبح صناعة المعرفة في دول المجلس واليمن نهجاً أساسياً في إستراتيجيتها التنموية المستقبلية، والى المزيد من التعاون والتنسيق المشترك لتنمية الصادرات الصناعية الخليجية عبر فتح أسواق تجارية جديدة، وتطوير الصناعات التقنية الدقيقة والمتطورة ونقلها وتوطينها".

ويرى الزياني أن اليمن زاخر بالإمكانات والموارد الطبيعية المتنوعة، ويمتلك طاقات بشرية مؤهلة ومدربة ويحتل موقعاً جغرافياً مهماً، واصفاً اليمن بالسوق التجارية الواعدة التي يمكنها أن تفتح أمام قطاعها الصناعي مجالاً واسعاً للنمو، ليسهم بدوره في نمو الاقتصاد اليمني (طبعاً عندما يعود السلام إليه).

وفي ضوء هذه المتغيّرات الإقتصادية الدولية، فإن التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي سواء في مجال الصناعات التحويلية أو في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات يحقق العديد من المزايا الإقتصادية لدول المجلس.

وهذه المزايا يوجزها الدكتور نزار صادق البحارنه، رئيس لجنة الدراسات المالية والإقتصادية في غرفة تجارة وصناعة البحرين في مقال بعنوان "التنسيق والتكامل الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي" نشر على موقع الغرفة بما يلي :

١- تدعيم التوجّه نحو تكامل أسواق دول المجلس في سوق إقليمية موحّدة، تؤمّن للمشروعات الصناعية فيها ظروف المنافسة المتكافئة، كما تؤمّن لها حرية إنتقال منتجاتها من دون عوائق إدارية أو جمركية، وكذلك تكامل عمليات الإنتاج.

٢- المساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي من خلال تطوير القطاع الصناعي، وقيام صناعات تعتمد على الموارد المتوفّرة لديها وتتمتع بعدد من المزايا النسبية التي تؤهلها للقيام على أسس تنافسية واضحة . فبدلاً من الإتجاه نحو الصناعات المتشابهة ومنعاً للإزدواجية، ودعماً للتخصص وزيادة قدرة الصناعات على المنافسة، فإن التنسيق يعمل على توزيع الصناعات في ما بينها على أساس المزايا التي يتمتع بها كل منها، والتقريب التدريجي بين أسواقها لتوسيع السوق أمام منتجاتها.

٣- تزداد أهمية التنسيق الصناعي بين دول المجلس نتيجة لإنتشار التكتلات الإقتصادية والشركات متعددة الجنسية العملاقة في العالم، تدعمها أسواق واسعة وموارد كبيرة، مكّنتها من إقامة مجموعات كبيرة من الصناعات على أسس إقتصادية مما دعم من مركزها

سعودياً، تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ٩٣٪ من إجمالي شركات المملكة، وتستوعب نحو ٢٧٪ من العمالة وتقدر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بـ٣٣٪ وهي مساهمة ضعيفة بالنسبة إلى حجم نمو الإقتصاد السعودي

مركز البحرين لتنمية الصناعات الناشئة.

إحدى جلسات مؤتمر الصناعيين الرابع عشر لدول مجلس التعاون في مسقط

التنافسي تجاه منتجات الصناعات المنافسة وبخاصة في دول المجلس.

٤- إن تحسين شروط المنافسة للصناعات القائمة في دول المجلس، يتطلب ضرورة توحيد أسواقها وتوفير ظروف قيام صناعات إقتصادية قادرة على المنافسة المتكافئة مع المنتجات الأجنبية المماثلة، ولمواجهة التكتلات الإقتصادية العملاقة وتنويع القاعدة الإنتاجية في دول المجلس.

٥- إن صناعة تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإتصال والصناعات المرتبطة بها لا تزال محدودة في دول المجلس، على الرغم من التقدّم الهائل الذي يشهده العالم في شتّى مجالاتها، ولقد أصبحت صناعة تكنولوجيا المعلومات من الصناعات الأساسية التي تمثل حافزاً أساسياً لتحقيق التقدم التكنولوجي للعديد من الصناعات والمجالات الأخرى، وبخاصة المجالات الإقتصادية ذات العلاقة بالتجارة والصناعة والإستثمار. كما تتميز هذه الصناعات بأنها صناعات كثيفة العمالة تعتمد على العقول البشرية بالدرجة الأولى، وبالتالي فلديها القدرة على توفير العديد من فرص العمل، بالإضافة إلى أنها تحقّق دخلاً عالياً للفئات العاملة فيها، كما أن هناك نقصاً واضحاً في أعداد المبرمجين في الأسواق العالمية وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

وإنتقالاً إلى واقع وتحديات الصادرات الخليجية، فقد إعتبر الأمين العام لمنظمة الخليج للإستشارات الصناعية (جويك) عبد العزيز العقيل أمام مؤتمر مسقط الآنف الذكر بأن العمل المنفرد في دول المجلس هو أبرز تحديات نمو الصادرات الخليجية، داعياً الى تعزيز التنسيق الخليجي لمواجهة الضرائب المتزايدة والرسوم التي تفرضها أوروبا وآسيا على الصادرات الخليجية. في وقت يصف رئيس مجلس إدارة شركة الصفا للأغذية الخبير الاقتصادي العُماني المهندس صالح الشنفري، الإجراءات الحمائية الأوروبية بأنها "العقبة الكبرى أمام الصادرات الخليجية".

آملاً من الدول الخليجية العمل في أكثر من منحى لمواجهة تحديات صادراتها، ومنها: "التركيز على الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية في الداخل الخليجي، مكافحة البيروقراطية، توفير المناخ الملائم للإستثمار الصناعي، توحيد الإجراءات الحدودية، وتفعيل الإتفاقيات الخليجية الإقتصادية وآليات التعاون الإقتصادي، والتفاوض كتلة واحدة مع الغرب لإزالة معوّقات الصادرات".

عبد اللطيف الزياني: "الصادرات الصناعية الخليجية بحاجة إلى الكثير من الجهد والمثابرة والتخطيط المدروس في ظل التوجه العالمي للاقتصاد القائم على الابتكار والإبداع"

واللافت أن معظم دول المنطقة إنتهجت إستراتيجيات قصيرة ومتوسطة الأجل لتطوير القطاعات الإقتصادية وبناء إقتصادات قادرة على البقاء والإستمرار والنمو في مختلف الظروف بدعم تطورات الإقتصاد العالمي.

وفي السياق عينه كشفت شركة "المزايا القابضة" في تقريرها الإسبوعي في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٤ عن أن "إستحواذ قطاعات معيّنة على الحصة الأكبر من مشاريع التطوير المنفّذة والإستثمارات، منها قطاع الطاقة تلاه القطاع العقاري، في حين بقي القطاع الصناعي دون مستوى الإهتمام المطلوب".

وتلاحظ الشركة أن قطاع الخدمات اللوجستية "إحتل مراكز متقدّمة من النجاح في إقتصادات دول المنطقة، وإستطاع تحقيق نتائج إيجابية في إطار مساهمته في الناتج المحلي". ولم تغفل عوامل "إنعكست مباشرة في تحقيق النتائج الإيجابية، وتتمثل في الموقع الجغرافي لدول المنطقة وتواصل مشاريع التطوير والإنفاق الحكومي والثروات، والتطور في قوانين جذب الإستثمارات الخارجية".

ويربط التقرير التوسع في مشاريع قطاع الخدمات اللوجستية في السنوات الأخيرة بـ "تواصل الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية إستعداداً لفترة ما بعد أزمة المال، وبالتالي يقود القطاع اللوجستي النشاطين التجاري والصناعي وقطاعات التجزئة وإعادة التصدير، فضلاً عن السياحة".

نزار البحارنه: "نرى ضرورة توحيد أسواق الصناعات الخليجية وتوفير ظروف قيام صناعات إقتصادية قادرة على المنافسة المتكافئة مع المنتجات الأجنبية المماثلة ولمواجهة التكتلات الإقتصادية العملاقة"

ويشير إلى مشاريع منجزة وأخرى قيد التنفيذ على مستوى البنية التحتية للموانئ، إذ "إحتلت الإمارات المرتبة الثالثة على مستوى جودة البنية التحتية للموانئ والسادسة في بنية الموانئ البحرية، في مؤشر التنافسية ٢٠١٤ - ٢٠١٥. وتستهدف الدولة لعب دور محوري على صعيد التجارة الدولية من خلال تطويرها مرافق النقل لتستحوذ على ٦٠ في المئة من حجم مناولة الحاويات والبضائع في دول مجلس التعاون الخليجي حتى نهاية العام ٢٠١٥".

وفي خضم هذه التحولات تفيد "المزايا" في تقريرها بأن دول مجلس التعاون وبحكم ما تملكه من ثروات طبيعية ضخمة "كان لها منذ البداية دور في إيجاد موانئ بحرية وجوية قادرة على خدمة اقتصادات المنطقة التي تصدر المشتقات النفطية والغاز إلى العالم". تُضاف إلى ذلك "قدرتها على إستيعاب الحجم الكبير من الواردات". واعتبرت أن النشاط التجاري والصناعي "أفضى إلى رفع قدرات التصدير وإعادة التصدير".

وتستحوذ السعودية على نصيب مرتفع من التجارة الإقليمية بين دول مجلس التعاون، إذ أشار التقرير إلى أن صادراتها اليها "بلغت ٣٣ في المئة من صادراتها السلعية الإجمالية"، والأكيد أن الدول الخليجية وفي مقدمها السعودية وقطر والإمارات "تقوم بإستثمارات تحويلية بما يزيد على ١٠٤ مليارات دولار". ويُرجح أن تساهم قطاعات النقل والإمدادات اللوجستية في شكل لافت في الناتج المحلي الاجمالي.

وخلُص تقرير "المزايا" إلى أن دول مجلس التعاون "تخطط لإستثمار ما يزيد على تريليون دولار في القطاع الصناعي، مقارنة بـ ٣٢٣ ملياراً في الوقت الحالي، إضافة إلى رفع مساهمته في الناتج المحلي إلى ٢٥ في المئة حتى عام ٢٠٢٠".

وبالعودة إلى العقيل فيلفت في كلمة له بعنوان "إنسجاماً مع توجيهات قادة المجلس.. جويك تسعى لتحقيق التكامل الصناعي الخليجي" وردت في العدد ١١١ من مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي"، إلى قيام المنظمة بدور مؤثر في تحديد وإدخال الصناعات الحديثة، وتشكيل السياسات الصناعية العامة في منطقة الخليج، من خلال تقديم التوصيات، وبشكل خاص حول الإستراتيجية الصناعية الموحّدة المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

مضيفاً: "كما لعبت المنظمة أخيراً دوراً محورياً مهماً في إقتصادات الدول الأعضاء في مجلس التعاون، في ما يتعلق بالتكامل الإقتصادي بين القطاعين العام والخاص في المنطقة، خصوصاً في القطاع الصناعي".

وتشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخليجية وفقاً لإحصاءات "جويك" ما نسبته ٨٣,٦٪ من إجمالي المنشآت الصناعية، التي تصف هذه النسبة بـ"المرتفعة" في حين تشكل العمالة في هذه الصناعات ما نسبته ٤٦,١٪ من إجمالي عمالة المشاريع الصناعية، وهي نسبة متوسطة ومعظمها من العمالة الوافدة، وفي هذا الصدد نجد أن دول التعاون بحاجة ماسة إلى رفع نسب العمالة المواطنة في هذه الصناعات لمواجهة مشكلات البطالة ولتحقيق أهدافها التنموية.

سعودياً، تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ٩٣٪ من إجمالي شركات المملكة، وتستوعب نحو ٢٧٪ من العمالة وتقدر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بـ٣٣٪ وهي مساهمة ضعيفة بالنسبة إلى حجم نمو الإقتصاد السعودي.

عبد العزيز العقيل:
""جويك" تسعى لتحقيق التكامل الصناعي الخليجي"

نزار صادق البحارنة: توحيد أسواق الخليج هو الحل

في المقابل باتت لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة الكافية على حلّ مشكلات الإقتصاد الوطني في البحرين، فهي تمثل ما نسبته ٨١,٨٪ من إجمالي المنشآت البحرينية العاملة في البلاد، ووفقا للخبراء فإن هذا القطاع المؤسساتي يملك ٨٠٪ من الحلول لتحديات الاقتصاد الوطني على اعتبار أنه يمثل أكثر من ٨١٪ منه.

"جويك" : تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخليجية ما نسبته ٨٣,٦٪ من إجمالي المنشآت الصناعية، فيما تشكل العمالة في هذه الصناعات ما نسبته ٤٦,١٪ من إجمالي عمالة المشاريع الصناعية، معظمها من العمالة الوافدة"

وإنتقالاً إلى الإمارات نلاحظ أنها تضم بحسب "ثراء كابيتال للإستثمار" ٢٠٠ ألف منشأة صغيرة ومتوسطة، فيما تشير إحصاءات أخرى إلى أن عددها يصل إلى ٣٠٠ ألف، ٧٢ ألفاً منها في دبي.

وتمثل ما نسبته ٩٠٪ من إجمالي عدد مؤسسات الأعمال في الإمارات العربية وتوظف ٨٦٪ من القوى العاملة؛ ووفقاً لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن القطاع يدر ٤٦٪ من إجمالي الناتج المحلي للدولة ويشكل ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدبي ويستحوذ على ٤٢٪ من القوة العاملة الإجمالية في الإمارة، كما أنها تشكل نحو ٩٥٪ من مجموع الشركات في دبي.

وفي الختام، يبرز مؤتمر الصناعيين الخليجيين ال ١٥ الذي ستستضيفه الكويت في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل بمشاركة وزراء الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي تحت شعار "الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الصناعات الخليجية".

ويهدف المؤتمر بحسب المدير العام للهيئة العامة للصناعة محمد العجمي إلى تسليط الضوء على تقييم دور الإستثمار الأجنبي خصوصاً في قطاع الصناعة ومساهمته في الإقتصادات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي، ويُعنى أيضا بإستعراض تطور وأثر الإستثمار الأجنبي في قطاع الصناعة. كما وسيتم وضع توصيات بشأن توجيه الإستثمارات الأجنبية بما يتفق مع الخطط الإستراتيجية لدول مجلس التعاون ويخدم أهدافها التنموية ويعظّم الفوائد من الإستثمارات.

ومن الأرجح مشاركة نخبة من الخبراء الذين سيسلّطون الضوء على واقع الصادرات الصناعية والتحديات في دول المجلس مع التطرق إلى إمكانية فتح قنوات جديدة لتوطيد العلاقات التجارية مع الأسواق الدولية ومع الشركات الصناعية العالمية وبناء أسس تجارة التصدير في الخليج العربي لزيادة فرص تنمية الصادرات الصناعية الخليجية إلى أسواق العالم

المهندس رئيف الحلو

دراسات وتنفيذ في لبنان والدول العربية

HELOU ENGINEERING GROUP

Tel: **961 1 256755-257009**

Fax: **961 1 256755**

E-mail: **raif@raifhelou.com**

بقلم ميرنا زخريّا*

الأنظمة الملكيَّة: ما لها وما عليها

منذ بدء الخليقة، والإنسان يعمل على العيش داخل جماعات بأسلوب مُنتظم، وقد تبلورت خلال الستة آلاف سنة الماضية، نُظماً عديدةً بحيث إختارت في نهاية المطاف كل دولة النظام الذي يُناسبها. وهي بمُجملها دول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة إنما كل منها مُصنّفة بحسب نظام الحُكم الذي تتبعه. فبالإضافة إلى النظام الجُمهوري القائم في مُعظم دول العالم، هناك البابوي في الفاتيكان والإمبراطوري في اليابان؛ أما بالنسبة إلى الأنظمة المعروفة بالملكية فهي بشكل عام تقع على ثلاثة ألقاب فاخرة: الملك والأمير والشيخ، ليتربّع الشخص المُختار على رأس الدولة مدى الحياة، وبالتالي لا يبقى من مجال لقيام أحزاب تتصارع في ما بينها لتولي زمام الحُكم. أمّا في حال قَرار التنحّي أو قَدر الممات، فهو ساعتئذ يورّث مركزه إلى الأقرب من أفراد عائلته، لهذا نجد عائلات حكمت دولاً على مرّ مئات السنين ومن دون انقطاع، علماً أن الصفات الحميدة قد لا تورّث، فكمْ من ملك حكيم خلفهُ إبنٌ لا يتمتع بلمزايا الأخلاقية عينها ولا حتى القياديةً، ما أدّى إلى نزاعات وإنقلابات. ولعل الثورة الفرنسية في عهد لويس السادس عشر مع بداية القرن التاسع عشر هي خير دليل على قدرة الشعوب في تقديم التضحيات بهدف إحداث التغييرات، ما يؤكد أن الأنظمة السياسية قابلة للتطوّر تماماً كما هي أيضاً قابلة للإنحطاط.

يوجد عدد من الدول العربية التي تتبع النظام الملكي، وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، عُمان، قطر، الكويت، المغرب. وحسبما هو مُتداول فإن الدولة الكويتية هي الأقرب "للملكية المُقيدة" بكافة معاييرها، فيما المملكة العربية السعودية هي الأقرب "للملكية المُطلقة". ومهما يكن من تأييد لهذا النظام أو ذاك، فهذان هما نوعان مُختلفان رغم أنهما ملكيان:

× الأنظمة الملكية المُطلقة: حيثُ يتمتّع الملك بسُلطة تُعتبر مُطلقة، أي أنه لايوجد رادع قانوني كالدستور لكي يستطيع بموجبه المسؤولون الآخرون مُساءلته وردعه، بُغية الحدّ من نُفوذه أمام قرار مُشتبه، في حال حصل تضارب في وُجهات النظر؛ ذلك أن السيادة هي بيد فرد واحد يستمد نفوذهُ من الله ومن الدين، وليست بيد مجالس مؤتمنة من الشعب لتسيير شؤون الدولة. وقد ذهب البعض إلى حدّ الإجتهاد في التفسير والمدافعة مُعتبراً أنه لا يوجد في الدول العربية أنظمة ملكية مُطلقة الصلاحيات، مُبرراً رأيه بأنها كلها تحتكم إلى الشريعة الإسلامية وليس إلى الأهواء الشخصية، وعليه، فإن الشعب يكون عندئذ ممثلاً في أهل الحل والعقد، لذا فالشعب هو بشكل غير مباشر صاحب السيادة الفعلية في إدارة كافة الملفات.

× الأنظمة الملكية الدُستورية: حيثُ يوجد فصل ما بين مهام الملك ومهام الحكومة، أي أنه بإستطاعة الشعوب أن تُحاسب السُلطات التي تكون هي أصلاً قد إنتخبتها، على الرغم من أن الملك في هذه الدول ما زال يحظى بنفوذ كاف، إلا أن حكوماتها مبنية على أساس السيادة الشعبية لأن الدستور يحدّ من نفوذ الملك من خلال العملية السياسية بشقيها التشريعي والتنفيذي. ولعل أوضح وصف لها هو أنها ملكية مُقيدة ذلك أنه رغم إعتبار الملك رئيساً للدولة، إلا أن رئيس الوزراء أو مجلس النواب يستمد نفوذه بشكل مباشر أو غير مباشر من الشعب، كما هو الحال في بريطانيا وإسبانيا وهولندا. لذا هناك فصل ما بين عمل الملك بصفته ملكاً دائماً للدولة، وبين عمل الحكومة بصفتها مُختارة مرحلياً من الشعب من خلال إنتخابات دوريّة.

نعم، يبدو أنه يوجد إيجابيات قليلة للحُكم الملكي المُطلق، ذلك أن الإستئثار بالسُلطة أرخى بثقله على عدد من المزايا:

١. إشكالية الفراغ غير واردة بسبب: سُهولة إنتقال الحُكم من الملك الحالي إلى وَلي العهد التالي؛

٢. شخصية الملك المُحترم هي ثروة وطنية بسبب: العلاقات التي قد يبنيها على مرّ سنوات حُكمه؛

٣. الإستقرار من خلال إستمرارية النهج ذاته بسبب: طابع الثبات الذي يُهيمن على الخطوط السياسية العريضة، أكانت داخلية كتلكَ الإنمائية أمْ خارجية كتلكَ الإقتصادية؛ ما يُعفيها من التعرّض للخضّات وللمناكفات على نحو ما يحدث في بعض الدول التي تتبع النظام الجمهوري، لا سيّما إذا كان يُسيطر النوع الديكتاتوري على حساب الديمُوقراطي.

ونعم، يبدو أنه توجد سلبيات كثيرة للحُكم الملكي المُطلق، أو ما يُسمى أحياناً بالجبري أو الشمولي أو الوراثي. أهمها:

١. إمكانية وُصول الأقرب على حساب الأكفأ لهذا المركز؛

٢. إقصاء باقي المُواطنين من حقّ المساواة في المشاركة؛

٣. إحتكار السُلطة بيد عائلة واحدة قد يولّد آفة الإستبداد؛

٤. أثر الغِنى الفاحش والبذخ الفاجر في قناعة المواطن؛

٥. إمتيازات ومصاريف ستُرهق مبدأي العدالة والموازنة؛

٦. إستحالة المباشرة بآلية لمُحاسبة الملك في حال أخطأ؛

٧. إستهتار الملك بواجباته لا سيّما وأنه مُطمئن حيال بقائه.

أخيراً وليس آخراً، و.. على عكس ما يُشاع، و.. كلمة حق تُقال: ليست كل الدول التي يحكمها نظام ملكي هي بطابعها ديكتاتورية، وليست كل الدول التي يحكمها نظام إنتخابي هي بحقيقتها ديمُوقراطية. فللأنظمة الجُمهورية أيضاً ألف عيب وعيب، وسوف نبحث الشهر المقبل في عيوب الإنتخابات والجُمهوريّات

* متخصصة في علم النفس وعلم التنمية البشريّة وحائزة على ماجستير في العلمين

"دار الطفل اللبناني" والدور الإجتماعي المميّز

جمعية لبنانية تَبني مستقبل الوطن من طريق رعاية أطفاله

في ظل الحروب والأزمات التي عانى منها لبنان على مر السنين، وما زال، وُلدت مؤسسات وجمعيات كثيرة لا تسعى إلى الربح هدفها معالجة التداعيات الإجتماعية المترتبة. وجمعية "دار الطفل اللبناني" هي إحدى تلك الجمعيات التي ركّزت جهودها على إنقاذ الطفولة في بلد الأرز إيماناً منها بأن إنقاذ الأطفال يقود إلى ضمان المستقبل.

بيروت - مازن مجوّز

"أنا أعاني، لدي مشكلات نفسيّة كثيرة تنعكس عليّ صعوبة في النطق، لا زلت أتبوّل وأخرج بطريقة لا إراديّة، أنا منطوٍ على نفسي ولا أندمج ضمن مجموعة، أعاني من تأخّر في الدراسة، لا أميّز الزمان والمكان، أستيقظ في الليل مذعوراً من كوابيس تراودني". تلك هي حال هادي، طفل من عشرات الأطفال في جمعية "دار الطفل اللبناني" (AFEL) التي لا تتوخى الربح والتي ترعى الأيتام وذوي المشاكل الإجتماعية كالتعنيف أو الذين يعانون من سوء المعاملة أو مشكلات في الإستيعاب.

واليوم، وبعد ما يقارب السنة على وجوده في أحضان الجمعية بات هادي يجيد إمساك القلم والرسم، ويضيف: "أصبح بإمكاني الذهاب إلى المرحاض بمفردي؛ أعلم أن من في عمري هم أفضل مني، ولكنني أتحسّن وأتطوّر، ومع الوقت سأعيش حياة طبيعيّة مثل كلّ الأولاد".

وطبعاً هذه المتابعة المتخصّصة مُكلفة بالنسبة إلى الجمعية التي تحرص على رعاية الأطفال لديها لفترة طويلة لتكفل تغيير مسار حياتهم... نحو حياة جميلة ومستقبل مشرق.

وفي تعريف لجمعية "دار الطفل اللبناني" نجد أنها مؤسسة غير حكومية، علمانية، لا سياسية ولا طائفية، تأسست في العام ١٩٧٦ وأعلنت بأنها ذات منفعة عامة بقرار يحمل الرقم ٣٨٧٢ في العام ١٩٨٧.

أمل فرحات باسيل: رعاية الأطفال هي رعاية مستقبل البلاد

أمل فرحات باسيل: "نستقبل الطفل، ونركز على متابعته ورعايته وتمكينه إجتماعياً، دراسياً، معنوياً، وعاطفياً من أجل إنخراط أفضل في عائلته ومحيطه ومجتمعه، لأن طفل اليوم هو لبنان الغد"

وردّاً على سؤال حول أهداف الجمعية تجيب مديرة الجمعية أمل فرحات باسيل: "نركز في عملنا على إستقبال الطفل، ومتابعته وتمكينه إجتماعياً، دراسياً، معنوياً، وعاطفياً من أجل إنخراط أفضل في عائلته ومحيطه ومجتمعه، لأن طفل اليوم هو لبنان الغد".

ووفق باسيل فإن مبادىء العمل في الجمعية تستند إلى: الكفاءة والمهنية في التدخل من قبل فريق عمل متعدّد الإختصاصات؛ والوساطة والحوار؛ إضافة إلى التوعية والوقاية والتدخل.

وحول مناطق العمل توضّح: "يتركز عملنا في المناطق التي تتواجد فيها مشاكل إجتماعية وصحية خطيرة ناتجة عن بنية تحتية غير صالحة، عن الفقر والاهمال، وعلى العائلات التي تعاني من عنف، وتفكك، وإدمان، ودعارة، وبطالة ومشاكل وإضطرابات نفسية، ومستوى علمي متدنٍ".

ويبدو أن عدم إستقرار الوضع السياسي في البلاد يساهم في زيادة إنعدام الثقة بين الافراد داخل المنطقة، خصوصاً أنها تمتاز بتعدد الإنتماءات الجنسية والطائفية والحزبية، وهذا ما شكل عنصراً إضافياً لعمل الجمعية التي وصل عدد المستفيدين فيها: ٢٢٥ عائلة و٤٦٩ طفلاً.

ومن هنا فإن البُعد الإنساني والإجتماعي للجمعية يتمثل برسالتها التي تأخذ بعين الإعتبار إحتياجات الفئات المستفيدة من خدماتها، فهي بالإضافة إلى العمل مع الأطفال المُعرَّضين للإساءة والتحرّش الجنسي، والأطفال المعرَّضين للإنحراف والذين يعانون من صعوبات تعليمية، تقوم بتأمين الحماية والوقاية للأطفال وتمكين إنخراطهم بطريقة سليمة في المجتمع. فضلاً عن تزويد وتمكين الاطفال بوسائل حماية الذات، والعمل على إستقلاليتهم وتطوير قدراتهم على المرونة والصمود أمام الصعوبات، بإعتبارهم عوامل للتغيير وأطرافاً فاعلة في تعزيز بيئة توفر لهم الحماية.

تتوزع مراكز الجمعية في ثلاث مناطق، وعن ذلك تشرح باسيل: "حالياً لدينا مركز داخلي يستقبل الأطفال الذين يتعرّضون للعنف وللتحرش في منطقة جوار البواشق – كسروان. فيما المركز الثاني في برج حمود وهو مدرسة متخصصة للأطفال الذين يعانون من صعوبات تعلمية ومن إضطرابات سلوكية، والهدف أن يتمكن هؤلاء لاحقاً من الإلتحاق بمدرسة عادية. أما المركز الثالث فيقع في سن الفيل، والأطفال فيه يسكنون في منطقة النبعة المعروفة بكثافتها السكانية، وهو مركز نهاري للوقاية من الانحراف والعمل المبكر للأطفال".

وما يجدر التوقف عنده أنه عندما يصل الطفل إلى عمر ١٨ عاماً يكون قد تعلم على الأقل القراءة والكتابة، وبإمكانه التوجه إلى العمل في مهنة وقد تجنب العمل في سن مبكرة، وبالتالي لا يتعرض للإستغلال الذي يمكن أن يتعرض له الأطفال الذين يعملون في سن مبكرة.

ولا تتوقف طموحات الجمعية عند هذه الحدود إذ أطلقت بالتعاون مع العدّاء ورجل الأعمال اللبناني غسّان حجّار مشروع "AFEL XTRM"، حيث سيشارك في "ماراتون الرمل" في الصحراء المغربيّة (Marathon des Sables)، الذي يُعدُّ من الأصعب في العالم، لتشجيع الناس وحضّهم على التبرّع للجمعيّة، وجمع مبلغ معيّن من المال لمساعدة عشرة أطفال (هادي من ضمنهم)، والتكفّل بهم ليتمكّنوا من رسم حياة جديدة.

ويقول حجار: "الهدف من هذه المغامرة هو أنك تجعل نفسك تعيش في صعوبة معينة كي تسلط الضوء على الفكرة ذاتها والتي هي "صعوبة الطفل في الدار اللبناني"". لافتاً

غسان حجار: ركض ٤٢ كيلومتراً من أجل دعم الجمعية

إلى أن "لا مشكلة لديه من المعاناة المتمثلة بالظروف الصعبة جداً خصوصاً من ناحية المناخ والطقس من أجل أولاد الجمعية". وإنه قد إختار ظرفاً أصعب من الظرف الذي يعيشه الأولاد، لكي يرى من يرغب بالتبرع المعاناة المزدوجة.

هذه المبادرة ليست الأولى من نوعها التي يخوضها حجار: "خضت تجربة ماراتون بيروت ٢٠١٤، وهوايتي الركض، بعدها عرضت على الجمعية لماذا لا نقوم بحملة ندمج فيها تحدي يوميات هذه المؤسسة بتحدٍّ ثان يقوم على ركض ماراتون بكامله أي ٤٢ كلم؟ خصوصاً بعد نجاحي في التجربة الأولى حيث نجحنا في تعريف الكثير من الناس على الجمعية عبر أسلوب جديد، إعتمدنا فيه العديد من وسائل التواصل الإجتماعي، كما وأجرينا الكثير من الإطلالات الاعلامية شرحنا فيها أهداف الجمعية ودورها، ونجحنا في الوصول إلى تبرعات بقيمة ١٢ ألف دولار في فترة قصيرة".

وفي تفاصيل الماراتون الثاني أنه سيجري في نيسان (إبريل) الحالي في صحراء المغرب لمسافة ٢٥٠ كلم ويمتد لفترة ٦ أيام، وبمشاركة عدائين من عدد من بلدان العالم، وسيكون حجار المشترك الوحيد من لبنان. ومما يميز هذا الماراتون هو الإكتفاء الذاتي حيث سيحمل حجار ١٠ كلغ على ظهره طيلة مدة السباق.

خطوة يصفها حجار ب" المهمة " بعدما لاقت الكثير من الإستحسان والتشجيع، وأن على المؤسسة أن تركّز عليها، "أي العمل على صورة مختلفة وغير مألوفة حيث نسلط عليها الضوء لإظهار كيفية تعبي وعملي من أجل الجمعية، وهكذا تكون مثالاً للمجتمع ولنفسك ولأولادك ولأولاد الجمعية"، يؤكد حجار.

وحسب باسيل فإن مبادرة حجار تشجّع الشباب اللبناني على إعتماد قضايا إنسانية وإجتماعية يؤمنون بها ويكون دعمهم في طرق متعددة. مشيدة بهذا العمل الذي يقوم به حجار بمفرده، ويدفع تكاليفه من جيبه الخاص حيث " أسس لجنة مصغرة تقوم بحملة التبرع، كما وأن جميع الأفراد الذي أنضموا إلى الحملة كان من باب التبرع. وكل دولار يحصل عليه يذهب تلقائيا للقضية التي يؤمن بها أي "دار الطفل اللبناني".

وإذ تذكر باسيل بأن دور الجمعيات الأهلية هو العمل على موضوع الوقاية، تشدد على "أننا نساهم بدفع قسط المدرسة للأولاد، الذين وقعوا ضحية التسرب لأسباب كثيرة منها: إقتصادية، عدم معرفة الأهل بأهمية التعليم عند الأولاد، التمييز بين الرجل والمرأة".

وهؤلاء يتعلمون – من ضمن نشاطات الجمعية – كيف يدافعون عن أنفسهم، وأن يعرفوا حقوقهم وكيف يواجهون المخاطر المحتمل أن يتعرضوا لها في الشارع وفي البيت وفي المجتمع. "عملنا عمل وقائي هدفه حماية الأطفال ومنعهم من العمل في عمر مبكر وهم لا يزالون يذهبون إلى المدرسة".

وفي الختام تشير باسيل إلى أن ١٠٪ من قيمة المساعدات تتلقاه الجمعية من وزارة الشؤون الإجتماعية في لبنان. ثم هناك مؤسسة في فرنسا تدعمها قليلاً كما أن هناك متبرعين من لبنان على الصعيد الفردي

يبدو أن عدم استقرار الوضع السياسي في البلاد يساهم في زيادة إنعدام الثقة بين الأفراد داخل المنطقة، وهذا ما شكل عنصراً إضافياً لعمل الجمعية التي وصل عدد المستفيدين فيها إلى ٢٢٥ عائلة و ٤٦٩ طفلاً

بقلم جوزف قرداحي

"ألله أكبر" رددها مسيحيو الصحراء قبل الإسلام!

مسيحيو شبه الجزيرة العربية كانوا أول من تناقل كلمة "الله أكبر"، وذلك نقلاً وترجمة عن أصلها السرياني "ألوهو رابو" وهي اللغة السائدة في ذلك العصر إلى جانب العربية والأشورية والكلدانية وغيرها، فضلاً عن عبارة "بسم الله الرحمن الرحيم" في تبادلهم التحيات ما بينهم والتعريف عن بعضهم بعضاً، خصوصاً إبان النفوذ الوثني المسيطر بقوة، وتعرّض "أهل الكتاب" (مسيحيين ويهود) للتنكيل والإضطهاد. فضلاً عن ترداد عبارات التحيات اليومية مثل: "السلام عليكم" فيرد المسيحي العربي التحية بعبارة: "وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته"، دلالة على تميّزه عن "الكفار" من عبدة الوثن.

إستمر إضطهاد النصارى والجماعات المؤمنة من القبائل الاخرى كالاشوريين والسريان واليهود، على أيدي عبدة الأوثان، الى ان جاء النبي محمد متنوّراً بتعاليم أهل الكتاب الذين حضنوه طفلاً، وملبياً الدعوة الإلهية، وقضى على الوثنيين وأصنامهم، محرّراً تلك القبائل المؤمنة ومتحالفاً معها بين مدّ وجزر، تقتضيه مصالح زعامات تلك القبائل السياسية، وحساباتها. (لَتَجِدَنَّ أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا، ولَتَجِدَنَّ أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنَّا نصارى، ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون. "سورة المائدة: ٨١").

ومن العادات السيئة المتوارثة عن الطقوس الوثنية، عادة تقديم "الأضحية البشرية" للآلهة التي ما زال بعض القبائل الافريقية يتوارثها حتى يومنا هذا، إضافة الى بعض منتحلي الإسلام من المتطرفين، الذي يتحفنا على الفضائيات والإنترنت بمشاهد أضاحيه البشرية مقطوعة الرؤوس او المضرجة بدمائها كشاة محللة للذبح، وطوائف هندية، منتشرة في الهند ولو بحياء. وهي عادات تبنتها اليهودية، مع بعض التعديل، فإستبدلت الأضحية البشرية، بالماشية، كالخراف والعجول وغيرها. وقد كان تأثُّر اليهود بعادات أهل الجوار واضحاً. (١- الكنعانيون، وأضاحيهم من الأطفال للإله ملكارت. ٢- الأشوريون وشريعة حمورابي، فإستوحوا من الكنعانيين رواية تضحية إبراهيم بإبنه إسحق للإله يهوه، الذي أراد إختبار محبة عبده المسكين، ومن الأشوريين إستوحوا الوصايا العشر. ولعل التأثير الأخير، من الإيجابيات المستوردة النادرة، في النهي عن القتل، والمحرّمات الأخرى كالسرقة وشهادة الزور واشتهاء مقتنى الغير الخ. علماً ان اليهود، ضربوا الرقم القياسي في معصية تلك الوصايا المقدسة.

امام هذا الخلط في حابل عادات الأضحية الوثنية في نابل طقوس الأضحية اليهودية، ومعهم بعض الفرق المسيحية، لم يجد الرسول العربي مفراً من تبنّي طقوس أهل الكتاب، وعاداتهم في تقديم الأضاحي، والإبقاء عليها، خصوصاً انه أمام تأسيس شريعة جديدة تجمع الدينين السماويين الى الاسلام بعد نزول الوحي. وقد كان هدف النبي، إنساني وإجتماعي بقدر ما هو روحاني، فجعل من طقوس تقديم الأضاحي مناسبة لعمل البر والإحسان، آمراً بإطعام اليتامى وإشراك الفقراء والمعوزين، في تميُّز ظاهر عن اليهود، الذين كانوا لا يمسّون أضاحيهم بل يتركونها للنسور والكواسر وأبناء آوى.

ومع بداية الدعوة الاسلامية، إتسمت العلاقات المسيحية بالنبي العربي بالكثير من الودّ الى حدود التحالف وإعتراف شريحة كبيرة من زعمائهم بنبوّته، وإعتناقهم الإسلام، أملاً في الخلاص من عدوهما المشترك المتمثل بالوثنيين. فإنتقل الكثير من الشعائر المسيحية الى الإسلام الذي إحتواها، متطبعاً بها. ومن تلك الشعائر: "الله أكبر" و"بسم الله الرحمن الرحيم"، اللذان على ما يبدو عاد وتخلى عنهما اصحابهما المسيحيون، لإسباب إقترنت بالجهل، والتعصّب والصراعات المذهبية التي غذّتها "العقول المريضة" من كلا الجانبين مسلمين ومسيحيين، والقراءات الخاطئة للنصوص المقدّسة، والتي يتحمل القسم الاكبر منها رجال الدين المسيحيون منهم والمسلمون على حد سواء.

هذا الخطأ في قراءة النصوص، وشرحها وتفسيرها، أعطى الهامش الكبير لجماعات من فصيلة أسامة بن لادن، وقبله ابو سياف، وبعدهما الزرقاوي والبغدادي، وما بينهم من جماعات "التكفير والهجرة" في الجزائر والى آخر اللائحة الارهابية... كي يعيدوا الزمن الى الوراء، متطاولين على الرسالة الشريفة، التي بشر بها محمد داعياً الى الإيمان بها واعتناقها. (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين. "سورة البقرة: ١٨٩").

هذا الخطأ في قراءة النصوص، أعطى بالتالي هؤلاء، الحجة في تقديم البشر، كائناً من كانوا، قرابين لإله إدّعوا كفراً وزوراً تمثيله، وتنفيذ أوامره. فصوّروا الله عزّ وجل، ذلك الوحش المخيف، الرابض على "ممرات الينابيع" كما في أساطير التنين، لا يهدأ له بالاً، ولا تستوي له حالاً، ما لم يفترس كل يوم ضحية بشرية من ضحايا القرية المهددة بالعطش والموت، جرّاء إحتلال التنين مقدرات المياه المصدر الوحيد لإرواء أهل القرية واراضيها. أو كأن الله عز وجل، ذلك الوحش المفترس، العائش على سفك الدماء البشرية، التي يقدمها له دواعش بن لادن والزرقاوي إنتقالاً إلى البغدادي ومن لف لفهم بحد السيف وتفجير السيارات، على هتافات "الله أكبر"، الأسمى والأعلى والأنقى والأكبر من إجرامهم.

دماءٌ كثيرة سُفكت باسم الله تعالى، منذ "هدر" فريسيو اليهود وكهنتهم دماء ابنه الوحيد على الصليب، ومن بعده دماء رسله ومبشّريه، ومن ثم دماء اوليائه الصالحين.

مذابح كثيرة إرتُكبت في سبيل الدين، وفي سبيل الله، كلها لم تؤدِ الى غير مزيد من الإنقسامات، ومزيد من القتل، ومزيد من الشر. ولم يرتوِ الاله!

"نزوات إمرأة شيطانية" فيلم على ورق

ظافر هنري عازار حوَّل السينما اللبنانية إلى كتاب!

هل يمكن أن يكتب سيناريو لفيلم ويصدر في كتاب قبل تصوير الفيلم ليصل إلى الناس؟ ظافر هنري عازار فعل ذلك في كتابه الجديد "نزوات إمرأة شيطانية" ومدير تحرير "أسواق العرب" في بيروت يدلي بدلوه بعد مراجعته للكتاب.

غلاف كتاب "نزوات إمرأة شيطانية"

بيروت - جوزف قرداحي

سأل الناقد السينمائي اللبناني إبراهيم العريس في جريدة "الحياة": ماذا يمكنك أن تفعل حين تكتب سيناريواً لفيلم سينمائي تريد مهما كلّف الأمر أن يصل إلى الناس؟ الجواب البديهي هو تحويل السيناريو إلى فيلم. فهذا هو مبدئياً مآل كل سيناريو. وقد يكون الفيلم سينمائياً وقد يكون تلفزيونياً، ليست هي المشكلة. المشكلة تبدأ حين تنتفي أية إمكانية لتحويل النص من المكتوب إلى المرئي. عند ذاك يكون أمامك حل واحد: تُصدر السيناريو في كتاب فيتحول إلى عمل أدبي، في إنتظار ظروف أفضل. وهذا ما فعله الزميل الناقد اللبناني ظافر هنري عازار إذ أصدر أخيراً، في طبعة بالغة الأناقة، نصّ سيناريو عنوانه "نزوات إمرأة شيطانية" في أكثر من ٣٠٠ صفحة من القطع الكبير. طبعاً لن تكون قراءة السيناريو في حاله هذه سهلة إلا للعارفين بتقنية الكتابة السينمائية، ومع هذا لا بد من تحية هذه المبادرة التي تكشف عن حب للسينما ورغبة في مواصلة الإحتكاك بها لناقد، تفيدنا صفحات الكتاب أن له عشرات الكتب والدراسات والسيناريوات ولا يزال مصراً على العطاء.

قد يبدو سؤال الناقد ابراهيم العريس غريباً حين ندرك أن عشرات كتّاب السيناريو في الغرب، يُطلقون أعمالهم ونصوصهم في كتاب أولاً، وذلك إستقطاباً لشركات الإنتاج التي تسعى دائماً إلى دراسة نبض الشارع من خلال نجاح وإنتشار السيناريو أو القصة كعمل أدبي أولاً، لتباشر في تحويله من الورق إلى فيلم حي ناطق ومتحرك. وهي خطة إعتمدتها سينما هوليوود منذ عقود، وقد يبدو أن فيلم "Fifty shades of grey" الذي عرف نجاحاً منقطع النظير خير دليل على برهان تلك التجربة، بعدما حولته هوليوود من كتاب أدرج على لائحة "الأكثر مبيعاً" "Best seller"، إلى فيلم تجاوزت أرقام أرباحه المبالغ الخيالية.

سيناريو "نزوات إمرأة شيطانية" قد يكون مغامرة فريدة من نوعها في عالمنا العربي، أقدم عليها سينمائي لبناني عشق الفن السابع وشاشته الذهبية حتى الإدمان، وكرّس حياته منذ أكثر من ثلاثين عاماً في الكتابة السينمائية، نقداً وتوثيقاً وتأريخاً وإعداداً، قدم في خلالها للمكتبة أكثر من عشرة كتب، عالجت موضوعات شتى في العالم السابع، منها: "عين على السينما العالمية" ثلاثة أجزاء، "نظرة على السينما اللبنانية" ثلاثة أجزاء، "أليسار ملكة قرطاج" سيناريو وحوار، وغيرها. وله أيضاً عشرات الأفلام التلفزيونية "تيلي فيلم" منها: "النمر الأفريقي"، "التنين الأخضر"، "هنيبعل"، "قادم من الظلام" (عن فكرة للمنتج والممثل العالمي شوقي متى)، "الأجنحة المتكسرة" عن رائعة جبران خليل جبران، "سالومي" (سيناريو لفيلم سينمائي روائي طويل) وغيرها.

من هنا ندرك أن السيناريست اللبناني ظافر هنري عازار، "المصر على العطاء" على ما يقول إبراهيم العريس، أخرج في كتابه "نزوات إمرأة شيطانية" فيلماً على ورق يبحث عن مغامر حقيقي مثله يؤمن بالتخصصية السينماتوغرافية، ليحوّله إلى فيلم من لحم ودم، عن قصة قد تبدو حقيقية للوهلة الأولى، إستقى أحداثها من كواليس المجتمع اللبناني المخملي، حيث تعيش "حياة" وهي إمرأة مغوية متزوجة في الثلاثين من عمرها صراعاً نفسياً نتيجة تعرضها للإغتصاب في خلال الحرب الأهلية من قبل شبان ينتمون لإحدى الميليشيات المسلحة. زواجها من المحامي كميل وهو أحد السياسيين المعروفين لم يشفها من رغبتها في الإنتقام. فيحاول زوجها مرات عديدة عن ثنيها من الإقدام على أعمال طائشة قد تجرّها إلى السجن، غير أن نزواتها القاتلة كانت دائما أقوى من كل محاولاته. ليلجأ في نهاية المطاف إلى صديقة العائلة الطبيبة النفسية هدى التي تحاول مساعدتها في تجاوز أزماتها ونزواتها، لنكتشف في سياق تصاعدي درامي، من خلال السيناريو الذكي صراعاً من نوع آخر، هو صراع ديني مشرقي يعود إلى جذورها ذات الأصول اليونانية، فتتكشف للقارىء العقدة تلو الأخرى، في تلازم مضطرد، وفي خط مستقيم يضيء على نزاعات سياسية لعائلة المحامي التي بدأت تفقد وجهها ونفوذها السابق بسبب الإنغماس في الترف والحياة الصاخبة البعيدة من تطور العصر الذي بدأ يبشر بولادة زعامات سياسية جديدة غير تقليدية.

لوهلة أولى، قد يبدو السيناريو معقّداً لمن لا يفهم لغة السينما، وهو في الأساس لم يُكتب إلا لهواة السينما والباحثين عن المتعة البصرية من خلال الوصف الدقيق لكل لحظة وهمسة وحتى كمية الضوء الآتية من نافذة غرفة النوم المطلة على الفجر. وهو بالتالي قد يصلح ومن دون إدّعاء مادة أكاديمية لهؤلاء العاملين في الإنتاج السينمائي أو التلفزيوني ويفتقرون إلى اللغة التقنية والمشهدية في تركيبة اللقطة وأبعادها وقياساتها بالثانية والدقيقة والتسلسل الكرونولوجي. فضلاً عن حرصه على نقل دقة الحركة والحوار والتقطيع الفني "Decoupage technique"، في سياق السهل الممتنع، وبأسلوب غربي رشيق، لا مبالغة فيه أو إدّعاء، وهو المتأثر بمدارس عالمية وأدباء لهم بصماتهم في عالم الأدب والوصف والمشهدية أمثال: تولستوي، دوستويفسكي، تشيخوف، شكسبير، وغيرهم. الأمر الذي صقل ثقافته السينمائية وساعده على بلورة بصمته الخاصة في هذا المجال

فايا يونان تموِّل أغنيتها بالتبرعات

فايا يونان: فيديو "بلادي" شاهده أكثر ١,٨ شخص

عدما إخترق دفء صوتها صقيع إستوكهولم في وقفة تضامنية نظمها "الصليب الأحمر" لنبذ العنصرية، أسهمت موهبة فايا يونان وجمالها مناصفةً في ترك أثر طيب لدى جمهور محدود شاهدها. لكن سرعان ما توجتها وسائل التواصل الإجتماعي نجمة بعدما قدمت مع أختها ريحان فيديو "لبلادي" لينتزع خلال أسابيع نحو ١,٨ مليون مشاهدة على يوتيوب، ويفتح باب الحضور الإعلامي أمام الفتاة السورية المغتربة. هكذا، قررت أخيراً إحتراف الغناء. ورغم سيل العروض التي قدّمتها لها شركات الإنتاج، إلا أنها اختارت طريقة مختلفة لتمويل أغنيتها الأولى، على أن يضمن لها هذا التمويل إستقلاليتها وحريتها في الخيارات الفنية. ستموّل الأغنية من حملة تبرعات إنطلقت يوم الجمعة ٢٠ آذار (مارس)، وستنتهي في ٢٠ نيسان (أبريل) على موقع "ذومال" "Zoomaal" الذي يُعدّ منصة التمويل الجماعي الرائدة في العالم العربي. وقد شرحت فايا يونان هذه الفكرة للصحافة، قائلةً: "هذه الحملة تتوجه إلى المهتمين بالفن. يمكن أي شخص أن يشارك فيها ويدفع المبلغ الذي يريده، على أن تصله هدية تتناسب مع حجم المبلغ الذي تبرع فيه. هذه الطريقة تُعتبر جديدة في العالم العربي، لكنها معتمدة ومكرّسة في أميركا حيث يعشق الجمهور هناك مشاركة الفنان عمله والإسهام في إنتاج ألبوماته. لست الوحيدة التي أجرب هذه الطريقة، فقد سبق للفنانة تانيا صالح أن جمعت مبلغ ٥٠ ألف دولار أميركي لعملها. في هذه الحملة، نود أن نصل إلى ٢٥ ألف دولار أميركي لتسجيل الأغنية وتصويرها. وفي حال جمع مبلغ أكبر، سيُستثمَر في الترويج لها"

هند صبري تونسية حتى العظم

لم تترك النجمة التونسية هند صبري المجال مفتوحاً أمام سهام الهجوم التي طالتها أخيراً بسبب حصولها على الجنسية المصرية. ردّت صبري بثبات، مؤكدة أنها ستقاضي كل من ينال من وطنيتها.

ويبدو أنّ حصول الفنانة التونسية المقيمة في مصر على الجنسية المصرية لم يعجب بعض الإعلاميين في تونس. رفضت صبري هجوم هؤلاء عليها، وقالت إنّ حبها وانتماءها إلى تونس، خط أحمر ولن تسمح أبداً بالمزايدة على وطنيتها، وعلى البلد الذي تحمل إسمه كلما تم تكريمها أو حصلت على جائزة جديدة.

وأكدت أنها حصلت على الجنسية المصرية لأنها متزوجة من مصري أي بحكم القانون، مؤكدة على إرتباطها العميق بالبلد الذي صنع شهرتها من دون أن ترى في ذلك تعارضاً مع إنتمائها لبلدها الأم. وإتهمت المزايدين بالتشكيك في كل التونسيين الذين يحملون جنسية مزدوجة، مهددة باللجوء إلى القضاء لوقف الحملة ضدها والحصول على حقها بالقانون.

صبري التي تقيم في مصر بشكل شبه دائم، حريصة دائماً على التواجد في المناسبات الوطنية التونسية والتصويت في الانتخابات سواء في تونس أو عبر سفارتها في القاهرة. كما تُعدّ من الفنانات المشغولات دائماً بالقضايا العربية والقضايا الإنسانية العالمية، خصوصاً بعد إختيارها سفيرة لمكافحة الجوع ضمن نشاطات برنامج الغذاء العالمي. وحرصت صبري مع مجموعة من النجوم على حضور المؤتمر الإقتصادي الذي شهدته مدينة شرم الشيخ أخيراً وأعلنت عن سعادتها بنجاحه ودعمها المستمر للاقتصاد المصري والقضايا التي تشغل بال المصريين التي تعتبر نفسها واحدة منهم حتى قبل الحصول على الجنسية.

وكانت مواقع وتقارير إخبارية عدة قد نشرت ما يفيد بأنّ صبري ربما تنازلت عن جنسيتها التونسية حتى تحصل على المصرية، وهو ما نفته بطلة "الجزيرة" جملة وتفصيلاً

هند صبري: تونسية بجواز مصري

أصالة خائفة من زيارة بيروت

في أيلول (سبتمبر) الماضي، كانت آخر زيارة للفنانة السورية أصالة نصري إلى بيروت بدعوة من برنامج "ستار اكاديمي" الذي تنتجه "انديمول". يومها لم تمرّ الدعوة على خير. فور وصول المغنية السورية إلى مطار بيروت، أوقفها الأمن العام اللبناني، وصادر جواز سفرها ثم أحالها إلى النيابة العامة التمييزية في جبل لبنان. وتكهّن بعضهم بأنّ ذلك جاء نتيجة مذكرة توقيف صادرة بحقّ أصالة من قبل الأنتربول، كما تردّد أيضاً أن توقيفها بسبب زيارتها إلى فلسطين قبل عامين. لكن صاحبة أغنية "٦٠ دقيقة حياة" تستعدّ قريباً لزيارة بيروت لتصوير حلقة من برنامج "تاراتاتا" الذي يقدمه نيشان ديرهاروتيونيان الخميس ٢٠:٠٠ على قناة (osn). ويتفاوض القائمون على القناة لتكون أصالة في بيروت بعد عشرة أيام، ولكن الفنانة أعطت موافقتها المبدئية على الزيارة من دون أن تحدّد التاريخ. ويبدو أن أصالة متردّدة من القدوم إلى العاصمة اللبنانية، خوفاً من تكرار حادثة التوقيف معها. ويحاول المنظمون في "تاراتاتا" إقناع مقدّمة "صولا" أن جميع الاحتياطات قد أتخذت لكي تصل بسلام إلى "بيال" (وسط بيروت) حيث يصوّر البرنامج. في سياق آخر، أعلنت قناة "دبي" عن إنضمام أصالة إلى لجنة تحكيم برنامج "فنان العرب" إلى جانب الفنان السعودي محمد عبده والمايسترو وليد الفايد رئيس فرقة عبده الموسيقية. ومن المتوقع أن ينطلق البرنامج في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، وهو يبحث عن خليفة لصاحب أغنية "الأماكن"

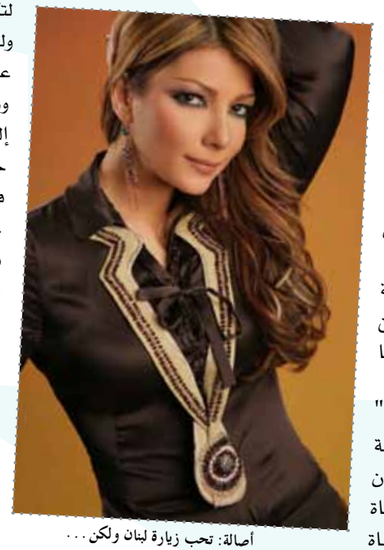
أصالة: تحب زيارة لبنان ولكن...

نجوى كرم تصف منتقديها بالصراصير

شنت الفنانة اللبنانية نجوى كرم هجوماً مدوياً على من ينتقدها وإنتقدها في الآونة الأخيرة واصفة إياهم بالصراصير. وكتبت عبر "تويتر": "في صراصير بتعملُن شويِّة قيمة بيفكروا فيهن يطيروا... بس الحقيقة الصرصور ما بيطير... بدل ما يجرّب يطير ينتبه ليروح دعس"، أي بالعربية الفصحى "بعض الصراصير تعطيه بعض القيمة فيظن أنه يستطيع الطيران ... لكن الحقيقة بأن الصرصور لا يستطيع الطيران .. وبدلاً من أن يجرّب الطيران لينتبه إلى نفسه لكي لا يكون مصيره الدعس". وأضافت: "ما طارت صراصير بتروح دعس بدعس... وحتى اذا بتطير شووصّلا للشمس". يأتي هجوم نجوى بالتزامن مع اطلالة الملحن سمير صفير الأخيرة ضمن برنامج "المتهم" والذي إنتقد "التراجع" الذي أصاب صوتها وإطلالتها "غير الموفقة" في مهرجان "هلا فبراير" لهذا العام بحسب رأيه

نجوى كرم: هل حقاً تراجع صوتها؟

على الرغم من فشل المسرح اللبناني الجاد في إيجاد هوية

مسرح الأخوين الرحباني صنع مجد الفن في لبنان والعالم العربي

على الرغم من أن المسرح في لبنان بـدأ خطواته منذ أمد بعيد، منذ ١٨٨٧، فلم يحظَ بالنجاح المطلـوب إلّا في وجهه الشعبي الضاحك مع شوشو (حسن علاء الدين) ولفترة قصيرة. لكن الأخويـن عاصي ومنصور رحبانـي صنعا مسرحاً خاصاً ممزوجاً بالتاريـخ ومعطراً بالفولكلور الشعبـي والتـراث والحداثـة عمّت أصـداؤه لبنان والعالـم العربي، ومدرسـة خرّجت فنانين طليعيين ما زالوا يحملون الشعلة.

مسرحية "آخ يا بلدنا" لشوشو: أدخلت السياسة إلى المسرح الكوميدي

"موسم العزّ": المسرحية الغنائية التي أطلقت الأخوين الرحباني

بيروت - جوزف قرداحي

تنقسم الآراء حـول المسرح الرحباني، لا سيمـا فـي أوسـاط الرعيـل الأول المؤسس للحركة المسرحيـة الجادة مثل المخرجة لطيفـة مُلتقى التـي لا تعترف بهـذا المسرح القائم علـى الإستعراض والذي يدخـل بحسـب رأيها في تصنيـف "المغنـاة الشعرية" البعيـد كل البعد من المسرح الجاد الذي يعتمـد كلياً على النص وحركة الجسـد ونبرة الصـوت والحبكـة المتراصّة التي لا تشوِّش عليها أغنية من هنا وحوار غنائي من هناك قد لا يمتّان إلى ترابط القصة المسرحية بصلة.

مُلتقـى ومعها نخبة من المخرجين الطليعيين أمثال منير ابو دبس وريمون جبارة وروجيه عساف وجلال خوري وأنطوان مُلتقى ورضا كبريت وغيرهم، وعلى الرغم من كل محاولاتهم وتجاربهم وإختباراتهم لم يستطيعـوا أن يحققوا هوية للمسرح اللبناني الجاد، وبالتالـي لـم يستطيعـوا أن يصلـوا إلـى الجمهـور العريـض، أو حتى أن يشكّلـوا جمهوراً لهذا المسرح الضائع ما بين الأعمـال المُقتبسة عن المسرحيات العالميـة على غرار مارون النقاش، أوالمليننة ولكن بشـكل هجين ولغة معقّدة تفتقر إلـى البساطة التي تميّزت بها اللغـة الرحبانية التي وصلت إلى كل بيت في كل قرية ومدينـة، وإخترقت حواجز اللغة لتصل إلى فهم كل عربي تكلم لغة الضاد سواء في المشرق أو في المغرب.

ولكـن قبـل الحديـث عن مسـرح الأخويـن رحباني الـذي انطلق فعلياً فـي العام ١٩٦٠، علينـا أن نلقي جولـة سريعة عـن أحـوال المسرح اللبنانـي بشكل عـام وذلك منذ تأسيس أول صالة للمسرح في العام ١٨٨٧ "زهـرة سوريـا" فـي بيروت المتحـوّل في ما بعـد إلـى "مسرح فـاروق" ثم "مسـرح التحرير"، والـذي يبـدو أن مؤسسة "سوليديـر" لم تلحظه في مخططهـا الإعماري، لإعـادة ترميـم وسط بيروت من آثـار الحـرب الأهليـة، فأبقته مهمـلاً، ومرتعاً للقوارض والكلاب الشاردة، بعدما كان شاهداً على مرحلة كبيرة من تاريخ بيروت، منذ الحكم العثماني مـروراً بالإنتداب الفرنسي فالإستقلال فالإنقلابات والخضات السياسية المترافقة مع النهضة الثقافية التـي شهدت ذروتهـا في ستينـات القـرن الفائت، لينتهي مصيره في العام ١٩٧١ إلى ألسنة النار، إثر تعرضه لحريق كبير أتى على محتوياته. ويشير زياد سامي عيتاني في كتاب "مسارح بيروت وتواريخها"، إلـى أن "مسـرح فـاروق" تميّـز عـن باقـي مسارح العاصمـة بإنفـراده في إنتقـاد السلطـة السياسية والحكومـات المتعاقبـة والشخصيـات السياسيـة البارزة في البلاد. وهذا ما جعل المؤرخين يصفونه بالمسرح السياسي الأول في لبنان".

الكثير من الأعمال المسرحية التي وضعها الأخوان عاصي ومنصور الرحباني ، حملت رسائل في الحب في كافة أشكاله؛ حب الوطن، حب الأرض، حب الفقراء والدفاع عن قضاياهم، كما حمل مسرحهما قضايا الإنسان في بعدها النضالي، ترافقت مع ثورات التحرر التي غزت الشارع البيروتي في ستينات ومنتصف سبعينات القرن الفائت

شهدت بيروت نهضة عمرانيـة ثقافية، منذ بدايات القـرن العشرين، تميـزت بتشييد عشـرات صالات المسـرح والسينمـا كان مركزهـا فـي الوسـط التجـاري أو مـا كان يعـرف بساحـة البـرج، مثـل: مسـرح "الكريستال"، ومسـرح "الرويال"، ومسرح "الأمبيـر"، ومسـرح "التياتـرو الكبيـر"، ومسرح "شهـرزاد" الذي حوّلـه الفنان الكوميـدي الراحل شوشو في العـام ١٩٦٥ إلى مسرح يومي يحمل إسم "المسـرح الوطنـي" وذلـك بالتعاون مـع المخرج نـزار ميقاتـي والكاتـب وجيـه رضوان. فشـكّلا مع الفنـان حسـن عـلاء الديـن (شوشو) فريـق عمل استطـاع أن يتجـاوز جميع الصعـاب لتحويل العمل المسرحي إلى نشاط يومـي وصلت ذروته إلى إنتاج حوالي أربـع وعشرين مسرحية تركـت أثراً واضحاً فـي عالم الكوميديا، غيّرت مـن خلاله مفهوم الفن الكوميـدي، مكرّسـة شوشـو كأحـد رمـوز المسرح الكبـار بشخصيته المركبة التي لـم يستطع أحدٌ ان يقلدهـا أو يدانيها من بعده على الرغم من عشرات المحـاولات. فكان موت شوشـو المفاجىء في العام ١٩٧٥ صدمـة قاسيـة لمحبيـه، وخسـارة فادحـة لمستثمـري أعمـال شوشو في "المسـرح الوطني"، الـذي سرعـان ما لفـظ أنفاسه بالتزامـن مع موت بيـروت "منارة الشرق"، التي كان قدرها أن تصاب بلعنة الحرب الأهلية.

في مـوازاة مسـرح شوشـو الضاحك وفرقتـه التي خـرج منها نجوم كبـار مثل فريال كريـم وابراهيم مرعشلـي ومارسيل مارينا وآمـال عفيش وغيرهم، كانـت ثمـة فرقـة كوميديـة أخـرى هي فرقـة "أبو سليـم الطبـل" تنافسـت مـع شوشـو علـى صناعة الضحكـة وإن باسـلوب آخـر نابع من بيئـة لبنانية صرفة، فاستقطبت تلك الفرقة الآتية من بيئة ريفية شمالية، الصغار والفئات الشعبية. الأمر الذي جعل الأوساط الثقافية تنصرف عن أبو سليم، ولم تبايعه كأحـد رموز الكوميديـا مثل شوشـو، لأسباب منها: إتجاه هـذا الأخير الـى الاعمال المُقتبسـة، وأيضاً إدخـال الكثير من القضايـا السياسية الى مسرحه، كان مـن أنجحهـا "آخ يـا بلدنـا". فأمسـك شوشو المسرحي بإمتياز بأقلام نقاد الصفحات الثقافية، التي كتبت عنه طويلاً، فيما غاب "ابو سليم الطبل" عن الصفحات الثقافية، ليحتـل البيوت عبر شاشة التلفزيون والمسرح المقتصر على الأطفال.

مـن رواد المسـرح الشعبـي اللبناني الذيـن أسسوا مداميـك اللغـة المباشـرة والسهلـة كان الفنـان والكاتـب الراحـل محمد شامـل، صاحـب التجربة الغنيـة والمتنوعـة، وإن إفتقدت الى الغـزارة، غير أنهـا أعطـت الأمل فـي تأسيـس مسـرح شعبي إبن بيئتـه، ينبـع من المجتمـع، بشخصيـات إستوحيت مـن الشـارع اللبنـاني بتناقضاته وتنوعـه: "عزيز السلمنكي"، بلبـل أفندي"، "الست زمـرّد"، الست ورده"، "الدرونـدي"، "خـردق"، "كوكـو" و"ابـو الـزوز". الـى جانـب العديـد مـن الشخصيـات الجانبية، المتداخلة في محور أعماله التي حصدت نجاحاً شعبياً كبيراً، متميزاً بمواضيعها الإجتماعية، التـي تدور فـي كل بيـت لبنانـي. وغني عـن القول أن محمـد شامـل كان أول مـن ساهم فـي إكتشاف شخصية شوشو وتقديمه إلى جمهور المسرح.

هذه التجارب المسرحية الشعبية المباشرة القائمة

بلغ زياد الرحباني ذروة الفن المسرحي في بداياته "سهرية" و"نزل السرور" و"بالنسبة لبكرا شو" و"فيلم أميركي طويل"، ليصل إلى منتصف طريق بداية التقهقر في مسرحية "شي فاشل" التي واجهت موجة من الإنتقادات، والتي أراد من خلالها أن يعلن عصيانه بشكل مباشر على النمط الرحباني الطوباوي في مقاربة الفن

على الموقف الإجتماعـي الضاحـك، وإن إستثنينا منها "حالة" زياد الرحبانـي الخاصة، التي ادخلت الـى قاموس المسـرح اللبناني، مفـردات جديدة، سرعـان ما تلقفها الجيل الجديـد من المسرحيين، وأسسـوا عليها معظم أعمالهم، ومواقفهم المركّبة. فاذا إستثنينا حالة زياد المسرحية الشعبية، نجد أن تجارب الرواد الأوائل الكبـار، على غناها وتنوّعها، لـم تستطع ان تخلـق جيلاً جديداً مـن المسرحيين ينتمـي الى بيئتـه. فمعظم ما يقدمه ليس أكثر من إسكتشـات كاريكاتورية ساخـرة، تعتمد على النكتة السوقيـة التي تخاطـب الغرائز الجنسيـة أكثر مما تخاطب العقل.

إلـى جانـب المسرح الكوميـدي الشعبـي الذي كان فـي أوج مجده فـي ستينـات القـرن الفائت، عرف الجمهور اللبناني حركـة ما يُعرف بمسرح "الساعة العاشـرة" أو مسرح القوّالين، التي كان من روادها: إيفيت سرسق، وغاستـون شيخاني، ووسيم طبارة، وسامي خيـاط، والياس الياس، ودودول (عبدلله نبـوت)، ومحمد شبـارو، وكريـم أبو شقـرا، ونبيه أبـو الحسـن قبـل أن يتّخـذ منحـى آخر مـن الفن المسرحي مع أنطوان غنـدور. فكان مسرح الساعة العاشـرة نسخـة ملبننـة لمسـرح "الشانسونييـه" الفرنسـي الساخر، والذي كان مؤشـراً ديموقراطياً لرحابـة صـدر السياسيين اللبنانييـن، الذين كانوا يتقبّلـون السخرية منهـم بضحكـة عريضة في ظل رقابـة متسامحة نسبياً، تتيح سقفـاً عالياً من "رفع الصـوت" على سياسـة الدولـة وحكومتها، في

أسلوب لا يخلو من النقد اللاذع وإستعمال العبارات المتهكّمة، التي قد تكون وسيلة تنفيس خفيفة الكلفة أمام المواطن اللبناني المُثقل بشتى أنواع الهموم الحياتية اليومية.

وهو فن كانت إستوردته تلك النخبة "الفرنكوفونية" من فرنسا مع بداية قيام نهضة ثقافية حديثة في الشارع البيروتي في ستينات القرن الماضي، وإقتصر تحديداً على جمهور أرستوقراطي غالبيته تنتمي الى الطبقة الحاكمة، التي كانت تُشكّل مادة فرقة القوّالين بإمتياز، قبل ان تنتقل مقاليده الى الجيل الثاني من القوّالين أمثال: أندره جدع وبيار شَمّاصيان وماريو باسيل وجو قديح وشربل خليل وغيرهم.

إلى ما تقدم، عرفت فترة ستينات حتى منتصف سبعينات القرن الفائت حركة مسرحية شعبية من نوع آخر، هي الحركة التي أسسها الكاتب أنطوان غندور مع المخرج جلال خوري والممثل الراحل شفيق أبو الحسن، وإن كانت أكثر إقتراباً من التلفزيون، عبر نبشه شخصيات تراثية عاشت في هامش الأدب العربي والأدب الشعبي اللبناني، "جحا" و"أخوت شانيه" و"بربر آغا"، وغيرها. وقد تميّزت نصوص انطوان غندور بتكيّفها مع اللغتين المسرحية والتلفزيونية، وهي على بساطتها إستطاعت أن تؤسس لحالة خاصة تصل إلى كافة المستويات الإجتماعية. وقد يكون أنطوان غندور أكثر الكتّاب بحثاً وتدقيقاً ونبشاً وإستقصاءً وتعَباً على أعماله الأكثر إقتراباً من الناس، وإلتصاقاً بهمومهم، وإنسجاماً مع لغتهم ("شباب ٧٣" و"بربر آغا").

في خضم كل تلك الأجواء المسرحية المتنوّعة وتجاربها الممتدة إلى نشوء مسرح مارون النقاش في العام ١٨٤٨، شقّ المسرح الرحباني طريقه في إتجاه مستقل، مستفيداً من تجارب هؤلاء الروّاد، فإستعان ببعضهم، وأدخل تجارب بعضهم الآخر، جامعاً من "مدارسهم" باقة بألوان متعددة ونكهات مختلفة تحت جناحيه. فأخذ من المسرح الطليعي أنطوان كرباج وروجيه عساف ومادونا غازي وأندره جدعون، وبنى من تجاربهم الجادة مواقف ملحمية في أعمال تاريخية مثل: "فخر الدين" و"جبال الصوان" و"بترا" وغيرها. وإستعان من المسرح الضاحك بأبو سليم الطبل وفهمان وأسعد لحواراته الخفيفة، وإقتبس من المسرح الساخر إنتقاداته ومواقفه اللاذعة مع فيلمون وهبي، كما عرف كيف يجمع ما بين التراث والفولكلور فجمع نخبة من الفنانين الراقصين وعلى رأسهم عبد الحليم كركلا الذي إنطلق من رحم المسرح الرحباني إلى العالمية.

زياد الرحباني: ثار على والديه وعمه

أبو سليم الطبل: حاول لكنه بقي مناطقياً

الكثير من الأعمال المسرحية التي وضعها الأخوان عاصي ومنصور الرحباني ، حملت رسائل في الحب في كافة أشكاله؛ حب الوطن، حب الأرض، حب الفقراء والدفاع عن قضاياهم، كما حمل مسرحهما قضايا الإنسان في بعدها النضالي، ترافقت مع ثورات التحرر التي غزت الشارع البيروتي في ستينات ومنتصف سبعينات القرن الفائت. فعرف هذان الأخوان العبقريان أن يوظفا صوت فيروز لنشر كل افكارهما وهواجسهما الى العالم. ولعل صوت فيروز بخفره وحيائه وإنسيابه في المسامات، هو صوت المرأة الثائرة والورعة في آن معاً، المتأججة شوقاً وعشقاً ورغبة وتمرّداً، تمرداً خفياً، ولكنه واضح الإيحاء. صوتها (يقول أنسي الحاج): "لفرط صفائه تظنه آتياً إليك كالفكرة. تظنه مجرداً، روحاً تاماً بلا شكل. من هنا قولهم إنه ملائكي وهم يرمزون إلى هذا الانفلات التصاعدي النقي الذي لا يأسره شكل. (ويخلص الحاج إلى ما معناه:) "فيروز في الحقيقة تغني بكل حواسها. (لا بل) تغني بكل جسدها... وهي تؤدي أداءً داخلياً لم يعرف له الغناء اللبناني ولا العربي مثيلاً. ولغنائها، من أوطى درجات صوتها حتى أعلاها، ومن أبسطها حتى أشدها تعقيداً، فعل تحريك وإيحاء وتحريض يراوح بين فعل الوحي وفعل الحب وفعل الرصاص".

على الرغم من كل هذا النجاح الشعبي، واجه المسرح الرحباني منذ نشأته عاصفة من الإنتقادات شنّها مسؤولو الصفحات الثقافية التي كانت تخضع لسيطرة المسرحيين الطليعيين الذين شكّلوا جبهة مواجهة مع كل أنماط المسرح المختلف عنهم، وبشكل خاص مع هذا المسرح الذي كانت تمنحه فيروز تلك الهالة المقدّسة بصوتها الفريد. ما يجعل هذه النخب المثقّفة تقع في حالة من الإنفصام والإنبهار والخوف. فكانت تهاجم الأعمال الرحبانية من دون أن تهاجم بطلة هذه الأعمال، وتصنف مسرحهم بالمنوّعات الغنائية التي يتغلب فيها طابع الغناء والشعر على طابع الإبداع المسرحي. فكان الأخوان عاصي ومنصور يتجنّبان الرد على أي من هذه الإنتقادات، ويرددان في جلساتهما الدائمة مع الصحافيين "إن الفن ما لم يحمل رائحة التراب ويخرج من بيئة الفلاحين ويتكلم لغة البسطاء، لا يصل إلى الناس"... "نحن نزلنا إلى الناس وأصعدناهم إلى مستوى فننا، ولم نصعد إلى الناس وننزل إلى مستوى أذواقهم الفنية"... "البطولة، أن ترتقي بالناس إلى مستواك الفني لا أن تهبط إلى ما يريده الجمهور"!

من هذا المفهوم إنطلقت أعمال الأخوين رحباني في العام ١٩٦٠ مع مسرحية "موسم العزّ" في مهرجانات بعلبك، بطولة صباح ووديع الصافي ونصري شمس الدين، والتي طرحت قصة في جو قروي، ينشأ بين فتاة وشاب ينتميان الى قريتين متجاورتين، ولكن عداوة قديمة فرّقت بين الأهالي وأقامت حواجز الكراهية والبغض بينهما. وهي قصة تتكرر في معظم مسرحيات الأخوين عاصي، حيث ينقسم الأهالي إلى معسكرين متخاصمين، بسبب الأطماع والمؤامرات التي تلعب بمصائر أهل القرية، والقاسم المشترك في معظم مسرحياتهما هو الغريب الذي يأتي من المجهول ليرمي الفتنة ويحرّض الأهالي على القتال.

الحبكة الرحبانية المبسّطة لتصوير الصراع السياسي بين اللبنانيين، ولكن بقالب تجميلي قروي أقرب إلى حكايات ليلى والذئب، لم تسلم هي الأخرى من إنتقادات "أهل البيت" وتحديداً الإبن البكر للعائلة، زياد الرحباني. وعلى ما يقول المثل، فما كاد ينمو ريش هذا الإبن المتمرّد ويكبر جناحاه ليتعلم الطيران، حتى خرج من سرب العائلة وراح يبحث عن هوية مستقلّة عن والديه عاصي وفيروز وعمه منصور. فإتخذ لنفسه لوناً مستقلاً في الجملة الموسيقية المتأثّرة بثلاث مدارس متباعدة في الشكل ولكن ملتحمة في الجوهر، هي مدرسة سيد درويش ومدرسة الجاز ومدرسة الأخوين عاصي ومنصور الرحباني. وفي المسرح إختار خطاً كوميدياً شعبياً ساخراً لا يشبه إلا نفسه، فإبتكر لغته الخاصة ومشهديته المسرحية التي أدهشت حتى الطليعيين، الذين رأوا في زياد ظاهرة سابقة لعصرها.

أنطوان غندور: كان له دور في المسرح اللبناني

شوشو (حسن علاء الدين): صانع المسرح الكوميدي في لبنان

بلغ زياد الرحباني ذروة الفن المسرحي في بداياته "سهرية" و"نزل السرور" و"بالنسبة لبكرا شو" و"فيلم أميركي طويل"، ليصل إلى منتصف طريق بداية التقهقر في مسرحية "شي فاشل" التي واجهت موجة من الإنتقادات، والتي أراد من خلالها أن يعلن عصيانه بشكل مباشر على النمط الرحباني الطوباوي في مقاربة الفن. فإنتقد والده وعمه ووالدته الرمز، تلك "الصبية الطاهرة التي لا تمارس الجنس مع المختار"، غامزاً من قناة عمه ووالده الحريصين على اللغة الغنائية ولو إنكسرت بالسجع الشعري فيضطران أحياناً إلى مزج "البواريد" بـ"العناقيد" بـ"المواعيد" ليستقيم سلم الغناء.

هذا الزياد الثائر على قوانين الفن والمسرح والغناء والشعر، لم يكتف بالإنقلاب على مدرسة الأخوين رحباني التي تأسّس على تراثها وتخرّج منها، بل حاول العبث بصوت أمه وتسخيره لتجاربه وإختباراته في الشعر والموسيقى، ولعلّ الأعمال الأخيرة منذ "كيفك إنت" وما قبلها، إلى "إيه في أمل"، تعرّض زياد الرحباني ومعه والدته فيروز لوابل من النقد والمقارنة. ففيروز الأمس بالنسبة إلى شريحة كبيرة من عشاق صوتها، رمز ذو قدسية خاصة، ليس من السهولة المساس به، وإختراق هالته الكبيرة، بفضل ذلك التراث الغني مع الأخوين العبقريين.

غير أن زياد الإنقلابي على كل الرموز الكبيرة، بدءاً من فخر الدين البطل التاريخي الذي نزع ملابسه التقليدية (الشروال والعباءة والعمامة الأميرية المعنية)، وألبسه بنطلون جينز من إحدى أشهر الماركات (مسرحية "شي فاشل")، ليس عصياً عليه أن ينزع فستان والدته "الماكسي" الوقور، ويلبسها التنورة القصيرة، مستعرضاً مفاتن صوتها بطريقة عصرية وبأسلوبه الخاص!

ومنذ أغنية "عا هدير البوسطة" ذي الطقس الفولكلوري الشعبي، المفصّلة أصلاً على قياس صوت الراحل جوزف صقر (مسرحية "بالنسبة لبكرا شو") مطعماً إياها إيقاعاً وتوزيعاً يتكّئان على سلّم الجاز، لتنسجم مع صوت فيروز، واجه زياد عاصفة من النقد، متهمة إياه بتخريب الموسيقى الرحبانية العريقة والتطاول على صوت فيروز وإنزاله إلى مستوى الأغاني الخفيفة.

ومع إصدار كل عمل جديد، كان زياد يواجَه على أثره بموجة من الرفض، وتُواجه بالتالي فيروز بالمقارنة بين الأمس والحاضر، حيث تنجح أكثر من أغنية، وتلاقي الأصداء الطيبة، والإقبال لدى الجيل الجديد، كما لدى الجيل المتحفّظ، المترعرع على تراث "جبال الصوان" و"ناطورة المفاتيح" و"الشخص" و"لولو" و"ميس الريم" وغيرها... فيقبل على مضض أغنيات من طراز "عودك رنان" و"كيفك إنت" و"مش كاين هيك تكون" الذي يغرق فيروز في أحوال الصابون والزيتون، وأيضاً شريط "ولا كيف" ذات التوزيع الخارج من سلم "السامبا" و"الرومبا"، المتفرعين من سلالة "الجاز" التي التزمها زياد منذ منتصف ثمانينات القرن الفائت وأجرى عليه أبحاثاً ومقاربات وتجارب توثيقية (شريط "هدوء نسبي" التلفزيوني)، وأخيراً شريط "إيه في أمل"، الذي على ما يبدو أراد ان يجمع فيه ما بين النوستالجيا الرحبانية وبين تجاربه المستمرة في البحث والتغريد خارج السرب الرحباني الكلاسيكي، شعراً وجملة موسيقية.

المفارقة أن زياد الذي وضع في بداياته أروع المؤلفات الموسيقية، وأكثرها إقتراباً من الميلوديا العالمية ("قديش كان في ناس" من قصيدة حب في بعلبك ١٩٧٣)، فضلاً عن نوتات غنائية لا تقل شفافية وعذوبة عنها، مثل: "نطّرونا كتير" ذات الشقاوة الخاصة (من مسرحية "لولو") و"سألوني الناس" (مسرحية "المحطة") التي ابكت فيروز أكثر من مرة في أثناء إنشادها على المسرح، وأبكت معها الجمهور المفجوع بإنفجار دماغ عاصي الرحباني، والذي لم تعد تتسع له "المطارح والمسافات الأرضية". المفارقة أن زياد صاحب هذا التراث العريق والفريد في تأليف الجملة الموسيقية، ذات الحضور العالمي، أدار ظهره لكل تاريخه وماضيه الفني، من أجل التفرّغ لنمط موسيقي سبقه إليه رواد وعمالقة في "الجاز" لهم بصماتهم الواضحة، في وقت نجد فيه أن ساحة الأغنية اللبنانية بمفهومها العريق، خالية ومقفرة، إلا من محاولات يتيمة.

لكن هل هذا التنويه بماضي زياد، يفسّر فشل حاضره مع "الجاز"؟! حاشا وكلا... فزياد بالنسبة إلى هواة هذا النوع من الموسيقى، أكثر من مبدع، وخصوصاً أنه استطاع أن يتفرّد بإعطاء روحه الرحبانية المشبعة، هذا الجو الرحب في موسيقى "الجاز". ويعبّر بالتالي من خلال تقاسيم واسعة الغنى، التي يتميز بها "الجاز"، عن حالات فائقة الإحساس الموسيقي، إلى حدود "التطريب" و"السلطنة" وهو ما لامسناه في اكثر من عمل، حيث ينفلت البيانو بين أصابعه في تقاسيم إحتفالية

في ١٩٦٥ حوّل الفنان الكوميدي شوشو مسرح "شهرزاد" في بيروت إلى مسرح يومي يحمل إسم "المسرح الوطني" وذلك بالتعاون مع المخرج نزار ميقاتي والكاتب وجيه رضوان، حيث شكّل الثلاثة فريق عمل إستطاع أن يتجاوز جميع الصعاب لتحويل العمل المسرحي إلى نشاط يومي وصلت ذروته إلى إنتاج حوالي أربع وعشرين مسرحية تركت أثراً واضحاً في عالم الكوميديا وغيّرت من خلاله مفهوم الفن الكوميدي في لبنان

مروان وغدي وأسامة الرحباني: حملوا الشعلة

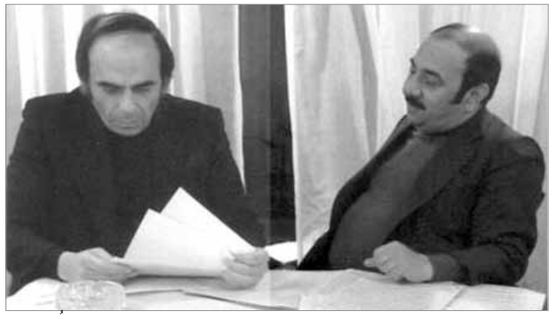

عاصي ومنصور الرحباني: مجد الفن المسرحي أعطي لهما

تصل بالإحساس إلى مستوى النشوة.

في هذه الاجواء وهذا المناخ، لعب زياد لعبته، مستعيناً بصوت فيروز، القادر على الوصول، والتكّيف، وخصوصاً أن تجربته السابقة مع صوت سلمى مُصّفي ذي الأداء الخاص (شريط "مونودوز")، لم تصل بموسيقاه إلى كل المستويات والأذواق، على الرغم من أهمية التوزيع والألحان، إلى درجة أن أكثر من رأي أجمع على أن هذا المستوى من "المونودوز" إفتقد إلى مستوى من "دوز" صوت فيروز... هذا الصوت الذي مهما تقدم به الزمن، إزداد رسوخاً في ذاكرة الناس، وحضوراً لا يتزعزع في وجدانهم. حيث أجمع الباحثون والنقاد على أن صوت فيروز مع زياد الرحباني، هو أكثر إنفلاتاً نحو الغواية، وحضوراً أنثوياً متحرراً من العقد الجنسية المكبوتة.

مع زياد الرحباني، نرى فيروز إمرأة من لحم ودم، تحب رجلاً، تعاشره معاشرة المرأة لرجل، إمرأة ذات إحتياجات عاطفية طبيعية: "عندي ثقة فيك/ عندي أمل فيك/ عندي ولع فيك/ عندي حلم فيك/ شو بدك بعد أكتر فيك/ بدك موت فيك/ والله رح موت/ شو بدك مني إذا متت فيك/". مع زياد نلمس إمرأة تغضب من رجلها، تتمرّد عليه: "بتسأل علي إسأل/ ما بتسأل ما تسأل/ مش فارقة معاي/ بتمرق علي إمرق/ ما بتمرق إيه ما تمرق/ مش فارقة معاي/". معه هذا الزياد، نعثر على إمرأة من لحم ودم ومشاعر، تشتاق إلى حبها القديم، تتودد له معلنة عن رغبات ما زالت متأججة على رغم الفراق، والسفر والأولاد. إمرأة متحررة من كل القيود الإجتماعية: "قال عم يقولوا صار عندك ولاد/ وشو بدي بالاولاد/ الله يخللي الاولاد/ بيخطر عبالي إرجع أنا وياك/ إنت حلالي برجع انا وياك/". تفلّت صوت فيروز مع زياد الفتى الصعب المراس، من طهرانية رسخت في أذهان الناس، وإنطلق إلى عالم الواقع، حيث المرأة تقول كلاماً في العشق والحب، يشبه الكلام الذي يسمعه الجار من جارته، وإبن الحي من رفيقته، والزوج من زوجها، والعشيق من عشيقته. وكأنه إعلان إنقلاب على رمزية الصبية النقية في المسرح الرحباني، التي أشار إليها زياد متهكّماً في "شي فاشل": "الصبية المندورة لبلدها" و"التي لا تمارس مشاهد الجنس مع المختار".

في خط مواز، حافظ أبناء منصور الرحباني مروان وغدي وأسامة على تراث الأخوين عاصي ومنصور المسرحي والموسيقي وإن بسقف أعلى من الحرية، لمسناه جيداً في أعمال الإبن الأصغر أسامة والذي يُعتبر لولب الحركة الفنية في العائلة والأكثر حضوراً في وسائل الإعلام . وقد إستطاع هذا الثلاثي أن يعيدنا إلى الزمن الرحباني الجميل في أكثر من عمل مسرحي، مثل "عأرض الغجر" التي أعادت إلى أذهان عشاق المسرح الرحباني، زمن مسرحيات من مستوى "ميس الريم" العام ١٩٧٥ وقبلها "لولو" وما قبلها الكثير، مثل: "ناس من ورق" و"يعيش يعيش" و"الشخص" و"صح النوم"، وذلك من خلال حبكة مسرحية حقيقية عرف غدي الرحباني كيف يتقنها كتابة، ومروان إخراجاً، وأسامة مشاركة في الألحان والتوزيع الموسيقي.

حافظ أبناء منصور الرحباني مروان وغدي وأسامة على تراث الأخوين عاصي ومنصور المسرحي والموسيقي وإن بسقف أعلى من الحرية، لمسناه جيداً في أعمال الإبن الأصغر أسامة والذي يُعتبر لولب الحركة الفنية في العائلة والأكثر حضوراً في وسائل الإعلام

فيعرف غدي منصور الرحباني، إبن شقيق عاصي الرحباني، كيف يبهر عشاق هذا المسرح، بسرده البسيط، السهل، العميق، الجذاب، لقصة مشوّقة وكأنها خارجة من كتاب "ألف ليلة وليلة" لتلامس الواقع، بإسقاطات ذكية لمّاحة، إبتعدت عن الشعارات المباشرة، والكليشيهات الجاهزة.

يعيدك هذا الرحباني المتواضع، في سرده المسرحي ذي التقطيع المشهدي النابض، إلى زمن مسرح الأخوين عاصي ومنصور الرحباني، في معالجتهما للنص المُنزل تنزيلاً مع اللحن، والمحفور دراماتيكياً للمسرح، إلى حد الإستغناء عن بهلوانيات الإخراج، وعقد المخرجين الطليعيين، الذين إبتكروا "مسرح التحنيط" عوضاً عن تطويع ثقافة المسرح لفهم الجمهور.

الشخصيات التي إبتكرها غدي الرحباني، في "عأرض الغجر" وإن بدت مركبة وتحاكي الخيال، إلا أنها تحمل في سلالتها كل الجينات اللبنانية المتوارثة منذ الفينيقيين، أو أبعد قليلاً... وقراءة سريعة لإسم بطل الرواية: "سلفادور قزحيا حسين" (غسان صليبا)، نكتشف كم أن شخصية هذا المغترب تتقمص الفرد اللبناني في إنتماءاته المتعدّدة والمتلونة. وهو اللامنتمي إلا لمصالحه، واللاملتزم إلا بما يتكيّف مع نزواته وأهوائه الشخصية، وقد عاد إلى الوطن ليس حباً بالوطن، بل طمعاً بمزيد من الإستثمارات والأرباح، ولا سيما بعدما إكتشف أنه وريث الصدفة لأرض تقطنها قبائل "الغجر".

من هنا أيضاً، نكتشف أن مسرح الأخوين رحباني الذي صنع مجد الفن في لبنان والعالم العربي، استطاع أن ينتج إلى جانب الأعمال الخالدة، عائلة فنية راقية اختلفت على إرثها المادي ولكنها برعت في الحفاظ على أرثها الفني الباقي مدى الأجيال!

Advanced BMI

Your weight loss solution!

Medical and surgical weight loss

(sleeve, plication, bypass...)

Body Shaping

Lifting
Liposuction
Tummy Tuck...

Medical diet: Lose 8-12 KGs per month with the Canadian Protocol

Advanced BMI is a leader in the field of diet and weight loss surgery.
The medical section is under the supervision of Dr. Christelle Bedrossian.
The surgery section is led by Professor Nagi Jean Safa.

Lebanon: Beirut - Zalka -Kaslik

Phone: 04 715 036
Cellular: 76 377 376
E-mail: info@a-bmi.com
Website: www.a-bmi.com

غداء ديبلوماسي لتجمع رجال الأعمال اللبنانيين

دعـا رئيس تجمـع رجال الأعمـال اللبنانيين الدكتور فـؤاد زمكحل إلى حفل غـداء وحوار فـي مطعم "لـو مايون" فـي الأشرفيـة (بيروت) مـع سفيري بريطانيـا توم فلتشر وألمانيـا كريستيان كلاجس اللذيـن تحدثا عن تجربة بلديهمـا الإقتصادية و"التحول من إقتصاد تقليدي إلـى إقتصاد إبداعي". وكانـت مناسبة للحضور الذي تنوع بين رجال سياسة وأعمال ومال وصحافة لطرح الأسئلة على الديبلوماسيين اللذين أجابا عنها بشفافية.

السفير البريطاني توم فلتشر، فؤاد زمكحل، السفير الألماني كريستيان كلاجس، وسفيرة الإتحاد الأوروبي أنجلينا إيخهورست

بيرنار تتوري، نبيل الجميل، فؤاد زمكحل، سلمان هارون، رولا زهار

بسام خويس، حسان دياب، فؤاد زمكحل

وليد عساف وسعد الأزهري

كمال وفادي سماحة

سينتيا غبريل وندى طويل

عبودي قاسم، فؤاد زمكحل، جواد بولس

فادي هبر، إبراهيم كنعان، فريح صابونجيان

جورج القرم، إبراهيم نجار، جان أوغاسبيان

جواد بولس، جان فغالي، مي شدياق

غالب محمصاني والنقيب عوني الكعكي

محمد النفي والنقيب سليمان هارون

جوهرة شاهين

رولا راشد

تانيا قسيس

هنري زغيب في "رحاب الأخوين رحباني"

الوزير ريمون عربجي، النقيب السابق محمد البعلبكي وعقيلته سحر، والياس الرحباني

أُقيمت على "مسرح الأخوين رحباني" في أنطلياس، ندوة حول كتاب هنري زغيب "في رحاب الأخوين رحباني"، شارك فيها الوزير السابق جورج سكاف، والصحافي رفيق خوري، والدكتور أنطوان سيف، وذلك ضمن نشاطات "المهرجان اللبناني للكتاب" الذي تقيمه سنوياً الحركة الثقافية في أنطلياس. وحضرها عدد كبير من أهل السياسة والثقافة والفن والمجتمع.

بداية تحدث سيف فإعتبر أن "العبور إلى عالم الأخوين رحباني يؤول إلى رحاب "وسع المدى"، لا تخوم لها. لقد عانى هنري زغيب عنوان كتابه، فجال من أجله في سراديب المعاجم والذكريات والإبداعات الشعرية المعبّرة. حام وحار وإستوضح وإستشار، وعاد بعد التطواف الأول وهو "في رحاب الأخوين رحباني". وهو ما ساح إلّا ليرسّخ الرحاب على كل ما عداها، وقد بلورتها رحلته البحثية أكثر مما كان لها من حظوة في البدء، وذلك لقرابة لغوية موسيقية خفية بين عبارتي الرحاب والرحبانية، يشفعها المدى الذي يربأ بالحدود والمواصفات المسبقة، بألف حجة حضور".

وختم: "العوالم التي تجسّدت وتماهت مرة واحدة والى الأبد في صوت فيروز كينونة واحدة دخلت بثلاثيتها التاريخ، أي وجودها المبتدع، وبات تخيّل تجزئتها إعتداء على جوهرها".

ثم ألقى خوري كلمة أكد فيها على أن "الكتاب يشكّل سرداً لقصة رواها منصور للكاتب وهي قصة حقيقية ركّز فيها على الطفولة والشباب أي على المرحلة الصعبة التي سبقت الوصول الى الطريق ومن ثم الى القمة التي إختصرها بأنها كانت "تحصيل حاصل"".

وإعتبر خوري أن "التجربة الرحبانية تجلّت في تعاون الأخوين رحباني فهي أقوى من عاصي وحده أو منصور وحده".

اما جورج سكاف، فقال: "طريق النحل أوصلت هنري زغيب الى قطف قرص العسل الرحباني، وتابعها الى عوامل شتى بالدأب والمثابرة وبحنكة وجدية، إستكشف عمق روحانية جبران من شواهد الناس والأمكنة، فإصطفاها قيماً جبرانية تحاكي روحانية مصطفى نبي جبران، ومن مجالسته سعيد عقل ساعات طويلة في أحاديث صحافية ومقابلات تلفزيونية..."

أضاف: "طريق النحل ميزت منصور الروائي الشيق في سرد مسيرة الأخوين رحباني، ولربما أيقظت فيه ميزة النحل أيضاً بأن يطير أعلى فأعلى، من القصور والقبب ليستكشف في أعماقه زهراً أنضر وعطراً أغنى".

وختم: "أعاد "الفنينيق" في إنبعاث لعهد رحباني جديد موقوف للحرية، للمدن الممنوحة للبحر، للثلج الاول، للأقمار الأولى والنعم الشمسية".

وتخلل الندوة قراءات للشاعر هنري زغيب من أغاني الأخوين رحباني.

هنري زغيب، رفيق خوري، أنطوان سيف، جورج سكاف

جوي الرحباني، رفيق خوري، جورج سكاف

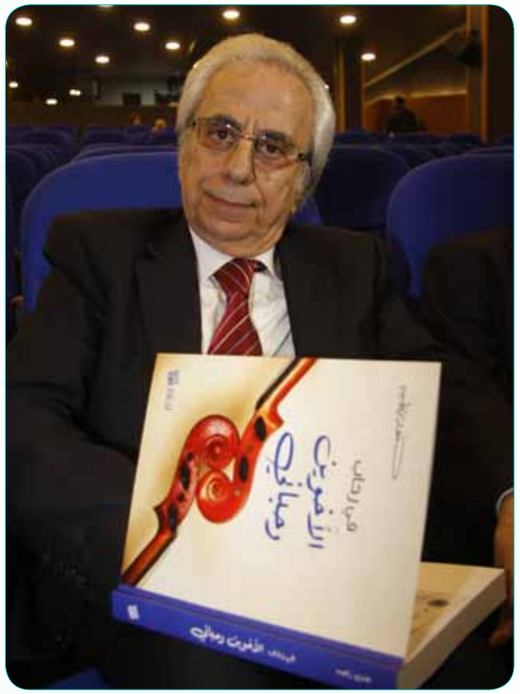

الشاعر هنري زغيب وكتابه "في رحاب الأخوين رحباني"

النائب فريد الخازن وهنري زغيب

غدي الرحباني وجورج سكاف

عامر وندى طبارة

ديانا حوراني ومنى غزال

هدى حداد وإلهام الياس حنا

جيسي خليل

هدى حداد

من الحضور

العيد الوطني البلغاري في بيروت

في مناسبة العيد الوطني لبلاده نظّم سفير بلغاريا في لبنان بتكو ديميتروف حفل إستقبال في فندق البستان في بيت مري مثّل فيه النائب شانت جانجنيان رئيس مجلس النواب نبيه بري، ووزير العمل سجعان قزي مثّل رئيس الحكومة تمام سلام. حضر الحفل السفير البابوي غابريال كاتشيا مع عدد من السفراء العرب والأجانب المعتمدين في لبنان، والعميد جانو حداد ممثلاً قائد الجيش العماد جان قهوجي، بالإضافة إلى شخصيات سياسية وإجتماعية ومالية ونخبة من أهل الصحافة والإعلام.

خلال الحفل قام السفير ديميتروف بتقليد أوسمة تقدير لأربع شخصيات ساهمت في توطيد العلاقات بين لبنان وبلغاريا وهي: رئيسة الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا هيام صقر، المدير العام لمحطة "تيلي لوميار" جاك كلاسي، ورئيس اللجنة الفنية في "الأسكوا" بسام لحود، وصاحب "سفريات ناديا" غينادي راجي.

الوزير سجعان قزي، النائب شانت جانجنيان، السفير بتكو ديميتروف مع المكرَّمين: هيام صقر، جاك كلاسي، بسام لحود، غينادي راجي

السفير بتكو ديميتروف مع قرينته وأعضاء السفارة.

العميد ميشال عباس وقرينته فيكي

جو عبد الله، ندى فرح، ستيفان سوفرونيه

مارلين كرم والياس عطا

تغريد وصليا الحاج

سركيس زاد وسينا كاشجيان

غينادي وجويس راجي

روتاري بيروت صار في الـ٨٣

في مناسبة عيده الـ٨٣، أقام نادي روتاري - بيروت حفل عشاء في فيلا سرسق في الأشرفية بالعاصمة اللبنانية، حضره عدد من الشخصيات المالية والإقتصادية والإجتماعية ونخبة من أهل الصحافة والإعلام.

وقد أُلقيت كلمات عدة عدّد بعضها إنجازات النادي ونشاطاته عبر تاريخه، فيما سلّط البعض الأخر الأضواء على مشاريع النادي المستقبلية.

السفير حسين ضرار، سهى وشوقي فرحات

جويل قطان، سفيرة الأوروغواي، جو كنعان

نجيب بولس، ميراي بويز، منير دويدي، روزي بولس

رولا ومنير دويدي، منى كنعان، روزي بولس

مي شميطلي، نوال وسمير فهد

فرنسوا باسيل وقرينته

زينة طباعي ويوسف ديب

ألكسندر فياض وفيفيان إده

كارين وعيد بخعازي

بيار ونيكول عازار

منصور وندى بطيش

بيروت تستضيف معرضاً لمصورين عالميين

إستضـاف مركز بيـروت للمعارض معرضاً جماعياً ضـمّ أكثر من ٦٠ صورة فوتوغرافيـة لمصورين عالميين بالإضافة إلى أعمال فيديو، بعنوان "Open Rhapsody"، الذي يدوم حتى ١٩ نيسان (إبريل) الجاري.

أشـرف علـى المعرض مقتني الصـور اللبناني طـارق نحاس ومدير الدار الأوروبية للتصوير الفوتوغرافي جان لوك مونتيروسو، ووضع المصور روجيه مكرزل سينوغرافيا المعرض.

وكانت فكرة "Open Rhapsody" إنطلقت من شغف نحاس بفن التصوير الفوتوغرافـي وجمـع الصور ورغبته فـي عرضها على جمهـور أوسع. ولاقت المبـادرة ترحيبـاً مـن أصدقائـه الذين شاركوا فـي عرض مقتنياتهم من الصور في هذا المعرض.

وقـد حضر حفل الإفتتاح عدد كبير من محبـي التصوير والفن الفوتوغرافي تقدمهم سفـراء فرنسا باتريس باولي، وألمانيا كريستيان كلاجس، وهولندا هيـرو ديبـور، إضافة إلى نخبة من رجـال المال والأعمـال والإجتماع والفن والصحافة.

جان لوك مونتيروسو، روجيه مكرزل، سفير فرنسا باتريس باولي

روبي طوق، ندى طويل، سيزار نمور، غبريلا شارب

سفير ألمانيا كريستيان كلاجس وقرينته

سفيرة هولندا هيرو ديور وآمنة شقير

نايلة أبو عزيز وزينة جانبيه

رنا ظاهر، مارك معركشي، فالنتينا مايري

جويل جريج وآيا بلوز

صبحي وتانيا حمود

روان أبو خزام

ريا فرحات وسيلفيا بيديز

سهيل وجومانا يونس

عمرو وندى نحاس

كامي دوغلدو

ماريا سنو

أمسية موسيقية في بيروت

تحت رعاية وزير الثقافة اللبناني ريمون عريجي، دعت القائمة بالأعمال في سفـارة فنلندا في لبنان ليزا مونيلا ، بالإشتراك مع المعهد الفنلندي للشرق الأوسط الدكتور رايجا مانيلا ، والقنصل الفنلندي الفخري ظافر شاوي، إلى حضور أمسية موسيقية أحياها كورس باريتون في مدرسة القلب الأقدس في الجميزة (بيروت).

حضر الأمسية عـدد من الشخصيات الديبلوماسية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية حيث إستمتع المدعـوون بأجمل الإيقاعات الموسيقية. وقد تبع الأمسية حفل إستقبال.

القنصل ظافر شاوي، السفير البابوي غبريال كاتشيا، السفير الجديد موتي لوسيل، تالي مانيلا

الوزير ريمون عريجي وقرينته وداد

نايلة معوض والسفير البابوي غبريال كاتشيا

طوني غريّب، كميل ونورما شاهين

ميراي بويز وتونيا شاوي

طارق مكاوي، فيفيان إده، أنطوان حافظ

النائب ناجي غاريوس وقرينته صونيا، السفير جورج سيام

ليلى وإبراهيم طرابلسي

جورج ومايا كويلي

كرم ضومط وقرينته يسرى

مارينا واكيم والنائب غسان مخيبر

ماريان حلو

من الحضور

ممنوع على القبطان دخول الحمّام

بقلم **إيلي صليبي**

يُروى أنَّ أحد مشـايخ العرب لم يسـافر مرَّة بالطائر الميمون، ويأمن البحر على بسـاط معلَّق بين الأرض والسماء.

جاؤوه بإحصاءات ومقارنات محاولين إقناعه بسـلامة الطيران قياسـاً إلى سجلَّات الحوادث وأعداد الضحايا، لكنَّـه ظلَّ على يقينـه من أن المـوت، ورجلاه فوق التراب أو تحت الماء، أكثر بُعداً منه في خواء الفضاء.

سُئل: ألا تؤمن بالقدر؟ وهل هناك مفرٌّ منه ولو كنت في فراش نومك؟

أجاب: بلى.

قيل له: إذاً...

اغتـاظ، وهتـف: ويحكـم، ربمـا كنتُ فـي الطائرة وسقطت بفعل قدر "الكابتن".

تحضرني الطرفة هذه، عند كلِّ كارثة جويَّة مأسـاويَّة، آخرها حادثة تحطُّم طائرة "لوفتهانزا" هبوطاً عشوائيّاً مفتعلاً في أحد منحدرات جبال "الألب".

قدر من كان وراء مقتل مئة وخمسين شخصا؟

قدر ركاب سلَّموا أرواحهم لمريض نفسيٍّ مكتئب؟

أم قدر "كابتـن" أحرجه إحتقانه، فغادر قمرة القيادة إلى "الحمّام"؟

أم قدر معاونه المريض عقليّاً، وكان خطَّط لـ"فاجعة لا ينساها العالم" كما أسرَّ لصديقته، يوماً، بإعترافها؟

بين الركّاب أطفال وفتية.

وعروس وعروسها.

وزوج وزوجه.

وطاقم مضيفات ومضيفين مشـغول بتوزيع الكؤوس وبيع المشروبات، ومنهمك في تلبية طلبات.

وأنـاس إلتقـوا للمرَّة الأولـى فوق الغيـوم... وللمرة الأخيرة في أكياس جمع بقاياهم.

ومدخِّنـون كانوا يتحرَّقون على "سـيجارة" كُتب على غلاف حافظتها: "التدخين قاتل، ويقصِّر سنَّ حياتك".

وكتب عليهم الموت بلا لفافة تبغ.

ورجال أعمال يحلمون بصفقات.

وعجائـز يعـودون مـن إجـازات، بعد تعـب عمر، وإقتصاد نفقـات، لتمضية أيامهـم الأخيرة في رحلة إنتهت بلحظات.

حجـز بإصرار على الجلوس في مقاعد مجاورة لنوافذ الطائرة ليتسـنّى لطالبيها التمتع برؤية منسـابة فوق سهول أوروبا وهضابها، والإرتعاب بالإصطدام.

وثمة نيام لم يسـتفيقوا إلّا على صـراخ الهلع فعادوا إلى غفوة أبديَّة.

قدرٌ... ولكن،

من حقِّ كل مسـافر، بعد اليوم، أن يطلب كشـوفات طبيَّـة لقباطنة الجـوِّ ومعاونيهم، والطاقـم كلِّه، قبل صعود درج طائرة، لأنَّ الشـيخ العربي كان على حقٍّ في مسألتين:

الأولى: أن بسـاط الريح يتهادى وليـس فوقه وتحته إلّا الفراغ.

الثانية: الإستسلام لقدر الآخرين، يبدأ "بنكتة" وينتهي بمأساة

* كاتب وأديب وصحافي لبناني، والمدير العام السابق للأخبار في المؤسسة اللبنانية للإرسال (أل بي سي)

MARAZZI Twyford bathrooms inda
TAU CERÁMICA ZANUSSI BLANCO
MARCA CORONA KlinkerSire GRUMAL
GROHE HATRIA Guocera Life's Inspirations
FRANKE HAFRO

Offering you the leading brands in Ceramic tiles, Sanitary ware, Kitchen cabinets, Sarieddine has it covered.

Adding a touch of class that turns residential or commercial property into a palatial setting.

Log on to **www.sarieddine-trading.com** or visit our new show room and see for yourself, there's more to just living with Sarieddine.

STE
مؤسسة سري الدين للتجارة
SARIEDDINE TRADING EST.
Design for today's living

Abu Dhabi: t. 00971 2 6776121, 6774937
Al Ain: t. 00971 3 7212211, 7218883
sartest@emirates.net.ae

Brioni
TO BE ONE OF A KIND
BRIONI.COM
ABU DHABI - KHALIDIYA STREET - TEL: 02 6813141
AL MARYAH ISLAND - SOWWAH SQUARE - TEL: 02 6266730